مدار
المشهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٣/٤/٣٠ م الموافق ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٦ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

دورة برلمانية جديدة في مركزها جس نبض مستقبل الائتلاف الحاكم!
صفحـ(٣)ـة

رئيس البلدية: «نتسيرت عيليت» لن تصبح «مدينة مختلطة» فقد تأسست من أجل تهويد الجليل!
صفحـ(٦)ـة

إسرائيل تصر: لدينا إثباتات على أن النظام السوري استخدم أسلحة كيميائية ضد المتمردين

«المشهد الاسرائيلي»: ادعت إسرائيل أنه توجد بحوزتها أدلة وإثباتات على أن نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، استخدم أسلحة كيميائية ضد المتمردين الذين يسعون إلى إسقاطه.

ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله، أمس الاثنين، إن نظام الرئيس السوري استخدم أسلحة كيميائية ضد المتمردين، وأن «الحديث لا يدور على تقييمات استخباراتية بشأن استخدام السلاح الكيميائي، وإنما هناك إثباتات وحتى أكثر من إثباتات».

وأضاف أنه «توجد مواد خام ثقيلة بشأن استخدام جيش الأسد للسلاح الكيميائي. وهذا معروف لجميع وكالات الاستخبارات، فقد تم إطلاع جميع الجهات الاستخباراتية، ولا توجد شكوك لدى أحد في هذا الموضوع».

وحذر المسؤول الإسرائيلي من أن «أحد المخاطر المركزية بالنسبة لنا هو تسرب السلاح في سورية إلى حزب الله ولبنان، وتسربه أيضا إلى تنظيمات إرهابية تحاول الوصول إلى الحدود (في هضبة الجولان)». وأكد أن احتمال استيلاء هذه التنظيمات على سلاح كيميائي أو تقليدي لم يكن بحوزتها أبدا، سينعكس على دولة إسرائيل.

خلافات بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية حول الأزمة السورية

وفي السياق السوري، أفادت تقارير إعلامية إسرائيلية بأنه توجد خلافات بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية حول الأزمة السورية وما إذا كان سقوط الأسد يصب في مصلحة إسرائيل.

وفي غضون ذلك عقدت الحكومة الإسرائيلية المصغرة للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) اجتماعا، أول من أمس، تم تخصيصه لبحث الأزمة السورية وذلك لأول مرة منذ تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

وقالت صحيفة «معاريف» إنه على خلفية الجدل حول ما إذا تجاوز النظام السوري «خطا أحمر» باستخدام سلاح كيميائي ضد المتمردين في سورية، برزت خلافات بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية حول من يخدم مصلحة إسرائيل الأمنية، وهل هو نظام الأسد أم حكم المتمردين.

واعتبر أحد أجهزة الاستخبارات أنه ينبغي على إسرائيل تركيز اهتمامها على القضية النووية الإيرانية، ولذلك فإنه في حال سقوط النظام السوري فإن من شأن ذلك توجيه ضربة شديدة لمحور إيران - سورية - حزب الله، الأمر الذي سيخدم إسرائيل في معالجة الموضوع الإيراني.

وفي المقابل اعتبر جهاز استخبارات آخر أن الاطاحة بالأسد سيحدث حالة فوضى في سورية وتفكك الحكم المركزي فيها، ورأى في ذلك خطرا يتمثل بوجود تنظيمات جهادية بين المتمردين عند الشريط الحدودي في الجولان، وأن هذه التنظيمات ستوجه نيرانها نحو إسرائيل وستنفذ هجمات ضدها. ولذلك رأى هذا الجهاز أن الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل هو أن يستمر جانبا الصراع في سورية في الحرب بينهما وإنهاك قوتهما لفترة طويلة من دون تدخل.

وأضافت الصحيفة أنه وفقا لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي الذي يؤيد سقوط الأسد، فإنه بعد هذا السقوط سيختفي «تهديد الجيش السوري على إسرائيل»، وسيضعف حزب الله بشكل كبير، وستتراجع قدرة الرد الإيرانية في حال هاجمت إسرائيل منشآتها النووية.

غير أن جهاز الاستخبارات الذي يعارض الإطاحة بالأسد يرى أن الحرب بين النظام والمتمردين أدت حتى الآن إلى إضعاف التهديد على إسرائيل من جانب الجيش السوري، وأنه طالما أن الأسد باق في الحكم، وأن التنظيمات الإسلامية، وبينها تنظيمات الجهاد العالمي، تحارب النظام، فإن هذه الأخيرة ستبقى منشغلة في محاربة النظام، وهذا الوضع سيبقي الحدود في هضبة الجولان هادئة.

إسرائيل «ترفع صوتها» في الشأن السوري. (رويترز)

ولفتت الصحيفة إلى أن موقف نتنياهو «ليس واضحا»، وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية يتخوف من تسليح دول غربية للمتمردين بشكل من شأنه أن يحسم الحرب ضد الأسد، ومن الجهة الأخرى يطالب بالتأكد من أن المجموعات التي سيتم تسليحها ستتعاون مع الغرب من أجل التوصل إلى حل سياسي في حال سقوط النظام السوري.

وتابعت الصحيفة أنه ليس واضحا ما إذا كان نتنياهو يؤيد تدخلا عسكريا في سورية، خاصة وأنه من شأن ذلك أن يشعل فتيل حرب إقليمية عند الحدود الشمالية لإسرائيل.

داغان: على إسرائيل إسقاط الأسد ودول الخليج ستهتم بنشوء نظام معتدل بعده

اعتبر رئيس جهاز الموساد السابق، مئير داغان، أن على إسرائيل إسقاط نظام الأسد وأنه لا ينبغي التخوف من وصول حكم إسلامي متطرف في سورية لأن السعودية ودول الخليج ستهتم بوصول نظام معتدل إلى سدة الحكم.

ونقل الموقع الالكتروني لصحيفة «هآرتس»، أمس، عن داغان قوله في خطاب في المؤتمر السنوي لصحيفة «جيروزاليم بوست» في نيويورك، إن على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها من أجل إسقاط النظام في سورية، وأن «الإطاحة بالأسد عن الحكم هو واجب أخلاقي سيعود بالفائدة على إسرائيل من الناحية الاستراتيجية».

وأضاف داغان أن «أي إسرائيلي، وخاصة إذا كان ناجيًا من المحرقة، لا يمكنه أن يقف جانبا فيما يقوم النظام بقتل السكان المدنيين بسبب انتمائهم العرقي وإيمانهم الديني»، وأكد أن «إسرائيل ستحقق مكاسب إستراتيجية من سقوط حكم الأسد، وبضمن ذلك الفصل بين إيران وحزب الله، وإضعاف مكانة طهران الإقليمية وإضعاف قدرة حزب الله في التأثير على الأحداث في المنطقة».

وشدد داغان على أنه لا ينبغي لإسرائيل أن تتخوف أكثر من اللزوم من استبدال الأسد بنظام إسلامي «معادٍ وعدواني»، واعتبر أن السعودية ودول الخليج ستعمل من أجل أن يخلف الرئيس السوري أشخاص معتدلون.

وكانت الصحف الإسرائيلية أمس قد نقلت عن داغان قوله أول من أمس في المؤتمر نفسه، إن سورية لم تعد تشكل تهديدا على أمن إسرائيل «وهي منشغلة في مشاكلها الداخلية»، وشدد على أن «الأسد لا يشكل خطرا على إسرائيل في الفترة الراهنة».

وقال إن نظام الأسد لم يسمح باستخدام سلاح كيميائي في سورية، وأنه إذا ما تم استخدام سلاح كهذا فإن هذا لم يكن بموجب قرار صادر عن مستوى عال في النظام، مشيرا إلى أن «عدد الضحايا القليل في الأحداث التي تم فيها استخدام سلاح كيميائي يدل على أن الأمر باستخدام هذا السلاح لم يصدر عن ديوان الأسد».

يحيموفيتش: حزب العمل خسر مقاعد في الكنيست بسبب تجاهل الفلسطينيين

اعترفت رئيسة حزب العمل الإسرائيلي عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش، بعد ٣ أشهر على صدور نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة، بأنها أخطأت عندما تجاهلت الفلسطينيين في حملتها الانتخابية، وأن حزبها خسر مقاعد في الكنيست بسبب عدم تطرق حملته الانتخابية إلى قضية المفاوضات وعملية السلام.

وقالت صحيفة «معاريف» التي نشرت النبأ أمس الاثنين إنها حصلت على تسجيل صوتي لأقوال يحيموفيتش هذه في اجتماع لنشطاء في حزب العمل عقد في مدينة ريشون لتسيون يوم الخميس الماضي.

وقالت يحيموفيتش للنشطاء «أريد أن أقول شيئا وهو بمثابة محاسبة للذات بشأن الانتخابات ويتعلق بالمجال السياسي»، وأضافت «إن رؤيتي السياسية مفهومة تلقائيا، ولا أشعر أنه يتعين عليّ أن أنهض كل صباح والقول مجددا إنني أريد سلاما وحدودا آمنة».

وأضافت يحيموفيتس أنه «يتضح أن ما هو مسموح به ليائير لبيد (رئيس حزب «يوجد مستقبل»)، وهو أن لا يتحدث كلمة واحدة في الموضوع السياسي، غير مسموح لنا، وأن المواطنين يتوقعون منا أن نتطرق بشكل واسع إلى كل واحد من مجالات الحياة، وهذا الأمر، الأجندة السياسية، لم يحتل لدي المكان الأول، وعندما أنظر إلى الوراء فإنني أقدر أننا خسرنا مقعدين لصالح حزب ميرتس ومقعدين لصالح حزب الحركة (برئاسة تسيبي ليفني)».

وتابعت أن «هذه مقاعد برلمانية جاءت أصواتها من مصوتي اليسار وكان بالإمكان أن تصل إلى حزب العمل ولكن هؤلاء المصوتين شعروا بالإساءة»، بسبب عدم تطرق يحيموفيتش إلى قضية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وحصل حزب العمل على ١٥ مقعدا في الكنيست في الانتخابات التي جرت في ٢٢ كانون الثاني الماضي.

وأكدت يحيموفيتش أن تجاهلها الموضوع السياسي كان «خطأ»، وقالت إنها تعتزم تصحيح هذا الخطأ من خلال «خطاب خاص بنا، وخطاب معدّل يخاطب الجمهور ويعكس قيمنا».

وكانت يحيموفيتش قد صرحت خلال حملتها الانتخابية بأنها ستركز على المواضيع الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل ولن تتناول الموضوع السياسي وحل الصراع، لكنها في الوقت نفسه أطلقت تصريحات بهدف جذب مصوتين من اليمين المعتدل وبين هذه التصريحات قولها إنه لا ينبغي وقف البناء في المستوطنات طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

أولمرت: سياسة نتنياهو إزاء الفلسطينيين ما زالت ضبابية

أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود أولمرت، في سياق كلمة ألقاها أول أمس الأحد أمام المؤتمر السنوي لصحيفة «جيروزاليم بوست» الذي عُقد في نيويورك، أنه لا يمكن تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني إلا من خلال تطبيق حل الدولتين الذي يضمن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وأشار في الوقت نفسه إلى أن سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو في هذا الشأن ما زالت ضبابية.

وأضاف أولمرت أن إيران لم تتجاوز الخطوط الحمر فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وأن إسرائيل تبالغ كثيراً لدى حديثها عن تقدّم هذا البرنامج.

وشدّد على أن عدم تقدّم البرنامج النووي الإيراني ناجم أساساً عن تدخّل جهات من الخارج تقوم بعرقلة الجهود الرامية إلى دفع هذا البرنامج قدماً، لا عن فشل الجهود التي تبذلها طهران في هذا الشأن.

وطالب أولمرت زعماء إسرائيل بأن يعملوا بهدوء على كبح البرنامج النووي الإيراني، وذلك من خلال التعاون التام مع الولايات المتحدة، وخاصة أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أكد أكثر من مرة أنه جادّ في تحقيق مسعاه الرامي إلى منع إيران من امتلاك أسلحة نووية.

وجاءت أقوال أولمرت بخصوص إيران بعد أقل من أسبوع من إعلان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس يادلين، الذي يشغل الآن منصب رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن إيران اجتازت «الخط الأحمر» في تخصيب اليورانيوم، والذي رسمه نتنياهو في خطابه أمام الأمم المتحدة في أيلول الماضي، أو أنها توشك أن تجتازه خلال فصل الصيف القريب. ورأى أن إسرائيل تستطيع بمفردها مهاجمة إيران وتحمّل العواقب.

على صعيد آخر، ذكرت صحيفة «هآرتس» في نهاية الأسبوع الماضي أن أولمرت أعلن، لدى اشتراكه قبل ثلاثة أسابيع في اجتماع مغلق مع عدد من كبار رجال الأعمال عُقد في العاصمة البريطانية لندن، أنه ينوي التنافس على رئاسة الحكومة في الانتخابات الإسرائيلية العامة المقبلة.

واشترك في هذا الاجتماع عدد من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يعيشون في لندن، وفي مقدمهم عيدان عوفر، صاحب معظم أسهم «الشركة من أجل إسرائيل».

وألقى أولمرت كلمة في هذا الاجتماع عرض فيها آخر تطورات الأوضاع السياسية في إسرائيل، فأشاد بصعود قوة حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد (وزير المالية)، وأكد أن المشكلة الأساس التي كانت ماثلة أمام الانتخابات العامة الأخيرة في إسرائيل في كانون الثاني الفائت هي عدم وجود منافس حقيقي لرئيس «الليكود - بيتنا» بنيامين نتنياهو على منصب رئيس الحكومة، وبناء على ذلك فإنه قرر أن يتنافس على منصب رئيس الحكومة في الانتخابات المقبلة.

وتجنب أولمرت ذكر أي حزب ينوي أن يخوض الانتخابات على رأسه، كما امتنع عن الحديث عن الأسباب التي حالت دون تنافسه على رئاسة الحكومة في الانتخابات الأخيرة. ولم يتطرق إلى المحاكمة التي ما زال خاضعاً لها بشبهة تلقّيه رشى عندما تولى منصب رئيس بلدية القدس.

وقال الناطق بلسان رئيس الحكومة الأسبق لصحيفة «هآرتس» إن أولمرت يرفض التعقيب على هذا النبأ.

كلمة في البداية

عن إسرائيل التي تتحسب من احتمال تآكل «علاقاتها الخاصة» مع الولايات المتحدة!

بقلم: أنطوان شلحت

لا يجوز أن نتجاهل الإشارات التي تتراكم في الآونة الأخيرة في كل ما يتعلق بالتحسّب الإسرائيلي من احتمال أن تتعرض «العلاقات الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة بمرور الوقت إلى التآكل، وذلك تحت وطأة عوامل خارجية عالمية وإقليمية، وعوامل أميركية داخلية، والعلاقة الجدلية التي تربط بينهما.

وقد ورد آخر هذه الإشارات في سياق الاستنتاجات والتوصيات التي أعدها طاقم التفكير في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب على أعتاب المؤتمر السنوي السادس لهذا المعهد الذي عقد الأسبوع الفائت تحت العنوان العريض «بيئة إستراتيجية متغيرة تستلزم تفكيرًا خلاّقًا»، وخاصة في إطار الفصل الذي جرى التطرّق فيه إلى موضوع العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في ظل التغيرات الإقليمية.

وجرى التلميح في هذا الفصل، لدى تحليل العوامل الداخلية في الولايات المتحدة، إلى أن ثمة عدة إخطارات مستجدة تنذر بتراجع تأييد إسرائيل في صفوف الرأي العام الأميركي، ولا سيما لدى الأجيال الشابة، ولدى الأوساط الليبرالية في المجتمع الأميركي عامة.

وقبل هذه الاستنتاجات، أكدت تقويمات إسرائيلية أخرى أنه لا يمكن لإسرائيل أن تتغاضى عما حدث من تغيرات داخل الولايات المتحدة، وفي مقدمها التغيرات الديمغرافية، التي تعبر عن نفسها على نحو خاص في ازدياد وزن المجموعات السكانية غير المتماهية مع «التاريخ الأوروبي» للبلد، على غرار المجموعات المتحدرة من أصول أميركية لاتينية وإفريقية وآسيوية، إلى جانب الانحسار النسبي لوزن النواة الأوروبية بشكل عام، والنواة الأنجلو- سكسونية بشكل خاص.

وشدّدت هذه التقويمات على أن هناك أيضا بُعدا مهما ومركزيا من ناحية إسرائيل في هذه التغيرات، يتمثل في تلك التي طرأت على الجالية اليهودية الأميركية، التي كانت وما زالت تشكل الركيزة الأساس لدعم دولة إسرائيل ومساندتها. وبرأيها، فإن التغيرات المقصودة تعود إلى أسباب كثيرة تتعلق أكثر شيء بـ «الانصهار» المتزايد لليهود في بوتقة المجتمع الأميركي، وانطفاء البريق الذي تمتعت به إسرائيل في الأعوام الأولى لقيامها، وابتعاد ووهن ذاكرة المحرقة النازية، فضلا عن تصاعد قوة أصوات أميركية ويهودية [مثل منظمة «جي ستريت»] تحاول أن تضعف تأثير منظمة «إيباك» وغيرها من المنظمات اليهودية التي تكسب جمهور اليهود الأميركيين أحيانا قوة وتأثيرا يفوقان بكثير وزنه الحقيقي وتعمل إلى جانبها عناصر وحركات مسيحية أصولية محافظة ترى في دعم إسرائيل هدفا مركزيا دينيا وسياسيا على حد سواء.

كما نوهت بأن هذا الواقع المتغير يمكن أن ينطوي على انعكاسات بعيدة المدى ليس على العلاقات الإسرائيلية- الأميركية فحسب، وإنما أيضا على مصير «الشعب اليهودي» بصورة عامة. وبالتالي يتعين على إسرائيل أن تكون مدركة لذلك، وأن تتعاطى بجدية أكبر مع «واجباتها» في مضمار التعليم والتربية اليهوديين في الولايات المتحدة، وأن تنتبه أكثر إلى الشؤون الداخلية التي من شأنها أن تؤثر على يهود أميركا، وفي مقدمها موضوع «من هو يهودي».

وفي سياق الإعراب عن التحسّب السالف يشدّد المتخوفون من احتمال تآكل «العلاقات الخاصة» على حقيقة أن هذه العلاقات راسخة حتى الآن بقوة رسائل ومذكرات ووثائق جرى تبادلها بين زعماء الدولتين وتتضمن التزامات الولايات المتحدة وإسرائيل إزاء بعضهما البعض في مجالات متعددة، سياسية وأمنية واقتصادية. وبطبيعة الحال جرى إيلاء أهمية أكبر لجوهر التزامات الولايات المتحدة وجدواها كما انعكست في تلك الوثائق، بدءًا من وثيقة وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس التي سلمها إلى السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة أبا إيبان العام ١٩٥٧، وصولاً إلى الرسالة التي وجهها الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون في نيسان ٢٠٠٤، والتي باتت تعرف باسم «رسالة الضمانات».

وفي هذه الرسالة جدّد بوش التزام الولايات المتحدة الراسخ بالحفاظ على أمن إسرائيل، بما في ذلك الحفاظ على حدود آمنة قابلة للدفاع عنها، وتعزيز قدرتها على الردع وعلى الدفاع عن نفسها في مقابل أي تهديدات.

كما تضمنت الرسالة موقف الولايات المتحدة إزاء قضيتين من القضايا الجوهرية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهما قضيتا اللاجئين والحدود.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، أكدت الرسالة أن الولايات المتحدة ملتزمة بالحفاظ على أمن إسرائيل وسلامتها كـ «دولة يهودية»، ولذا فإنه «من الواضح والمتفق عليه» أن الحل اللائق والواقعي لمشكلة اللاجئين يجب أن يتم في إطار الدولة الفلسطينية التي ستُقام.

وبالنسبة إلى القضية الثانية، قالت الرسالة إن حدود دولة إسرائيل يجب أن تكون حدودًا معترفًا بها وآمنة، وأن تُحدّد من خلال المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وأضافت أنه يجب توقع أن يكون أي اتفاق دائم يتم التوصل إليه مستندًا إلى تبادل أراض متفق عليها، وأنه عقب التطورات الناشئة ميدانيًا ولا سيما تلك المتعلقة بتجمعات السكان الإسرائيليين [المستوطنين] في المناطق [المحتلة] «من غير المنطقي انتظار أن تكون نتائج مفاوضات الحل الدائم الانسحاب [الإسرائيلي] الكامل والمطلق إلى حدود الهدنة من العام ١٩٤٩».

غير أن جميع هذه الرسائل والمذكرات والوثائق لم «تتطوّر» إلى ميثاق رسمي جرى توقيعه بين الجانبين.

وبناء على ذلك، أعلن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، لدى انتهاء مؤتمره السادس المذكور أعلاه، إطلاق مشروع يهدف إلى درس الأفضليات والنواقص الكامنة في مسار تحويل جميع الوثائق المرتبطة بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة إلى قانون رسمي، على أن يقدّم استنتاجاته في هذا الشأن ضمن مؤتمره السنوي المقبل.

ويعكس ذلك سعيًا لإيجاد آلية تضمن ديمومة هذه «العلاقات الخاصة»، وينطلق أصحابه من فرضية فحواها أن هذه العلاقات على الرغم من كونها وثيقة للغاية، واجتازت اختبارات الزمن، فإنها ليست من الأمور البديهية التي لا تخضع للمراجعة أو ربما للتغيير.

المشهد الإسرائيلي مدار

من نشاطات «مركز مدار»

ندوة بعنوان «٦٥ عاما على سقوط حيفا»

إبادة إسرائيلية متواصلة للمكان... وسياسات طرد صامتة للفلسطينيين!

رام الله- نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار في مقره في رام الله ندوة بعنوان «٦٥ عاما على سقوط حيفا»، أدارها الشاعر أحمد دحبور، وشارك فيها د. أحمد السعدي، ود. جوني منصور، تناولت سياسات إسرائيل تجاه المشهد الفلسطيني في حيفا، وسياساتها تجاه الفلسطينيين إبان الحكم العسكري، والتي تمثلت بتفكيك المشهد الأصلي وتغييره وتهويده عبر سياسة ممنهجة ومثابرة.

بدأ الشاعر دحبور الندوة بمدخل شخصي وشاعري مؤثر، كشف فيه عن المفارقة المأساوية المتمثلة بمصادفة تاريخ ميلاده (٤/٢١) مع تاريخ سقوط مدينة حيفا، حيث سقطت المدينة بعد عامين من ميلاده، مستذكرا رحلة الاقتلاع التي «حملتها حكايات الأم ودموع الأب وحنين الجد».

وتحدث دحبور عن علاقته الراسخة والمتراكمة مع المدينة، التي وصفها بمدينة «المستحيل المؤلم الجارح والمنادي.. حتى إذا أتيح لي أن أرى حيفا وأنا في الخمسين من العمر، وجدت علاقة بين حجارتها وبين عظامي».

وتحدث د. منصور في محاضرته عن تاريخ تأسيس المدينة (الحديث نسبيا، ٢٥٠ سنة)، والعائد لحقبة ظاهر العمر الذي حكم الجليل الفلسطيني، وأنشأ ميناءها للمساعدة على تصدير القطن، وأيضا كونها أكثر أمنا من عكا التي تعرضت للاستهداف الفرنسي مستعرضا أهم المعطيات العسكرية والاقتصادية والسكانية والاستعمارية التي حكمت مشهدها، مشيرا إلى أن الأسوار التي بناها ظاهر بقيت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقدم د. منصور وصفا لمعمار المدينة وتوزيعها الاجتماعي الداخلي وحراكها الديمغرافي، وحاراتها وظروف امتدادها إلى خارج السور الذي ضم ٢٠٠ دونم، وصولا إلى ما أحدثه خط سكة الحديد الذي ربطها بدرعا في مطلع القرن الماضي من تغيرات دفعت المدينة نحو الانفتاح والتوسع، هذا إلى جانب إنشاء معامل تكرير البترول وخط النفط العراقي، حيث استقطبت المدنية جزءا من سكان القرى، وبعض العائلات السورية خاصة من حوران.

ولخص د. منصور الوضع القائم حاليا بتركيز العرب في أحياء مكتظة، أهمها وادي النسناس وحي شارع عباس وحي الحليصة، في ظروف خدماتية متدنية وتمييزية، ذاكرا أن عدد العرب في حيفا الآن ٣٥ ألف عربي، ما يشكل ١١٪ من سكان المدينة.

واستعرض منصور ما أسماه إبادة المكان، عبر قائمة بأسماء المعالم العربية التي تم طمسها من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض تمثلت بعزل العرب ومحاصرة وجودهم بالبناء وتوجيه الاستثمارات والخطط البلدية بما يسهم في إضعاف وجودهم ودفعهم إلى الخارج.

الدكتور أحمد السعدي ركز في محاضرته على الفلسطينيين وما استهدفهم بعد النكبة من مخططات، عبر معلومات موثقه ترتكز إلى أرشيفات إسرائيلية، تكشف وجود خطة متكاملة ومحكمة، هدفها الطرد والتفريغ، متى وأين أتيح ذلك، الأمر الذي بدأ بإحصاء السكان، واستبعاد من تمت تسميتهم بالحاضرين الغائبين.

وأكد السعدي أن فكرة الطرد كانت هي السائدة في بدايات الدولة، ولكن الأمر كان مرهونا بانتظار حدوث حرب، وتم نقاش فكرة إيجاد معسكرات للعرب، في إطار الحديث عن فترة انتقالية.

وذكر السعدي أن السياسة الإسرائيلية المعلنة في العام ٤٩، تمثلت بمنع أي عودة للاجئين، وفصل اليهود عن العرب في الداخل عبر ترانسفيرات داخلية، وتدعيم سيطرة الدولة وتهويد المكان.

وأوضح السعدي أن الترحيل لم ينته بانتهاء الحرب، بل استمر حتى مرحلة متقدمة، إذ تم ترحيل المجدل وهدمها في العام ١٩٥٢، بعد أن كان تم تركيز سكانها في حي واحد، ومنحهم بطاقات إسرائيلية.

وأضاف السعدي أن إسرائيل تبنت أيضا سياسة الترحيل الصامت، تمثل ذلك بالتضييق من ناحية، ومن ناحية أخرى بتقديم تسهيلات ومساعدات مالية ترغيبا بالهجرة، كان ذلك في إطار مخطط سمي بمخطط يوحنان، وهدفه نقل مسيحيي الجليل إلى البرازيل واستراليا، وكانت هذه خطة رسمية فيها مراسلات بين موشيه شاريت والمشرف عليها، يركز شاريت في ملاحظاته عليها، على ضرورة إظهارها وكأنها تحدث بإرادة السكان.

وذكر السعدي، في استعراضه لخطط الطرد، خطة شارون لترحيل ٣٠٠ ألف فلسطيني من الجليل، تضمنت افتعال حرب مع سورية واتهام السكان بالتواطؤ مع العدو كذريعة لطردهم، وقد وصلت الخطة مراحل عملية، إذ تم إحصاء عدد الحافلات اللازمة لعملية ترحيل بهذا الحجم.

وتطرق السعدي للترانسفير الداخلي بذرائع عسكرية، كما حدث في إقرث وبرعم وغيرهما، وتركيز العرب في المدن المختلطة في أحياء تشبه الغيتوات.

وأوضح السعدي أنه في العام ١٩٥٢ اتضحت لإسرائيل عدم واقعية فكرة الترحيل في المدى المنظور، وشعرت بحاجة إلى صياغة سياسة جديدة، ترتكز على إقامة جهازين للحكم، واحد لليهود وثان للعرب، وتطوير نمط من العلاقة الإلحاقية والتفتيتية تجاه المجتمع العربي.

وأضاف السعدي أن خطة متكاملة بلورت في أواسط الخمسينيات ارتكزت على ثلاث فرضيات، هي عدم إمكانية الطرد، وعدم إمكانية استيعاب العرب كمواطنين، و ضرورة إعطاء الأمن أهمية كبيرة في العلاقة مع العرب، واتخاذه ستارا لتمرير تغيرات جغرافية.

وختم السعدي باستعراض ما اعتمدته إسرائيل وأجهزتها في تنفيذ هذه الخطة من أدوات كثيرة، هدفت إلى كسر التواصل الجغرافي الفلسطيني، ومنع تبلور أي حراك يفضي إلى مؤسسات ذات مغزى سياسي، كل ذلك عبر التعامل مع المجتمع كطوائف وإحياء النعرات في أوساطه، واستحداث مجاميع متعاونين وموالين، وإعادة صياغة الشريحة المثقفة والمؤثرة، ودعم البنية التقليدية العائلية لإحكام السيطرة على المجتمع، وتفريغ فكرة المواطنة من مضمونها.

كتاب جديد يرصد كيفية تحوّل المستوطنات إلى «دولة رفاه» للمستوطنين

رام الله- صدرت عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار دراسة بعنوان «دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات»، للباحثين إمطانس شحادة وحسام جريس، تقع في ١١٢ صفحة، ترصد كيفية تحوّل المستوطنات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية إلى مناطق رفاه للمستوطنين.

وترتكز الدراسة على ملاحظة الميزانيات الخاصة المُخصصة للمستوطنات في بنود الوزارات الحكومية، وتحليل ميزانية السلطات المحلية التابعة للواء المستوطنات مقارنةً بالسلطات المحلية في بقية الألوية، ورصد قوانين الضرائب التي توفّر إعفاءات وامتيازات ضريبية للمستوطنات والمستوطنين.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود سياسة اقتصادية خاصة بالاستيطان تختلف عن السياسة الاقتصادية العامة لإسرائيل، ففي حين تدعي حكومات إسرائيل تراجع دورها ووظائفها الاقتصادية، وتوكل إلى قوى السوق إدارة الاقتصاد والنمو، وتوكل إلى السلطات المحلية تجنيد مصادر دخل ذاتي، وتتراجع عن تقديم قسم من الوظائف الاجتماعية والخدماتية العامة، فإنها تقوم بهذه الوظائف في المستوطنات، بل وتتكفّل بغالبية الخدمات العامة.

وتكشف الدراسة بوضوح عن أن إسرائيل لا تقيس المصاريف على المستوطنات وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية أو العقلانية الاقتصادية أو حسابات الربح والخسارة المالية، وذلك بكونها مستعدةً لدفع ثمن اقتصادي ومالي؛ بغية تحقيق أهداف قومية سياسية إستراتيجية دون اعتبار للتكلفة المالية.

واعتبرت الدراسة أن ما يحصل على أرض الواقع، خاصة في السنوات الأخيرة، من بناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، يُحتم إعادة التفكير وإعادة تفسير الصورة ومعاني الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فما يلاحظ اليوم ويفهم بعد تحليل السياسات المالية وتوزيع الميزانيات، وفق الدراسة، «قريب جداً إلى إستراتيجية السيطرة التي انتهجها المشروع الصهيوني للسيطرة على الأراضي الفلسطينية منذ نشأته؛ إذ تشي السياسة بأن مشروع الاستيطان أُقيم ليدوم ويتحوّل إلى وقائع على الأرض، لا لأن يكون أداة تكتيكية في عملية تفاوض أو تقاسم للأرض».

وتؤكد الدراسة أن «الدولة تخصص ميزانيات فائضة، أكبر من حصة المستوطنين من السكان، للمستوطنات. وهذا التخصيص الفائض لم يتحول إلى موضوع خلافي لا في المجتمع الإسرائيلي ولا بين الأحزاب الإسرائيلية. هناك إجماع على الاستيطان ودوره في المشروع الصهيوني: الأمني والأيديولوجي والسياسي. وبالمجمل فإن هناك شبه إجماع في إسرائيل مفاده أن دولة إسرائيل مستعدة لدفع ثمن اقتصادي مقابل تحقيق أهداف قومية».

وترى الدراسة أن سياسة الاستيطان، إلى جانب كونها أحد العوائق المركزية في وجه السلام والأمن، تشكل أيضاً سبباً مركزياً للفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الإسرائيليين، حيث «تثبت السنوات الثلاثون الأخيرة أن المستوطنات آخذة في الازدهار بالتوازي مع تقليص دولة الرفاه داخل إسرائيل. فهي تعرض على المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خدمات وتمويلاً غير قائم في حدود الدولة، فتعرض أرضاً زهيدة الثمن، وشققاً ومساكن بثمن معقول، وامتيازات ودعماً حكومياً، وبنية تحتية متطورة وجهازاً تعليمياً مدعوماً، وتخفيضاً ضريبياً ومساعدات حكومية سخية في مجال الرفاه الاجتماعي، وذلك في إطار سياسة الحكومة الهادفة إلى تشجيع المواطنين الإسرائيليين على السكن في المستوطنات».

وتختم الدراسة استخلاصاتها بأن استمرار الحكومات الإسرائيلية في ضخ الميزانيات والاستثمارات الضخمة إلى المستوطنات في الأراضي المحتلة والأموال التي يتم صرفها على الجوانب الأمنية، يثبتان أن حكومات إسرائيل تضع الاستيطان على رأس سلم أولوياتها، وهي تجد دائماً مصادر لتمويل الاستيطان والمستوطنات، في الوقت الذي تروّج فيه للضرورات الاقتصادية التي توجب التقليص في رفاهية مواطني إسرائيل.

«الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣»

رام الله- صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣»، للباحث برهوم جرايسي، يعيد فيه قراءة المشهد السياسي الإسرائيلي، في ضوء الانتخابات الأخيرة.

ويخلص الكتاب إلى أن الانتخابات لم تنجح في إخراج إسرائيل من حالة عدم الاستقرار السياسي، التي تعبر عن نفسها بوتيرة عالية من التقلبات الحزبية، وبتشرذم الخارطة السياسية، ليظهر بالتالي برلمانٌ تكثر فيه الكتل البرلمانية المتقاربة من حيث حجمها البرلماني، وتغيب عنه الكتلة الكبيرة، القادرة على أن تكون ركيزةً قويةً لأي حكم.

ويوضح الكتاب أن التشرذم في الحالة الإسرائيلية لا يعكس التعددية الديمقراطية، وإنما سلسلة الأزمات الداخلية التي تعصف بإسرائيل منذ ظهورها، وهي تتصاعد وتستفحل كلما تقدمت السنين، وهذا علاوة على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي تسعى إسرائيل مجدداً إلى الهرب منه، ومحاولة إنهائه عبر فرض الأمر الواقع على الأرض.

يوجز الكتاب مختلف القضايا الجوهرية التي تواجهها إسرائيل، والتي تعكس نفسها على الحلبة السياسية، من خلال سلسلة لا تتوقف من المتغيرات، إلى جانب قراءة للخارطة الحزبية في إسرائيل، على مستوى الأحزاب، وبالأساس الأحزاب التي تدور في فلك السلطة.

ويحلل الكتاب نتائج الانتخابات عبر مجموعة من المعطيات، مثل غياب الكتلة الكبرى، والذروة الجديدة في عدد النواب الجدد، وأنماط التصويت وأشكال التحالفات وخلفياتها.

ويؤكد الكتاب أن مشهد الكتل البرلمانية الحاصل بعد الانتخابات، لن يكون مشهداً ثابتاً في الدورات المقبلة، «إذ إن ما شهدناه في انتخابات ٢٠١٣ من إعادة اصطفافات حزبية، سيكرر ذاته في الانتخابات المقبلة، كمؤشر إضافي على انعدام حالة الاستقرار السياسي في إسرائيل، إضافة إلى أن ما خسره اليمين المتشدد والحريديم من مقاعد، ناجم عن أصوات كثيرة راحت إلى لوائح لم تجتز نسبة التصويت، قد يستعيدها في الانتخابات المقبلة، من خلال اصطفافات جديدة».

ويوحي المشهد الفوري لنتائج الانتخابات، وفق الكتاب، بحالة تقاطب من نوع جديد محورها الأزمات الداخلية التي تعيشها إسرائيل، وأساساً أزمة تركيبة الجمهور اليهودي، في ما يخص الصراع المستقبلي مع جمهور «الحريديم»، هذا على العكس مما ساد المشهد منذ العام ١٩٩٢ من تقاطب سياسي متعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما تدل النتائج على أن الجمهور اليهودي يجنح أكثر نحو اليمين المتشدد، فقد قالت النتائج إن ٥٦٫٥٪ من المصوتين اليهود أدلوا بأصواتهم للوائح اليمين المتشدد والحريديم، وهذا يشمل لوائح اليمين المتشدد التي لم تجتز نسبة الحسم.

ويتوقع الكتاب أن القضية التي ستتضح في هذه الدورة البرلمانية، هي شكل حسم مسألة الحريديم، وما إذا كانت إسرائيل مستعدة منذ الآن، لخوض صدام مباشر مع هذا الجمهور الذي يتنامى بوتائر سريعة جديدة، أم أنها ستدحرج الأزمة إلى وقت أبعد، من خلال التعلق بالحلول الوسط، فمسألة تجنيد شبان الحريديم في جيش الاحتلال، وفق الكتاب، هي «قصة التورية» لقضية أشد عمقاً في مواجهة إسرائيل «العلمانية» و«المتطورة اقتصادياً»، مع هذا الجمهور المنغلق على نفسه، وهذه القضية لا يمكن حسمها برلمانياً وحكومياً، وإنما باتفاق تام مع الزعامات الروحية لجمهور الحريديم.

ويضيف الكتاب أن المتغير اللافت للنظر في مسألة الحريديم بعد انتخابات ٢٠١٣، ظهور كتلة برلمانية للمتدينين من «التيار الصهيوني» موقفها أشد حزماً تجاه الحريديم، خلافاً لما كان قائماً في الماضي، إذ سعى هذا التيار إلى مسايرة الحريديم وحاول التوصل معهم إلى حلول وسط برضاهم.

بحث جديد لـ «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية»

خلفية القرار المتعلق بمكانة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية ما زال يشوبها الكثير من الغموض!

نشر «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية» على موقعه الإلكتروني ملخصا لبحث جديد أعده أحد أعضاء طاقم باحثي هذا المعهد الإسرائيلي، المقرب من محافل صنع القرارات المتعلقة بمدينة القدس، حول موضوع المكانة القانونية والمدنية للسكان الفلسطينيين في القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن (٢٠١٣).

ويتناول البحث، الذي أعده د. أمنون رامون، مسألة مكانة عرب القدس الشرقية في السياق التاريخي الواسع للقرارات الإسرائيلية المتعلقة بـ «ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل» و«توحيد شطري المدينة»، والتطورات التي طرأت على هذه المسألة منذ العام ١٩٦٧، وأبعاد ذلك على الحياة اليومية وانعكاساتها على السياسة الإسرائيلية وعلى نشاطات وإجراءات أجهزة الحكم في المدينة حتى الفترة الحالية.

ويستند البحث إلى وثائق كثيرة من أرشيف دولة إسرائيل، كشف النقاب عنها في السنوات الأخيرة، والتي تتيح تأمل ودراسة عملية اتخاذ القرارات التي أفضت إلى تحديد مكانة السكان الفلسطينيين في القدس بصورة أكثر تعمقا وشمولية.

ويعرض الباحث في إجمال بحثه «بدائل مختلفة لمكانة سكان القدس الشرقية» في ضوء سيناريوهات تأخذ في الحسبان بقاء «الوضع القائم» في غياب التوصل إلى تسوية سياسية، وإمكان إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسويات انتقالية أو تسويات دائمة للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني.

وجاء في تلخيص البحث:

في شهر حزيران من العام ١٩٦٧، وبعد أيام معدودة من انتهاء الحرب، أقرت الخطوات المركزية المتعلقة بـ «توحيد القدس» والتي كان مغزاها العملي ضم المدينة (القدس) العربية إلى دولة إسرائيل. وقد كان المدماك التشريعي الأول، الذي أقر في الحكومة والكنيست الإسرائيلي في ٢٧ حزيران ١٩٦٧، هو قانون تعديل أمر (مرسوم) أنظمة السلطة والقضاء، حيث أضيف في نطاق هذا التعديل البند ١١ ب الذي ينص على «تطبيق قانون وقضاء وإدارة الدولة على كامل منطقة أرض إسرائيل التي حددتها الحكومة في الأمر». والمدماك الثاني كان قانون تعديل أمر البلديات (تعديل رقم ٨ أ) والذي خول وزير الداخلية صلاحية توسيع حدود مدينة القدس بإجراء سريع. أما المدماك الثالث فقد تمثل في سن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة، وذلك بهدف ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وضمان عدم تدنيسها أو المس بمشاعر المؤمنين، غير أن الدافع الرئيس لسن هذا القانون كان طمأنة العالم المسيحي الغربي بأن دولة إسرائيل ستحترم وتصون الأماكن المقدسة التي أصبحت تحت سيطرتها.

وتقف وراء هذه التشريعات، وفقا لما أورده الباحث الإسرائيلي، أربعة قرارات تبلورت خلال النقاشات التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية في الأسبوعين الأولين بعد الحرب.

وهذه القرارات، التي ما زالت انعكاساتها وتداعياتها قائمة وملموسة حتى الآن، هي:

(١) قرار ضم القدس الشرقية: وقد اتخذ هذا القرار بإجماع تام من جانب الوزراء في جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت بتاريخ ١١ حزيران ١٩٦٧، واقتصر الجدل بين الوزراء على مسألة ماهية الإجراء القانوني الذي يجب إتباعه من أجل فرض السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية: هل يجب سن قانون خاص للقدس يعلن بموجبه أن المدينة الشرقية هي جزء من دولة إسرائيل؟ وهل يمكن الاكتفاء بتشريع «فضفاض» أكثر، لا يثير معارضة شديدة من جانب المجتمع الدولي؟ أم أنه يجب الشروع بالعمل في القدس الشرقية من دون سن قانون خاص؟

(٢) قرار تمكين بلدية القدس (الغربية) برئاسة تيدي كوليك من تزويد خدمات في شرقي القدس بواسطة قانون تعديل أمر البلديات، المشار إليه آنفا. تجدر الإشارة هنا إلى بند آخر في القانون سمح لوزير الداخلية بـ «تعيين أعضاء إضافيين في المجلس البلدي من بين القاطنين في المنطقة التي جرى ضمها». وقد كان الهدف من ذلك ضمان تمثيل لسكان القدس الشرقية في المجلس البلدي لـ «المدينة الموحدة»، غير أن هذا البند لم يطبق على الإطلاق منذ ذلك الوقت.

(٣) القرار بشأن حدود المنطقة التي جرى ضمها، والتي اعتبرت في نظر غالبية الوزراء بمثابة رسم لحدود دولة إسرائيل. ولكن الحكومة قررت كما هو معروف، بسبب عدم وجود اتفاق بين الوزراء، عدم البت مسبقا في مستقبل مناطق الضفة الغربية، وكانت فرضية العمل لدى قسم كبير من وزراء الحكومة هي أن مصير هذه المناطق سيخضع للمفاوضات حول تسوية مستقبلية بين إسرائيل والأردن، أو مفاوضات مع جهات فلسطينية حول إقامة كيان فلسطيني مستقل أو يتمتع بإدارة ذاتية. ولقد رسمت حدود القدس من قبل لجنة وزارية برئاسة وزير العدل في حينه، يعقوب شمشون شابيرا، غير أنه كان هناك تأثير كبير على ذلك للجنرال رحبعام زئيفي، الذي عرض أمام اللجنة الوزارية بدائل مختلفة. وقد أوصت اللجنة في نهاية المطاف- بتأثير حاسم لوزير الدفاع في حينه موشيه دايان- بالأخذ باقتراح وسط، نص على ضم قرابة ٧٠ كيلومترًا مربعًا إلى حدود القدس (عوضا عن ٢٠٠ كيلومتر مربع اقترح زئيفي ضمها) حيث شكل الاعتبار الديمغرافي- تقليص عدد السكان العرب الذين شملتهم المنطقة المضمومة- عاملا مركزيا في قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن حدود المدينة، والذي اتخذ في ٢٦ حزيران ١٩٦٧.

(٤) القرار بشأن مكانة عرب شرقي القدس (حوالي ٧٠ ألف نسمة في العام ١٩٦٧)، والذين أعطيت لهم مكانة «سكان مقيمين» وليس مواطنين في دولة إسرائيل وقد كان هذا القرار «المؤقت»، الذي تحول لاحقا إلى وضع دائم منح في إطاره سكان القدس الشرقية العرب إقامة إسرائيلية تمكنهم من الاحتفاظ بمواطنتهم الأردنية، بمثابة حسم بعيد الأثر له تأثير وانعكاس على مجالات الحياة كافة في المدينة حتى يومنا هذا.

وقد كان من نتائج هذا القرار تعزيز ارتباط «عرب القدس الشرقية» بالضفة الغربية والمملكة الأردنية، حيث حافظوا على مواطنتهم الأردنية، وحتى على بند غير رسمي يتيح لهم تمديد مفعول جواز سفرهم الأردني.

كذلك فقد تعلم الطلاب في المدارس البلدية في القدس الشرقية بموجب منهاج التعليم الأردني، واستمر موظفو وحراس الأوقاف الإسلامية في تلقي رواتبهم من الحكومة الأردنية. وقد كان قرار عدم تحويل سكان القدس الشرقية إلى مواطنين كاملي المواطنة في دولة إسرائيل أحد الأسباب المركزية في عدم اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي، وفي الدولة الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم منح فلسطينيي القدس الشرقية حق التصويت في الانتخابات للمجلس التشريعي التابع للسلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٦، في تعقيد الوضع أكثر فيما يتعلق بمكانة هؤلاء السكان الفلسطينيين، المنقسمين حتى الآن بين هويتهم كسكان في إسرائيل، وكمواطنين في الأردن (الذي قلص بالتدريج نشاطه في القدس الشرقية منذ قرار «فك الارتباط» العام ١٩٨٨)، وكفلسطينيين يرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.

ويقول معد البحث، د. أمنون رامون، إنه خلافا للعوامل التي وقفت خلف القرارات الثلاثة الأولى، والتي تعرضت لها كثيرا الأدبيات البحثية، فإن خلفية ودواعي القرار الرابع المتعلق بموضوع مكانة السكان العرب في القدس الشرقية ما زال يشوبها قدر كبير من الغموض والإبهام، إذ ليس من الواضح كيف نشأت هذه المكانة الخاصة، ولماذا لم يحصل هؤلاء السكان على مواطنة إسرائيلية كاملة؟! كذلك ليس من الواضح ما إذا كانت مكانتهم كـ «سكان إسرائيل» قد تقررت مسبقا من قبل الحكومة الإسرائيلية، أم أن هذه المكانة تبلورت فيما بعد، بمرور الزمن، كـ «خيار افتراضي» مؤقت إلى أن ثبت نهائيا في قرار المحكمة العليا برئاسة أهارون باراك في قضية مبارك عوض العام ١٩٨٨.

ويضيف رامون في بحثه أن مسألة مكانة سكان القدس الشرقية مرتبطة أيضا بطبيعة الحال بموضوع السياسة الإسرائيلية الشاملة في شرقي القدس، وبمسألة رؤية زعماء دولة إسرائيل لمستقبل المدينة والسكان العرب القاطنين فيها.

الائتلاف الحاكم!

المشهد الاسرائيلي

3 الثلاثاء ٢٠١٣/٤/٣٠ م الموافق ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٦ السنة الحادية عشرة

دورة برلمانية جديدة في مركزها جس نبض مستقبل الائتلاف الحاكم!

*هذه الدورة البرلمانية هي الفعلية الأولى منذ ٩ أشهر *العمل البرلماني في هذه الدورة سيبدأ بإفساح المجال أمام التعرف على توجهات ٤٨ نائبا جديدا يدخلون الى الكنيست لأول مرة *الجانبان الأبرزان لسلسلة المتغيرات في ولاية الكنيست الجديد هما حزب «يوجد مستقبل» الجديد بكامل نوابه الجدد، وشكل رد فعل «الحريديم» على سياسة الحكومة الجديدة الاقتصادية وتلك المتعلقة بتجنيد أبنائهم في الجيش*

يائير لبيد في الكنيست الجديد. (رويترز)

كتب برهوم جرايسي

افتتح الكنيست الإسرائيلي في الأسبوع الماضي دورته الصيفية، التي ستستمر حتى نهاية شهر تموز المقبل، وهي الدورة العادية الأولى، بعد غياب ٩ أشهر للعمل البرلماني الفعلي، بفعل قرار حل الكنيست مع افتتاح الدورة الشتوية والتوجه الى انتخابات، واختتام الدورة الشتوية بمنح الثقة للحكومة.

والمسألة المركزية الأبرز في هذه الدورة إقرار الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، اضافة الى محاولة سن قانون، أو محاولة البدء بتشريع قانون لفرض الخدمة العسكرية الالزامية على الغالبية الساحقة من شبان اليهود المتدينين المتزمتين «الحريديم». وهذان الملفان سيكونان فرصة للتعرف أكثر على طبيعة النواب الجدد والكتل الجديدة، وجس نبض مستقبل الائتلاف، رغم أن كل بداية لولاية حكومة يكون الانضباط الائتلافي فيها أشد مما سيكون لاحقا.

جديد الولاية البرلمانية

جديد هذه الولاية البرلمانية، التي أفرزتها الانتخابات، أنها أتت بـ ٤٨ نائبا جديدا اضافة الى ٣ نواب آخرين يعودون بعد غياب الى الكنيست، ولهذا فإن معرفة طبيعة هؤلاء النواب وتوجهاتهم في مختلف القضايا، وليس السياسية فقط، اضافة الى طموحاتهم على المستوى الشخصي، تتطلب وقتا، والأهم ممارسة عمل برلماني في قضايا ساخنة، وهذا ما سيكون في الدورة الجديدة، خلال العمل على إقرار الميزانية العامة، ومن ثم قضية الحريديم، في حال وصلت فعلا الى جدول أعمال الكنيست في الدورة الحالية.

ونستعرض هنا، جوانب من الحالة الجديدة في الكنيست.

«يوجد مستقبل»

الجديد الأبرز في ولاية الكنيست الجديدة، أن ١٩ نائبا من الجدد، دخلوا الى الكنيست ضمن الحزب الجديد «يوجد مستقبل»، وخلفياتهم السياسية والمهنية متعددة، ورئيسه يائير لبيد الذي أظهر حزبه وكأنه حزب «وسط»، يبدو حاليا أكثر تناغما مع اليمين المتشدد الذي يمثل أكبر قطاع من المستوطنين.

ففي أسبوع واحد تبين أن لبيد اتفق مع رئيس حزب المستوطنين «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، على ملفين خطيرين: الأول، هو مطالبة الحكومة الجديدة بتشديد مقترح الحكومة الذي يُعرف باسم «برافر» ويقضي بمصادرة مئات آلاف الدونمات من الأراضي العربية في صحراء النقب، واقتلاع ٣٠ قرية وتشريد نحو ٣٠ ألف من الفلسطينيين، بحيث يشمل التعديل مصادرة المزيد من الأراضي العربية وتدمير أكثر للقرى العربية التي ترفض السلطات الاعتراف بوجودها على الأرض.

والملف الثاني، هو تحويل ما يسمى بـ «قانون الاستفتاء الشعبي» الذي يهدف الى عرقلة ابرام اتفاقيات مع الجانب الفلسطيني وسورية، من قانون عادي يقر ويلغى بأغلبية عادية، الى «قانون أساس»، لا يمكن الغاؤه إلا بأغلبية عددية من ٨٠ نائبا، وكل أغلبية تقل عن هذا العدد ستسقط، وهذا يعد موقفا يمينيا في غاية التشدد والتطرف يتبناه من ادعى أنه جاء من «معسكر الوسط».

والقانون يفرض اجراء «استفتاء شعبي» على كل اتفاق تتوصل له الحكومة مع الجانب الفلسطيني أو السوري، يتضمن انسحابا من مناطق فرضت عليها «السيادة الإسرائيلية» وهنا الحديث عن مدينة القدس بما تشمله من توسيع منطقة نفوذ، ومرتفعات الجولان السورية المحتلة.

يضاف الى هذا، فإن «يوجد مستقبل» نال القسط الأكبر من الأصوات التي كانت محسوبة على جمهور الاحتجاجات الشعبية، حتى أن لبيد ادعى في الحملة الانتخابية، أنه يمثل «الشريحة الوسطى»، ولكن منذ توليه وزارية المالية، كثرت الدلائل على أنه يتبنى سياسة اقتصادية صقرية، كتلك التي تبناها والده يوسيف لبيد حينما كان وزيرا في حكومة اريئيل شارون. ويقول لبيد جهازا إنه جاء ليساعد الشريحة العليا من الشريحة الوسطى الواسعة، معتبرا اياها أنها هي التي تتحمل العبء الضريبي، وكل الاجراءات والتقليصات المتوقعة، ومهما اختلفت اسماؤها وتبدلت عناوينها، ستبقى تستهدف أساسا الشرائح الفقيرة والضعيفة.

أمام كل هذا المشهد الذي يتضح يوما بعد يوم، نشهد حتى الآن صمتا مطبقا من جميع نواب ووزراء حزب «يوجد مستقبل»، وهذا على الرغم من أن عددا من النواب جاء من خلفيات متعددة، وكان من المفترض أن يعترض بعضهم إما على الخطة الاقتصادية التي يتم بلورتها، أو على بعض التصريحات السياسية، ومسألة التناغم مع حزب المستوطنين المتطرفين.

والسؤال الأهم الذي يُطرح: هل نحن أمام حزب جديد من طراز حزب «إسرائيل بيتنا» الذي يتزعمه بالمطلق أفيغدور ليبرمان؟، أم أن المسألة مسألة وقت الى حين يتأقلم النواب الجدد مع مكانهم الجديد، ويبدأون في التعبير أكثر عن مواقفهم التي يحملونها؟.

والفرضية الثانية هي أقوى بكثير من الفرضية الأولى، وهذا ما قد نبدأ في لمسه مع اكتمال مشروع الميزانية، وما يحمله من اجراءات، ومن ثم معالجته في لجان الكنيست والهيئة العامة.

«البيت اليهودي»

يعتبر حزب «البيت اليهودي» واضح المعالم أكثر من غيره، فقد دخل الى الكنيست مع ١٢ نائبا، من بينهم ٩ نواب جدد، ونائب آخر يعود الى الكنيست بعد غياب سنوات. وهذا الحزب، وعلى الرغم من أنه يضم نوابا من خارج المستوطنات، إلا أن أجندته واضحة، وهي ضمان اتباع سياسة يمينية متشددة رفضية للحل، وضمان استمرار تدفق الميزانيات الضخمة على المستوطنات والاستيطان والمستوطنين، هذه الميزانيات التي ارتفع حجمها في السنوات الاربع الماضية بنسبة ٣٨٪، رغم ان الميزانية العامة لم ترتفع بأكثر من ١٠٪ في نفس الفترة.

لكن في معسكر المستوطنين هناك مجموعات ومعسكرات، تبقى بالنسبة لنا شبيهة، ولكن حساباتها الداخلية فيها الكثير من التناقضات، وهذا ما قد ينعكس أيضا على وحدة الكتلة، كما رأينا هذا مرارا في السنوات الأخيرة.

أضف الى هذا، أن هذه الكتلة تعج بالنواب المتطرفين العنصريين، الذين اعتدنا على أمثالهم يطرحون أشد القوانين عنصرية ومناهضة للديمقراطية، وكالعادة فإنهم سيطرحونها وفي حال قوبل بعضها بمعارضة في الحكومة، فإنهم سيختارون مسارا صداميا معها.

كذلك، وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن هذه الحكومة ستتجه الى مفاوضات جدية مع الجانب الفلسطيني، فإن أي خطوة في هذا الاطار نحو الأمام ستواجه بمعارضة شديدة من هذه الكتلة، وبطبيعة الحال من وزراء هذه الكتلة أيضا.

الحريديم

حتى الآن يجلس الحريديم «بهدوء نسبي»، أمام ما يسمعونه من مشاريع حكومية تطال ميزانيات جمهورهم الخاصة، مثل حجم ميزانيات المعاهد الدينية التي يحصلون عليها، ومخصصات طلاب المعاهد الدينية، وهم لا يخدمون في الجيش لأسباب دينية رغم توجهاتهم اليمينية. يضاف الى هذا، أن جمهور الحريديم سيتضرر أيضا من تقليص المخصصات الاجتماعية العامة، وبشكل خاص مخصصات الأولاد، والى جانب كل ذلك، سعي الحكومة الى إقرار قانون لفرض الخدمة العسكرية على الغالبية الساحقة جدا من شبان الحريديم.

والاعتقاد السائد، حتى الآن، أن كتلتي الحريديم، «شاس» التي لها ١١ مقعدا، وتمثل اليهود الشرقيين، و«يهدوت هتوراه» التي لها ٧ مقاعد وتمثل الأشكناز الغربيين، لا تزالان تراهنان على الموقف النهائي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بأن يعمل على تخفيف حدة كل هذه الاجراءات، التي يعتبرونها موجهة ضدهم.

وحقيقة أن هذه القضية هي القضية الابرز في هذه الدورة البرلمانية الصيفية، وحتى في الولاية البرلمانية ككل، لأن الأمر أبعد من مسألتي الميزانيات والتجنيد، ويتعلق اساسا بشكل تعامل المؤسسة الحاكمة مع هذا الجمهور المتنامي بوتيرة عالية جدا، أكثر من ٣٪ سنويا، وحتى الآن بات يشكل نحو ١٢٪ من اجمالي السكان ونحو ١٥٪ من اليهود.

وفي حال رأى قادة الحريديم وحزباهم في الكنيست أن الإجراءات التي ستقرّها الحكومة ومن بعدها الكنيست مرفوضة وتهدد نسيج مجتمعاتهم، فإنهم سينطلقون الى معركة ميدانية ليست سهلة، كما علمت التجارب الكثيرة، ولن يرتكزوا على وزنهم البرلماني الذي بات في صفوف المعارضة.

الكتل الأخرى

الى جانب هذا، هناك عدة أمور يجدر مراقبتها، ومنها مسألة استمرار التحالف في اطار كتلة واحدة، بين حزبي «الليكود» و«إسرائيل بيتنا»، فحتى الآن يبدو أن هناك انسجاما، ولكن الاعتقاد السائد أن هذا يعود الى كون زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، الذي يتولى حاليا رئاسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ينتظر انتهاء محاكمته بتهمة فساد، وسيحدد مصيره على ضوء قرار المحكمة.

ففي حال تبرئته، وهي فرضية لم تعد ضعيفة، على ضوء سلسلة من المؤشرات، ومنها أن الشاهد المركزي «نسي» إفادته أمام الشرطة، رغم أنه حوكم وعوقب على نفس القضية، فإن ليبرمان سيعود الى الحكومة متوليا حقيبة الخارجية، وسيعمل على أن يكون القرار مرحلة انطلاقة جديدة له، وهناك سيتنبه الى أن شركاء الحكومة الجديد وخاصة الوزيرين يائير لبيد ونفتالي بينيت، قد احتلا دوره ومكانته التي كانت في حكومة نتنياهو السابقة، وسيسعى الى استرجاعها.

أما في حال إدانة ليبرمان مع وصمة عار، ما يعني عدم قدرته على العودة الى العمل السياسي في السنوات اللاحقة، فإن كل الفرضيات مفتوحة أمام حزبه، ومن ابرزها احتمال البدء بمسار الاضمحلال.

الى ذلك هناك حاجة لمراقبة مدى تأقلم وزيرة العدل تسيبي ليفني مع الائتلاف القائم، ومدى انسجام أعضاء كتلتها معها وفي ما بينهم.

كذلك، فإن حزب «العمل» الذي عاد الى الكنيست مع ١٥ نائبا، بدلا من ٨ نواب بفعل الانقسام في الدورة السابقة، فإن من بين نوابه ٩ نواب جدد، ونائب عاشر انتقل من حزب «كاديما»، ومسألة انسجام ووحدة الكتلة ستكون حاسمة لأكبر كتلة معارضة.

جس النبض

كانت المداولات البرلمانية حول الميزانية العامة على مر السنين فرصة لفتح كل الملفات العالقة، إن كان على مستوى المواجهة بين المعارضة والائتلاف، وإن على مستوى مركبات ونواب الائتلاف أنفسهم، ولهذا فإن إجمال المداولات وخطابات النواب، وخاصة أعضاء الائتلاف منهم، سيكون بمثابة جس نبض لمستقبل الائتلاف، ومدى صموده وتماسكه، خاصة وأن تمرير الميزانية لعامين سيعني إبعاد الضغوط المباشرة على الحكومة على مدى عام ونصف العام، الى حين يبدأ الكنيست في الانشغال بميزانية العام ٢٠١٥.

مقابلة خاصة مع رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب والخبير في الشؤون السورية

البروفسور إيال زيسر لـ «المشهد الإسرائيلي»: إسرائيل لا تمتلك موقفًا محددًا إزاء الأحداث في سورية!

المسؤولون في إسرائيل يحاولون من خلال تسخين ملف «السلاح الكيميائي السوري» دراسة كيفية رد الولايات المتحدة على تجاوز الخطوط الحمراء من طرف سورية الآن ومن طرف إيران لاحقًا

كتب بلال ضاهر:

أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعليمات للوزراء في حكومته بعدم إطلاق تصريحات حول الأزمة في سورية، وذلك بعد أن دعا نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، زئيف إلكين، إلى تدخل عسكري في سورية بدعوى أن النظام فيها استخدم سلاحا كيميائيا ضد المعارضة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأحد، أن نتنياهو أصدر تعليمات للوزراء طالبهم فيها بالامتناع عن إجراء مقابلات صحافية حول موضوع الأزمة السورية.

وكان إلكين قد قال في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، إنه «عندما يدرك المجتمع الدولي أنه تم تجاوز الخطوط الحمراء وأنه تم فعلا استخدام السلاح الكيميائي فإنه سيدرك أنه لا مناص من العمل». وأضاف أنه «بدلا من إبقاء الأمور في حالة ضبابية، فإنه حان الوقت للتدخل» معتبرا أن «الإيرانيين يتفحصون إمكانية التدخل في سورية وهكذا يفعل العالم كله أيضا. والأجدى بنا أن ننظر إلى ما يحدث، وإذا تم شد الخط الأحمر فهم سيعرفون كيفية الصمود أمامه. فإذا رأى الإيرانيون أنه لا يتم القيام بعمل في القضية التي تم تعريفها على أنها خط أحمر في سورية، فإنهم سيستخلصون من ذلك أن هذا الخط الأحمر الذي وضعه المجتمع الدولي هو خط ليّن».

ورغم تعليمات نتنياهو إلا أن الوزير عمير بيرتس، الذي تولى منصب وزير الدفاع في الماضي، قال إنه «مع أو بدون علاقة بالسلاح الكيميائي، لا يمكن للعالم أن يصمت حيال ما يحدث في سورية. ففي كل يوم يُقتل مئات المدنيين، وحقيقة هي أن المجتمع الدولي لا يقوم بأي عمل فعلي». واعتبر أنه «تعين على المجتمع الدولي القيام بعمل جدي والتدخل بشكل فعلي منذ وقت طويل، وإذا دعت الحاجة فليكن تدخلا بالقوة العسكرية. وإذا تم استخدام السلاح الكيميائي فإننا نتوقع ممن وضع خطوطا حمراء أن ينفذ ما هو مطلوب منه، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي كله طبعا».

وجاءت تصريحات إلكين وبيرتس في أعقاب أقوال رئيس دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، العميد إيتاي برون، يوم الثلاثاء الماضي، بأن نظام الرئيس السوري بشار الأسد استخدم سلاحا كيميائيا، يرجح أنه غاز «السارين»، ضد المعارضة المسلحة. وقال برون، خلال مؤتمر عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إنه «وفقا لمعلوماتنا فإن الأسد استخدم موادا قتالية كيميائية مميتة في عدة حالات ضد المتمردين، وعلى ما يبدو فإنه غاز من نوع السارين» مشيرا إلى أن «احتمال انتقال سلاح كهذا إلى جهات راديكالية مقلق جدا».

وأضاف برون أن «استخدام السلاح الكيميائي تم في ١٩ آذار الماضي، وفي أحداث أخرى تم خلالها استخدام مواد غير مميتة» وأنه «شاهدنا مؤشرات على ذلك مثل خروج زبد من الفم وتضاؤل بؤبؤ العين التي تدل على استخدام مواد قتالية كيميائية». وتابع برون أن ثمة احتمالا لتقسيم سورية إلى دويلات أو كانتونات وقال إنه «يوجد احتمال متزايد لنشوء كانتونات» لكنه شدد على أن «ثمة احتمالا أقل لنشوء حكم بديل» للنظام السوري الحالي.

وتطرق برون إلى حجم السلاح الكيميائي في سورية وقال إنه «يوجد في سورية ترسانة كبيرة تزيد عن ألف طن من السلاح الكيميائي وآلاف القذائف الجوية والرؤوس الحربية التي يمكن شحنها بأسلحة غير تقليدية». واعتبر أن «النظام السوري يستخدم السلاح الكيميائي لكن العالم يميل إلى عدم التدخل ويستخدم اختبارات متشددة في البحث عن أدلة، وهذه تطورات مثيرة للقلق ومجرد استخدام السلاح الكيميائي من دون وجود رد فعل مناسب هو أمر مقلق وهذا يؤشر إلى أن استخدام السلاح الكيميائي شرعي».

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة حول متابعة إسرائيل للأزمة السورية وموقفها منها، مع رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب والخبير في الشؤون السورية، البروفسور إيال زيسر.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هو موقف إسرائيل من الأزمة السورية؟

زيسر: «لا يوجد موقف محدّد لدى إسرائيل من الأحداث الدائرة في سورية. هناك من يريدون بقاء بشار، وهناك من يريدون سقوطه. وكل فريق في إسرائيل ينظر إلى الأمور انطلاقا من رؤيته للمصلحة الإسرائيلية. والذين يريدون بقاءه في الحكم يرون أن المصلحة هي في أنه يحافظ على الحدود مع إسرائيل هادئة، بينما يرى الفريق الآخر، الذي يريد سقوطه، أن سورية هي جزء من الحلف بين إيران وحزب الله، وسقوط بشار سيضعف هذا الحلف. وهناك من يرى أنه من الناحية الواقعية، ليس ثمة ما يمكن لإسرائيل أن تفعله ولذلك عليها أن تقف جانبا وتراقب التطورات».

(*) يبدو أن نتنياهو، الذي طالب وزراءه بعدم إطلاق تصريحات حول الأزمة السورية، يتخذ موقفا معينا، بينما هناك وزراء ونواب وزراء يتخذون موقفا مختلفا، وربما معاكسا أيضا وبينهم نائب وزير الخارجية، زئيف إلكين.

زيسر: «إلكين لا يقرر في السياسة...».

(*) لكن هناك تصريحات ضباط في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، مثل أقوال رئيس دائرة الأبحاث في الشعبة، إيتاي برون، الذي قال إن النظام السوري استخدم سلاحا كيميائيا ضد المتمردين.

(*) أقوال رئيس دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات هي شيء آخر. هذه الأقوال يمكن تفسيرها بهذا الاتجاه أو ذاك. وعلى ما يبدو فإن السوريين استخدموا سلاحا كيميائيا. من جهة، يقول الرئيس الأميركي باراك أوباما إن السوريين تجاوزوا خطا أحمر، ومن الجهة الأخرى هو لا يفعل شيئا في هذا السياق. فهل سيقول في الموضوع الإيراني إنهم تجاوزوا خطا أحمر ومن الجهة الأخرى لن يفعل شيئا؟».

(*) هذا يعني أنه في إسرائيل ينظرون إلى التعامل مع سورية على أنه سيعكس التعامل مع إيران في المستقبل؟

زيسر: «لا. في إسرائيل يقولون إنهم يريدون فحص مدى جدية أوباما في تنفيذ تعهداته حيال تجاوز سورية، ولاحقا إيران، للخط الأحمر. وأنا أعتقد أن هذه كانت الفكرة التي تقف وراء أقوال رئيس دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية. ولا أعتقد أن هذا يدل على وجود سياسة واضحة تجاه سورية. فإسرائيل لا تعرف ما الذي ينبغي فعله حيال ما يحدث في سورية».

(*) عدم معرفة إسرائيل كيف تتعامل مع الأزمة السورية، وعدم وجود موقف لديها، هما حالة مثيرة للتساؤل، أليس كذلك؟

زيسر: «نعم، هذا مثير. ولا أحد يعرف كيف ستنتهي الأمور بالنسبة لإسرائيل».

(*) هناك حديث عن أن الولايات المتحدة لا تريد التدخل في سورية. هل حقا هي لا تتدخل في الأزمة السورية أم أنها تفعل ذلك بواسطة دول أخرى؟

زيسر: «الولايات المتحدة تحاول ألا تتدخل في ما يحدث في سورية، لأن تدخلا كهذا هو أمر ليس بسيطا، وهي لا تريد العودة إلى حروب في الشرق الأوسط. وهي تعرف كيف يمكنها دخول حرب في سورية لكنها لا تعرف كيف يمكنها الخروج من حرب كهذه. وربما هي تدفع دولا أخرى للتدخل، لكن الولايات المتحدة لا تزود المتمردين بالسلاح بشكل مباشر ولا ترسل قوات. وهذا يعني أن تدخل الولايات المتحدة في الأزمة السورية ليس مباشرا. من جهة ثانية يجب النظر إلى إيران وحزب الله اللذين يرسلان قوات وسلاحا إلى سورية، بينما الولايات المتحدة تريد أن تقف جانبا والامتناع عن التورط».

(*) حتى فيما يتعلق بالأنباء التي ترددت حول استخدام سلاح كيميائي، فإن الولايات المتحدة لم تقل حتى الآن الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع. ولا تزال الإدارة الأميركية، وعلى الرغم من أقوال رئيس دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، تقول إنها تدقق في ما إذا كان النظام السوري قد استخدم سلاحا كيميائيا.

زيسر: «ما تقوله الولايات المتحدة هو أنه من جهة نحن نعرف أنه تم استخدام سلاح كيميائي، لكن من جهة أخرى لا يكفي أنهم يعرفون أنه تم استخدام سلاح كيميائي، وإنما يجب أن تستعرض أمام العالم أدلة على استخدام سلاح كهذا كي يدرك ويرى كل واحد أنه تم استخدام سلاح كهذا. والولايات المتحدة لا تملك حتى الآن أدلة كهذه».

(*) كيف ستواجه إسرائيل تنظيمات الجهاد العالمي التي تحارب في سورية ضد النظام، في حال وصولها إلى هضبة الجولان ونفذت هجمات ضد أهداف إسرائيلية؟

زيسر: «أعتقد أن إسرائيل ستعرف كيف ستواجه هذه التنظيمات. سيبنون جدارا وما إلى ذلك. لكن هذه التنظيمات لن تصل إلى الحدود مع سورية بشكل سريع، فهذا سيستغرق وقتا. وعلى كل حال هذه التنظيمات لم تصل إلى الجولان حتى الآن، وبشار ما زال في الحكم. لكن هذه هي المشكلة، وهذه إحدى القضايا التي لا تعرف إسرائيل كيف تتعامل معها».

(*) من الذي يؤجج النيران في سورية؟ من هي الجهة، أو الجهات، التي تريد تدمير سورية؟

زيسر: «أولا، التمرد في سورية هو 'حراك شعبي' كما يقولون. يوجد هناك حافز أساس، ليس لتدمير الدولة، وإنما لإحداث تغيير معين. والنظام السوري أخطأ في تعامله مع هذا الحراك، في بداية الأزمة. وبدلا من التعامل معه بطرق أخرى، اختار التعامل معه بالحديد والنار وبدأ بإطلاق صواريخ على المعارضة. ولكن بعد أن أشرنا إلى ذلك، هناك أيضا، بالتأكيد، دول الخليج، التي لديها حساباتها. ونحن نعرف حسابات واعتبارات السعودية وقطر».

(*) هل تشير بهذا إلى أن السعودية وقطر تتدخلان في سورية بهدف تفكيك محور إيران - سورية - حزب الله؟

زيسر: «نعم. هذه الدول تريد تفكيك المحور الراديكالي ومنع الهيمنة الإيرانية على المنطقة».

إعـداد: برهوم جرايسي

٤٥٪ من الجمهور الإسرائيلي أكدوا تردّي أوضاعهم الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة الأخيرة!

* تقرير لقسم الأبحاث في الكنيست يؤكد تراجع أوضاع الشريحة الوسطى *بحث الكنيست يؤكد نتائج بحث صدر في مطلع العام عن «مركز أدفا» *حجم الشريحة الوسطى تراجع في الأعوام الأخيرة *

طابور من المسنين في إسرائيل أمام أحد مراكز توزيع المساعدات الغذائية... التقارير الأخيرة تشير إلى ارتفاع نسبة الإسرائيليين الذين يؤكدون أن أوضاعهم الاقتصادية تردّت كثيرًا خلال الأعوام الفائتة!

قال استطلاع للرأي العام بادر إليه قسم الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي ونشرت معطياته في الأيام الأخيرة إن ٤٥٪ من الجمهور أعلنوا أن أوضاعهم الاقتصادية قد ساءت في الأعوام الخمسة الأخيرة، رغم أنها في غالبها كانت سنوات نمو اقتصادي عال نسبيا، في حين قال ٣٨٪ إن أوضاعهم لم تتغير، وفي الوقت نفسه دلّ بحث جديد لقسم الأبحاث ذاته على أن حجم الشريحة الوسطى من بين الجمهور تراجع، وهذا ما يعزز معطيات بحث شبيه صدر عن «مركز أدفا» في مطلع العام الجاري.

وقد فحص الاستطلاع المذكور انطباع الجمهور بشكل عام عن أوضاعه بين الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢، وتبين ان ٤٥٪ من الجمهور يرون أن أوضاعهم الاقتصادية ساءت في هذه الأعوام، مقابل ٣٨٪ قالوا إن أوضاعهم لم تتغير، وفقط ١٦٪ أكدوا أن أوضاعهم تحسنت.

ويقول معدو الاستطلاع إنه في استطلاع سابق جرى في العام ٢٠١٠، كان ٣٨٪ قد أعلنوا أن أوضاعهم ساءت، ما يعني استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية على مستوى الفرد والعائلات، رغم أن النمو الاقتصادي ارتفع في الأعوام الخمسة الماضية بنحو ١٧٪.

ويقول مركز الأبحاث في الكنيست إنه في تلخيص لإجابات المستطلعين هناك شعور بالقلق من المستقبل، وأن أوضاع الجمهور ستزداد سوءا في الأعوام المقبلة، وأن فقط من هم في الشرائح العليا يشعرون أن أوضاعهم الاقتصادية قد تحسنت في الأعوام الأخيرة، وهذا ما يعزز استنتاجات تقارير بنك إسرائيل المركزي، التي أكدت أكثر من مرة أن النمو الاقتصادي ليس ملموسا بالقدر الكافي لدى الشرائح الوسطى والفقيرة.

وحتى لدى من اعتبروا أن أوضاعهم الاقتصادية قد تحسنت- ١٦٪ من الجمهور- يوجد تراجع، إذ أن هذه النسبة كانت في استطلاع العام ٢٠١٠ في حدود ٢٢٪.

وبحسب نتائج الاستطلاع، فإن ٨٩٪ من الذين أعلنوا أن أوضاعهم الاقتصادية قد ساءت، يعزون الأمر إلى استفحال غلاء المعيشة، فعلى الرغم من أن نسب التضخم المالي في الأعوام الماضية كانت منخفضة، نسبيا، بمعدل أقل من ٣٪ سنويا، (٨ر١٤٪ ككل)، إلا أن العاملين لم يحصلوا على علاوات غلاء مناسبة طيلة الأعوام الماضية، وبشكل خاص العاملين في القطاع الخاص. كما قال ٤٩٪ من الذين ساءت أوضاعهم إن هذا حدث بفعل تغيرات في استهلاك العائلة، وقال ٤٢٪ إن الأمر نابع من انخفاض في مداخيل أبناء العائلة، و٣١٪ قالوا إن سوء أوضاعهم نابع من تقليص مخصصاتهم الاجتماعية، أو من ارتفاع الضرائب.

وقال ٥١٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم اضطروا في العام الماضي- ٢٠١٢ - إلى التنازل عن شراء منتوج ما، بسبب الأوضاع الاقتصادية، وهذه نسبة أعلى من تلك التي كانت في العام ٢٠١٠- نحو ٤١٪ من المستطلعين.

كما قال ٤٧٪ إنهم اضطروا إلى التنازل عن برامج ترفيهية وثقافية بسبب أوضاعهم الاقتصادية. ويشير الاستطلاع إلى تفاوت في نسبة الذين اضطروا إلى التنازل عن منتوجات ومعدات حياتية، إذ أن النسبة لدى الشرائح العليا ٣٣٪، بينما لدى الشرائح الفقيرة تقفز النسبة إلى ٧٣٪، مع الإشارة إلى أن طبيعة ما يتم التنازل عنه تختلف من شريحة إلى أخرى، بحسب مستوى المعيشة.

تراجع في الشرائح الوسطى

ويقول بحث جديد لمركز الأبحاث في الكنيست إن حجم وأوضاع الشريحة الوسطى في إسرائيل قد تراجعا بين الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠١١، وإن نسبة مرتفعة من الجمهور لا تستطيع تحديد مكانتها الاقتصادية الاجتماعية، من حيث مداخيل العائلة، وهناك نسبة عالية تعتبر أنها ضمن شريحة أعلى مما هي في الواقع.

ويقول البحث إن الشريحة الوسطى في إسرائيل صغيرة مقارنة مع الأوضاع القائمة في الدول الأوروبية، وهذا ما يدل على اتساع الفجوات الاجتماعية، ففي العام ٢٠٠٩ كان بالإمكان اعتبار ٢٩٪ من البيوت في إسرائيل ضمن الشريحة الوسطى، مقابل معدل ٥٣٪ في الدول الأوروبية المتطورة، وقد اتخذ البحث مقياسا للشريحة الوسطى من مدخوله الشهري يتراوح ما بين ٧٠٪ إلى ١٥٠٪ من معدل المداخيل بالنسبة للفرد الواحد في العائلة.

ويعزو البحث الفجوات الاجتماعية الكبيرة في إسرائيل إلى أن الجمهور في إسرائيل متعدد الشرائح، وفي هذا تلميح إلى وجود المواطنين العرب بالأساس، الذين يشكلون ١٨٪ من اجمالي السكان، وجمهور المتدينين اليهود المتزمتين «الحريديم»، الذي يشكل نحو ١٢٪ من المواطنين، وكلا الجمهورين نسبة الفقر لديهما عالية جدا، وأضعاف ما هي بين اليهود العلمانيين. وهذا ما يقوله تقرير «مركز أدفا» الذي سنأتي على بعض معطياته لاحقا.

كما يقول البحث إن نسبة العائلات التي لديها ثلاثة أولاد وأكثر في إسرائيل أعلى من النسبة القائمة في الدول الأوروبية، وهذا ما يساهم في تقليص الشريحة الوسطى، ويزيد من الفجوات الاجتماعية، ولكن الفجوة من هذه الناحية بين إسرائيل والدول الأوروبية ستتقلص مع السنين، حسب البحث، جراء التراجع الدائم في معدل الولادات في إسرائيل.

ويشير البحث إلى أن ارتفاع مداخيل العائلات في إسرائيل بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١١، كان أقل من نسب النمو الاقتصادي، فقد ارتفعت المداخيل الصافية للعائلات بمعدل ١١٪، وهذا بعد خصم نسب التضخم المالي، بينما النمو الاقتصادي ارتفع في تلك السنوات بنحو ٢٧٪، كما ازداد عدد المنخرطين في سوق العمل بنسبة تفوق ٢١٪، وهذا أعلى من التكاثر الطبيعي للسكان.

وكان تقرير «مركز أدفا» الإسرائيلي لأبحاث القضايا الاجتماعية قد كشف عن توسع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل في الأعوام الأخيرة، من خلال بحث تركز في بحث طبيعة وحجم «الشريحة الوسطى» في إسرائيل، مقابل الشريحتين الدنيا والعليا، وكلها شرائح من الأجيرين في إسرائيل.

ويظهر من التقرير أن الشريحة الوسطى تقلصت منذ العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠١٠، أساسا في تهاوي نسبة كبيرة منها إلى دائرة الفقر والشريحة الدنيا، وقسم بسيط تحسنت ظروفه الاقتصادية وبات من الشريحة العليا، ولكن التقرير ذاته يؤكد أن الجمهور المتضرر أساسا هو العرب، في حين أن الظروف الاجتماعية لدى اليهود في تحسن مستمر.

وبحسب تقرير أدفا، فإن نسبة من هم ضمن الشرائح الدنيا ارتفعت من ٣٢ر٦٪ في العام ١٩٩٢، إلى ٣ر٣٤٪ في العام ٢٠٠٢ وإلى ٤ر٣٤٪ في العام ٢٠١٠، وسنرى لاحقا في هذا التقرير أن نسبة الشرائح الفقيرة ارتفعت بسبب الارتفاع الحاد بين العرب، وهبوط الفقر بين اليهود.

أما على مستوى الشريحة الوسطى، ففي العام ١٩٩٢ كانت النسبة ٨ر٣٠٪، وانخفضت في العام ٢٠٠٢ إلى ١ر٢٨٪، وفي العام ٢٠١٠ إلى ١ر٢٧٪، في حين ارتفعت نسبة من هم ضمن الشريحة العليا من ٥ر٣٦٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٦ر٣٧٪ في العام ٢٠٠٢، وإلى ٨ر٣٧٪ في العام ٢٠١٠، وهنا أيضا فإن الارتفاع الطفيف نجم على الرغم من الارتفاع الحاد بين اليهود، والانخفاض الحاد في نسبة العرب.

وعرض التقرير معطيات توسع وتقلص الشرائح المختلفة، على المستوى القومي، لتظهر النتيجة المتوقعة، وهي أن شريحة الفقراء تتسع أساسا بين العرب وتتقلص بين اليهود، كما أن نسبة تقلص الشريحة الوسطى لدى العرب أعلى منها لدى اليهود، في حين أن الشريحة الغنية تتسع عند اليهود وتتقلص عند العرب.

ونقرأ أنه على مستوى الشريحة الدنيا اقتصاديا، فإن ٢ر٣١٪ من اليهود كانوا ضمن هذه الشريحة في العام ١٩٩٢، وارتفعت نسبتهم بشكل طفيف إلى ٣ر٣١٪ في العام ٢٠٠١، لتنخفض في العام ٢٠١٠ إلى ٩ر٢٩٪، أما لدى العرب فإن ٤ر٥٦٪ منهم كانوا ضمن الشريحة الدنيا اقتصاديا، وارتفعت النسبة في العام ٢٠٠٢ إلى ٣ر٥٧٪ ولترتفع أكثر في العام ٢٠١٠ إلى نسبة ٦٤٪.

أما على مستوى الشريحة الوسطى، فإن النسبة تقلصت في الجمهورين ولكن بتفاوت، ففي العام ١٩٩٢ كان ١ر٣١٪ من اليهود ضمن الشريحة الوسطى، وتقلصت النسبة في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٪، ثم ارتفعت في العام ٢٠١٠ إلى نسبة ٥ر٢٨٪، وكما هي الحال في الشريحة الدنيا، فإن تقلص الشريحتين هو نتيجة اتساع الشريحة العليا بين اليهود.

أما لدى العرب فقد كان ٤ر٢٦٪ من بينهم ضمن الشريحة الوسطى في العام ١٩٩٢، وارتفعت هذه الشريحة إلى ٨ر٢٨٪ في العام ٢٠٠٢، لتنخفض إلى ٤ر٢٣٪ في العام ٢٠١٠.

وتستمر الفجوات في الشريحة العليا أيضًا، ففي حين كان في العام ١٩٩٢ نحو ٧ر٣٧٪ من اليهود ضمن الشريحة العليا، فإن نسبتهم ارتفعت في العام ٢٠٠٢ إلى ٧ر٤٠٪، وفي العام ٢٠١٠ إلى ٦ر٤١٪. أما بين العرب، فقد انخفضت النسبة من ١ر١٧٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٩ر١٣٪ في العام ٢٠٠٢، ثم إلى ٦ر١٢٪ في العام ٢٠١٠.

محافظ البنك المركزي: وضعية الاقتصاد الإسرائيلي جيدة جدا لكنها ليست ممتازة!

*فيشر: ٤٠٪ من الناتج العام في إسرائيل يتم تصديره، ولذا فإن الاقتصاد الإسرائيلي يتأثر سريعا بالأزمات الاقتصادية في العالم *لبيد: في العام الجاري سيتم تقليص نحو ٥ مليارات دولار من الميزانية، وسيتم رفع الضرائب بقيمة ٢ر٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤*

قال محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، في محاضرة له أمام المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، إن الاقتصاد الإسرائيلي جيد جدا، ولكنه ليس ممتازا، فيما قال وزير المالية يائير لبيد في محاضرة أخرى له أمام المؤتمر ذاته، إنه سيطرح على الكنيست مشروع الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، حتى أوائل شهر حزيران المقبل. وأضاف أن أحد جوانب تقليص مخصصات الأولاد، هو عدم دفعها للعائلات التي يبلغ مدخولها الشهر حوالي ١٩٥٠٠ دولار شهريا.

وقال فيشر: إننا لا نستطيع التحدث عن الاقتصاد الإسرائيلي من دون الالتفات إلى حقيقة ان إسرائيل تصدر ٤٠٪ من الناتج المحلي العام، ولهذا فإن أوضاع الأسواق العالمية تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي.

وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة الأميركية تتوقع لهذا العام نموا اقتصاديا بأقل من ٢٪، وفي العام المقبل- ٢٠١٤- بنسبة ٣٪، ولكن ما هو مهم لنا كثيرا أن التوقعات تشير إلى نمو التجارة العالمية بنسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٦٪، وهذا ليس أمرا مبالغا فيه، ولهذا فإننا لا نتوقع تطورا ذا معنى بالنسبة للصادرات الإسرائيلية.

ورأى فيشر أن وضعية التشغيل وسوق العمل في إسرائيل في حالة ممتازة، حسب قوله، إذ أن نسبة البطالة هي الأدنى منذ ٣٠ عاما، واعتبر الأمر بمثابة أعجوبة كبيرة «لا نفهمها»، وهي الارتفاع في مشاركة الجمهور في سوق العمل. ويقول فيشر هذا على الرغم من أن معدل البطالة في العام ونصف العام الأخيرين في محيط ٧٪، إذ أنها في حدود ٥ر٤٪ بين اليهود، وأكثر من ٢٣٪ بين المواطنين العرب إسرائيل.

وواصل فيشر قائلا: إن إسرائيل لا تعرف كيف انخفضت البطالة وارتفعت المشاركة في سوق العمل، ونحن نأمل أن يكون هذا قد حصل نتيجة تحولات ايجابية بين جمهور المتدينين المتزمتين والعرب، وليست لدينا معلومات نهائية تسمح لنا بتقديم الجواب النهائي على ما حصل، ولكن ما تم هو التطور الأهم بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

وتأتي أقوال فيشر بالتزامن مع صدور تقرير يتحدث عن أن بنك إسرائيل المركزي أقدم في العام الماضي على تغيير احتساب قوة العمل (اقرأ خبرا منفصلا في هذه الصفحة ضمن زاوية «موجز اقتصادي»).

وفي ما يتعلق بالتقليصات المتوقعة في ميزانية الدولة للعامين الجاري والمقبل، سعى فيشر إلى تقديم مبرر مسبق لاحتمال تجنيب ميزانية وزارة الدفاع هذه التقليصات، وزعم أن ميزانية الأمن حاليا هي الأدنى منذ العام ١٩٥٤، وهذا مقارنة مع الناتج العام.

وقال فيشر إنه حتى حرب أكتوبر العام ١٩٧٣، كانت ميزانية وزارة الدفاع أكثر بـ ٣٠٪ من الناتج العام، وبعد تلك الحرب بعشر سنوات، لم تنخفض عن نسبة ٢٠٪، وقال إن مصدر أسباب الأزمات الاقتصادية في سنوات الثمانين من القرن الماضي كانت هذه الميزانية، لأنه لم يكن بالإمكان ادارة ميزانية حينما تكون ميزانية وزارة الدفاع أكثر من ٢٠٪ من حجم الناتج العام، ولكن اليوم فإن ميزانية وزارة الدفاع تشكل ٥ر٦٪ من الناتج العام، لكن فيشر لا يذكر أن النمو الاقتصادي في العقدين الأخيرين شهد ارتفاعات بوتائر أعلى بكثير مما كان في الاقتصاد الإسرائيلي قبل هذين العقدين.

ودعا فيشر مجددا إلى عدم رفع سقف العجز في الميزانية العامة، وقال إنهم يقولون لنا إن العجز في الولايات المتحدة الأميركية بلغ ٨٪ من حجم الناتج هناك، فلماذا لا يكون عندنا العجز بنسبة ٤٪، لكن المشكلة لدينا هي أن نسبة البطالة متدنية جدا، ما يعني اننا لا نتوقع في السنوات المقبلة قفزة أكبر وتحسنا في سوق العمل، لأن الوضع فيها منذ الآن جيد.

وتابع قائلا: خلافا للولايات المتحدة وأوروبا، فإن حيز التوقعات المتفائلة لإحداث قفزات كبيرة في الاقتصاد يبقى صغيرا جدا، ما يعني أن أي عجز يتقرر اليوم لا يمكن تقليصه لاحقا، ولذا يجب الحفاظ على نسب أدنى للعجز في الميزانية، بشكل يكون بالإمكان تسديده مع أي تطور طفيف على الاقتصاد.

هذا وقال وزير المالية يائير لبيد، في محاضرة أخرى له أمام مؤتمر معهد أبحاث الأمن القومي ذاته، إنه سيطرح على الكنيست مشروع قانون الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، حتى مطلع شهر حزيران المقبل. وقال إن ميزانية العام الجاري ستشهد تقليصا بقيمة ٥ مليارات دولار، في حين أن ميزانية العام المقبل ستشمل زيادة ضرائب بقيمة ٢ر٢ مليار دولار.

وأضاف لبيد أن هناك مفاوضات جارية بين وزارته ووزارة الدفاع بهدف إجراء تقليص ما بين ٨١٥ مليون دولار إلى ١ر١ مليار دولار من ميزانية هذه الأخيرة، وادعى أن وزارته تلمس انفتاحا في وزارة الدفاع بالنسبة للتقليصات المطلوبة، وهذا خلافا لما ينشر على ألسنة «مصادر» في الجيش الإسرائيلي تعتبر أن تقليص الميزانية الأمنية يشكل خطرا على جاهزية الجيش.

أما بالنسبة لتقليص مخصصات الأولاد، بقيمة ٩٠٠ مليون إلى ١ر١ مليار دولار، فقد قال لبيد إنه حتى الآن لم تكتمل الصورة، ولكن يوجد توجه إلى إلغاء مخصصات الأولاد عمن يتقاضون رواتب شهرية بقيمة ١٩٥٠٠ دولار وما فوق.

موجز اقتصادي

٣٨٪ من مداخيل العائلات الفقيرة من مخصصات الأولاد

قال بحث لمركز الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي إن مخصصات الأولاد، التي تتلقاها العائلات عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، والمخصصات الاجتماعية الأخرى، تشكل ٣٨٪ من مداخيل العائلات الفقيرة، في حين أن هذه النسبة كانت في العام ٢٠٠٥ نحو ٤٢٪، بينما تشكل هذه المخصصات نسبة ١١٪ من مداخيل الشرائح الوسطى، و٥٪ من مداخيل الشرائح العليا.

وتظهر هذه المعطيات في ظل مؤشرات واضحة جدا إلى أن ميزانيتي العامين الجاري والمقبل، اللتين تعدهما الحكومة حاليا، ستشملان تقليصا جديا في هذه المخصصات، قد يصل مجموعها إلى ما بين ٨٠٠ مليون إلى مليار دولار، ما يعني ضربة جدية للشرائح الفقيرة، وجعلها أكثر عجزا عن تسديد احتياجاتها.

ويقول البحث إن مداخيل العائلات الفقيرة من الرواتب تشكل ما نسبته ٦١٪ بالتقريب، في حين أن مداخيل العائلات الفقيرة من رواتب التقاعد لا تصل إلى ٢٪، وفي هذا إشارة إلى أن نسبة عالية من المسنين في الشرائح الفقيرة هي من دون رواتب تقاعدية، نتيجة لظروف عملها في ما مضى، وهي ترتكز أساسا على مخصصات الشيخوخة التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية.

وكانت مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية قد حذرت، أكثر من مرّة، من أن تقليص المخصصات الاجتماعية سيضر بالعائلات الفقيرة بشكل كبير، وهذا ما سينعكس على تقارير الفقر اللاحقة.

وحذر المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي، البروفسور شلومو مور يوسيف، من أن تخفيض مخصصات الأولاد، وفق ما يجري الحديث عنه، سيؤدي إلى إسقاط ما بين ٣٠ ألف إلى ٤٠ ألف ولد إلى ما تحت خط الفقر.

ويقول مور يوسيف إن الكثير من العائلات قريبة جدا من خط الفقر في إسرائيل، وإن أي تخفيض في المخصصات الاجتماعية، ومخصصات الأولاد التي تتقاضاها، سيؤدي إلى إسقاطها إلى ما دون خط الفقر، وقال إن مؤسسته «تحارب» من أجل عدم تقليص مخصصات الأولاد، لأنها تشكل مدخولا أساسيا لآلاف العائلات في إسرائيل.

ويشار إلى أنه في التقرير الأخير للفقر، الذي صدر في نهاية العام الماضي عن العام ٢٠١١، تبين أن المخصصات الاجتماعية رفعت ٥٠٪ من العائلات اليهودية من تحت خط الفقر، مقابل ١١٪ من العائلات العربية الفقيرة، ما يعني أن الفقر بين العرب أكثر عمقا.

ونبّه مور يوسيف إلى أن العائلات التي تتلقى مخصصات اجتماعية وترتكز عليها هي عائلات من الشرائح الفقيرة والضعيفة، مثل عائلات فقيرة، وعائلات أحادية الوالدين، وعائلات فيها من ذوي الإعاقات.

هذا، وعلى الرغم من أن إسرائيل تدعي أنها تدفع مخصصات أولاد مرتفعة، فإن المعطيات تشير إلى أن مخصصات الأولاد في الدول المتطورة تصل إلى أضعاف ما تدفعه إسرائيل. ففي حين تدفع إسرائيل عن الولد الأول ٤٧ دولارا شهريا، وعن كل من الولد الثاني والثالث والرابع ٧١ دولارا لكل ولد، فإن بلجيكا تدفع للولد الأول ١٠٧ دولارات والثاني قرابة ٢٠٠ دولار، والثالث والرابع قرابة ٣٠٠ دولار لكل ولد، وفي بريطانيا ١٣٥ دولارا للولد الاول و٨٦ دولارا عن كل ولد إضافي.

وأعلى مخصصات نجدها في لوكسمبورغ، التي تدفع عن الولد الأول قرابة ٢٣٥ دولارا، والثاني ٣٢٦ دولارا، والثالث والرابع ٤٦٢ دولارا لكل ولد.

وعمليا فإن إسرائيل هي في أدنى اللائحة، ومن تحتها اليونان التي تعد من أفقر دول الاتحاد الأوروبي، وفيها المخصصات لكل ولد بضع عشرات من الدولارات شهريا.

إسرائيل تغير طريقة احتساب المنخرطين في سوق العمل

تبين من تقرير جديد نشر في الأيام الأخيرة أن بنك إسرائيل المركزي ومكتب الإحصاء المركزي قررا في العام الماضي- ٢٠١٢- تغيير احتساب المنخرطين في سوق العمل، من أجل رفع النسبة، التي تظهر متدنية كثيرا مقارنة مع الدول المتطورة، وكان معدلها في الأعوام الأخيرة يتأرجح ما بين ٥ر٥٧٪ وحتى ٦٠٪، مقابل معدل يفوق نسبة ٧٥٪ في الدول المتطورة، وكانت إسرائيل تعزو الأمر إلى عدم انخراط كاف للمتدينين المتزمتين اليهود «الحريديم» والنساء العربيات.

وبحسب ما نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، فإن إسرائيل بدأت منذ العام الماضي بضم الجنود النظاميين والعاملين في الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى ضم ١٠٠ بلدة صغيرة كانت خارج الإحصائيات، بفعل صغرها، ما رفع نسبة المنخرطين في سوق العمل من قرابة ٦١٪ في العام ٢٠١١، إلى ٥ر٦٦٪ في العام الماضي ٢٠١٢، وهذا بادعاء أن حجم الجيش في إسرائيل أكبر من المعدل القائم في الدول المتطورة، مقارنة بعدد السكان.

وقد أدى هذا التعديل إلى رفع مكانة إسرائيل في قائمة الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، ولتكون حتى أعلى بقليل من المعدل القائم في دول المنظمة، وهو ٦٥٪ في العام ٢٠١٢.

وهذا التعديل الثاني الذي تجريه إسرائيل في غضون عام في ما يتعلق باحتساب قوة العمل، ففي مطلع العام ٢٠١٢ بدأت إسرائيل تتبع نظام احتساب البطالة بموجب النظام القائم في الدول الأعضاء في منظمة OECD، ما أدى إلى رفع فوري في نسبة البطالة من ٥ر٨٪ في نهاية العام ٢٠١١ إلى نحو ٧٪ كمعدل في العام الماضي ٢٠١٢، وكان في صلب هذا الاحتساب شمل البلدات الصغيرة، التي يقل عدد سكانها عن ألفي نسمة، وغالبية هذه البلدات عربية، وتعاني من نسب بطالة مرتفعة جدا.

دلالات انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية من زاويتي البعد الجغرافي ومستوى التدين

تعريف:

ننقــل هنا ملخصا لمقال ظهر في العدد الأخير من مجلة «برلمانت»- برلمان (عدد رقم ٧٥، آذار ٢٠١٣) التي يصدرها «المعهد الإســرائيلي للديمقراطية» وينشــرها إلكترونيــا في موقعه على الشــبكة العنكبوتيــة. ويتناول هذا المقال الذي كتبه نير أطمور، وهو باحث في المعهد المذكور، عوامل وأسباب انخفاض نســب التصويت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، ومن ضمن ذلك في الانتخابات الأخيرة للكنيست التاسع عشر، من زاوية البعد الجغرافي المحلي، مشــيرا إلى أن نســب المشــاركة في الانتخابات في مــدن وبلدات الهامش في إســرائيل منخفضة بشكل ملموس عن نسب المشاركة في مدن وبلدات المركز، وإلى أن مستوى التدين له صلة مباشرة بنسب التصويت.

وكانــت جميع المقالات والدراســات التي احتواها العــدد الأخير من مجلة «برلمانت» قد كرســت لبحث ومناقشــة ما وصف على أنــه «اتجاه الانخفاض الملموس في نســب المشاركة والتصويت في الانتخابات العامة الإسرائيلية خلال العقد الأخير». وقد نشــرنا في عدد سابق من هذا الملحق ملخصا لبعض هذه المقالات.

التصويت في انتخابات ٢٠١٣- استمرار لاتجاه عام

ينشغل باحثون كثيرون في محاولة الإجابة عن السؤال: لماذا تشهد نسب المشاركة في الانتخابات انخفاضا مطردا في السنوات الأخيرة؟ ويشير هؤلاء في معرض إجابتهم إلى ثلاثة أســباب رئيســة: انحســار اهتمام المواطن بالسياســة؛ تراجع ثقة الجمهور بالمؤسســات السياســية؛ وخيبة أمل، بل وحتى اشــمئزاز، الجمهور من السياسة. وتجد هذه المشاعر تعبيرا لها أيضا في الكثير من استطلاعات الرأي العام التي تتفحص هذه المواضيع.

فمنذ العام ١٩٩٩، الذي بلغت فيه نســبة المشــاركة في الانتخابات حوالي ٨٠٪، تواجــه إســرائيل أزمة في كل ما يتعلق بالمشــاركة فــي الانتخابات للكنيست. وقد انخفضت نســبة هذه المشاركة (التصويت) منذ الانتخابات الخاصة لرئاســة الحكومة في العام ٢٠٠١، ومن ثم الانتخابات للكنيست في العام ٢٠٠٣، إلى مســتوى يتراوح بيــن ٦٠٪ و٧٠٪. وفي الانتخابات الأخيرة للكنيست التاسع عشر (كانون الثاني ٢٠١٣) بلغت نسبة المشاركة ٦٧٫٧٪.

هــذه الأزمة يمكــن تفحصها أيضا من زاوية محليــة. وعند تفحص أنماط المشــاركة في الانتخابات الأخيرة للكنيست على مســتوى البلدات، ترتسم أمامنا صورة متنوعة للغاية. وعلى ســبيل المثال فقد بلغت نسبة المشاركة في بلدات (مســتوطنات) موديعين- مكابيم- ريعوت في الانتخابات الأخيرة ٧٩٪، أي أعلى بـ ١١٪ من نســبة المشاركة القطرية التي بلغت ٦٧٫٧٪، بينما بلغت نسبة المشــاركة في مدينة العفولة (داخل الخط الأخضر، وتعتبر من بلدات الهامش) ٥٧٪، أي أقل بحوالي ١٠٪ من متوسط المشاركة القطري.

والسؤال إذن: لماذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات للكنيست التاسع عشــر في بعض المــدن والبلدات أعلى من المعدل القطــري، بينما كانت في بلدات أخرى منخفضة عن هذا المعدل؟

يتضــح أن الكثير من البلدات التي كانت فيها نســب المشــاركة أقل من المعــدل القطري، تنتمي إلى منطقة الهامش: كريات شــمونه (بلغت فيها نسبة المشاركة ٥٤٫٨٪)؛ سديروت وإيلات (١ر٤٣٪)؛ ديمونا (٥٣٪)؛ نتسيرت عيليت (١ر٥٣٪)؛ طبريا (١ر٥٤٪)، عسقلان (٩ر٥٦٪)؛ العفولة (٥٧٪)؛ كتسرين (٦ر٥٥٪)؛ أوفاكيم (٢ر٥٩٪)؛ متسبيه رامون (٧ر٥٨٪)؛ كرميئيل (٥٩٪).

في المقابل تتميز المســتوطنات والبلدات التي ســجلت فيها أعلى نسب المشاركة في الانتخابات للكنيست التاسع عشر بسمتين رئيسيتين:

أولا: الطابــع الديني/ الحريدي. ففي هذه البلدات كانت نســب المشــاركة أعلى بدرجــة كبيرة من المعدل القطري: موديعيــن عيليت (٩٤٪)؛ بيت إيل (٩٤٪)؛ بيتــار عيليت (٦ر٩٢٪)؛ كدوميم (٢ر٩١٪)؛ ريخاســيم (١ر٩١٪)؛ إلكناه (٧ر٩٠٪)؛ غفعات شموئيل (٨٣٪)؛ بني براك (٩ر٨٢٪)؛ إلعاد (٦ر٨٢٪).

ثانيا: مكانة اجتماعية- اقتصادية مرتفعة للســكان، فقد ســجلت نسب مشــاركة مرتفعة جــداً في الســلطات المحلية التي يتمتع ســكانها بمثل هذه المكانة: شــوهم (٧٩٪)؛ هار أدار (٣ر٧٩٪)؛ موديعين- مكابيم- ريعوت (٧٩٪)؛ أخرى (٥ر٧٩٪).

أما في الوســط العربي فقد كانت نســبة التصويت فــي حملة الانتخابات الأخيرة أيضا أقل بحوالي ١٠٪ من نســبة التصويت القطرية، وبلغت نســبة تصويــت العــرب حوالي ٥٧٪. ولكــن الصورة لم تكن متجانســة حتى في البلدات العربية، ففي بلدات مثل كفر قاســم (٢ر٨٠٪) وســخنين (٥ر٧٩٪) كانت نســب المشــاركة أعلى من المتوســط القطري، بينما في قرى وبلدات مثل طوبا زنغريا (٣ر٣٣٪) وباقة الغربية (٣ر٤٣٪)، كانت نســب المشــاركة منخفضة بشكل خاص.

يبــدو أن الاختلاف الشــديد بين بلدات الهامش وبين بلــدات المركز، على صعيد نسب المشاركة، يكمن أحيانا في البعد الجغرافي، لكن ذلك يعود في أحيان أخرى إلى فوارق اجتماعيــة واقتصادية تتجلى في فجوات كبيرة في المدخولات ومســتوى التحصيل التعليمي، هــذا بالإضافة إلى الحجم الكبير لقطاع المهاجريــن الجدد، والفجوات الثقافية، والشــعور بالغبن والاغتراب الســائدين في بلــدات الهامش. ومن هنــا تصبح النتيجــة المنطقية هي الامتناع الواسع النطاق عن المشاركة في الانتخابات.

إن حقيقــة كون الحديث لا يــدور على عدد قليل من الســلطات (البلدات) المحليــة الواقعة فــي الهامش، وإنما على ظاهرة شــاملة، إنما تولد الحاجة إلى البحث عن التفســيرات المنطقية لهذه الاختلافات والفوارق في نســب المشاركة في الانتخابات. وأحد المقاييس أو المؤشرات المتبعة في الأدبيات البحثية، يتمثل في تقســيم التجمعات السكانية في إسرائيل إلى «عناقيد» اجتماعية- اقتصادية، حيث تندرج المدن والبلدات الغنية والقوية من ناحية اقتصاديــة في العنقود العاشــر (الأعلى) ونجد بينها بلــدات يعتبر الدخل المتوســط للفرد فيها هو الأعلى، وكذلك أيضا فيما يتعلق بنسب التشغيل والتحصيل العلمي، أمــا البلدات الضعيفة والأكثر فقرا من ناحية اقتصادية فتندرج ضمن العنقود الأول (الأدنى)، وغالبيتها قرى وبلدات عربية وحريدية.

ويتضح أنه كان للمســتوى الاجتماعي- الاقتصادي للبلدة (العنقود الذي تقع فيه) تأثير ملموس على نســب المشــاركة في الانتخابات العامة (للكنيســت) التــي جرت في العام ٢٠١٣. فكلما كانت البلدة موجودة في عنقود أعلى، يكون متوسط نسبة المشاركة في الانتخابات للكنيست مرتفعا أكثر. ففي العناقيد العالية (٧ و٨ و٩ و١٠) كانت نسب المشاركة المتوسطة أعلى من ٧٠٪ وأعلى من المتوسط القطري (٧ر٦٧٪)، فيما كانت نسب المشاركة المتوسطة في العناقيد المنخفضة (خاصة ٤و٥) دون المتوسط القطري وقريبة من نسبة ٦٠٪.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الســياق أن نســبة المشــاركة في البلدات الواقعة في العنقودين الأكثر انخفاضا، الأول والثاني، كانت مرتفعة بشــكل خاص، إذ بلغت بالمتوســط ٧٨٪، ويعزى الســبب في ذلك إلى كون الحديث يدور هنا على تجمعات متدينة حريدية، والتي ســجلت فيها، كما أســلفنا، أعلى نسب مشاركة في إسرائيل خلال انتخابات العام ٢٠١٣.

تقرير جديد لـ «مركز كيشف لحماية الديمقراطية»:

الأسباب الحقيقية لتراجع حرية الصحافة في إسرائيل!

إسرائيل تحتل المكان الـ ١١٢ في العالم في مؤشر حرية الصحافة

أصدر «مركز كيشــف لحماية الديمقراطية في إســرائيل» بيانًا تطرق فيه إلى تدني تدريج إسرائيل في مؤشر حرية الصحافة في العالم إلى المكان الـ ١١٢، وأكد أن هناك الكثير من الأســباب لهذه التدنــي، وأنه لا بُد من إجراء مراجعة لهذه المســألة بدلا من شــن هجوم على المســؤولين عن هذا المؤشر. وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان:

نشرت منظمة «مراسلون بلا حدود» مؤخرا لائحة (مؤشر) الترتيب السنوي لحرية الصحافة في العالم. وقد احتلت إسرائيل هذا العام المكان الــ ١١٢، وهو الأكثر تدنيا في تاريخهــا، من بين ١٧٩ دولة شملها تقرير المنظمة الدولية المذكورة.

وكان الســكرتير العام لمجلــس الصحافة في إســرائيل، أريك بخار، قــد كتب العام الفائت في مقال له يقول: «لكن الســؤال هو ما الذي فعلته رؤية الواقع من جانب منظمة «مراســلون بلا حدود»، حين ألقت الصحافة في إســرائيل إلى قاع بالوعة الشــرق الأوسط، ووضعتها فــي مكان بعيد أدنــى من الكويت والإمــارات العربية المتحدة وألبانيا وجمهورية إفريقيا الوسطى.. حقا لا حدود لهؤلاء المراســلين المقيمين في باريس. من الصعــب معرفة ما الذي مر عليهم عندما أرسلوا اســتماراتهم إلى أرجاء العالم، وعندما حللوا النتائج التي تلقوها».

سوف نتطرق لاحقا إلى المؤشر ذاته، وإلى طريقة إعداده، لكننا نرى أن الســؤال المركزي هو ليس ما إذا كانت إسرائيل مدرجة بعد أو قبل ألبانيا، وإنما: ما هو الوضع الحقيقي لحرية الصحافة في إسرائيل؟

لقد اتجه الميل الطبيعي لدى السكرتير العام لمجلس الصحافة نحو اتهام منظمة «مراســلون بلا حدود» بعدم الموضوعية، وذلك بصورة مشــابهة لردود فعل المتحدثين الرسميين الإسرائيليين الذين يكثرون من اتهام منتقدي إسرائيل باللاسامية، أو بـ «العداء لإســرائيل»، وذلك مــن دون أي تفحص عميق للمشــاكل القائمة. وفــي هذه الحالة فإن الحديث يدور على مشــاكل وســائل الإعلام الإسرائيلية.

لقد كان أحد الأسباب المركزية لهبوط إسرائيل في المؤشر العالمي هــو سلســلة الهجمات التي شــنها الجيش الإســرائيلي على مباني مقرات وسائل الإعلام ومحطات التلفزة في مدينة غزة في أثناء عملية «عمود الســحاب»، والتــي قتل فيها ثلاثة صحافييــن، وجرح ثمانية آخرين بينهم عدد من أفراد طاقم شبكة «سكاي نيوز» البريطانية.

فــي أعقاب تلك الهجمات تم إجراء مقابلة مع المتحدث باســم ديوان رئيس الحكومة، مارك ريغف، وكان أحد الإدعاءات المركزية التي ساقها في حديثه هو أن هناك صحافيين يعملون مع وسائل إعلام معينة ليســوا صحافيين شــرعيين، لأنهم يخدمون مصالح سياســية، ولذلك يجوز المس بهم. وهذا الادعاء الذي تكرره مرارا بعض الحكومات كذريعة للمس بالصحافيين، غير مقبول بتاتا في العالم الغربي.

ومثلما أن ملاحقة روسيا للصحافيين بذريعة أنهم يخدمون مصالح الشيشــان، أو المس بصحافييــن إيرانيين بدعــوى أنهم يخدمون مصالــح غربية، هما إدعاءات غيــر مقبولة، كذلك فــإن أي ادعاءات مماثلة من جانب إسرائيل، كتفســير أو تبرير للمس بالصحافيين، لــن تكون مقبولة لدى المجتمع الدولي. هذا الأمر وجد تعبيرا واضحا له في الترتيب الحالي لإسرائيل في مجال حرية الصحافة.

إن هذه الحالة، المشار إليها آنفا، ليست الوحيدة، على الرغم من حدتها وبشــاعتها... فقد تم في السنوات الأخيرة اعتقال العديد من الصحافييــن الأجانب في إســرائيل، وحكم عليهم بالســجن فترات مختلفة، بسبب تقارير إخبارية.

وعلى ســبيل المثال فقد حكم بالســجن على عنــات كام، وحكم على أوري بلاو بأعمال خدمة، بســبب نشر معلومات وافقت الرقابة العسكرية على نشرها.

وجميع هذه الحالات، دون استثناء، لم تؤد تقريبا إلى أي احتجاج من جانب الصحافيين الإسرائيليين، على الرغم من أنها تشكل، من ناحية عملية، مسا بحرية العمل الصحافي.

مصداقية المؤشر

لقد أصبحنا جميعا نعيش في الســنوات الأخيرة في عالم يحاول قياس ومقارنة كل شــيء. وقد تحولت المقاييس والمؤشرات في مجالات الحياة كافة إلى ختم وحيد تقريبا للواقع، ولئن كان سطحيا بعض الشيء.

لذلك مــن الجدير بنا تفحص المؤشــرات والمقاييس المختلفة بصورة عميقة، والتعاطي بشكل خاص مع الاتجاهات التي تمثلها، وليس بالذات مع نتائجها الملموسة فقط.

يتكون المؤشر الحالي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» من مجموعة مقاييس، بعضهــا موضوعي، مثل عدد الصحافييــن الذين قتلوا وجرحوا أو اعتقلــوا، وبعضها الآخر ذاتي، ويحــدد بموجبها رجال المهنــة سلســلة ســمات ومميزات لوســائل الإعلام فــي الدولة المشــمولة في الفحص (التعددية، عدم التبعية المهنية، الرقابة الذاتية، الشفافية، التشريعات في مواضيع الإعلام، البنى التحتية الإعلامية).

وبســبب هذه المكونات الذاتيــة ربما كان إدراج إســرائيل في المكان الـ ١١٢ لا يعكس بالشــكل الأمثل وضع وســائل الإعلام في الدولة. جنبا إلى جنب، علينــا أن نتذكر أن هذا الإدراج يدمج وضع الصحافة ووســائل الإعلام في إســرائيل في زمن الهدوء مع وضع الصحافة في زمن الحرب.

وكمــا بينت أبحاث «مركز كيشــف» في الســنوات الأخيرة، فإن وســائل الإعلام الإســرائيلية لا تميل في زمن الحــرب إلى انتقاد الأحــداث في زمــن حدوثها، وهــو ميل يضر بمصداقية وســائل الإعلام ذاتها. كذلــك فإن الرقابة العســكرية وإغلاق مناطق أمام الصحافيين، وبالتالي الاســتناد الزائد إلى بيانات المتحدث باسم الجيش الإســرائيلي، وحتى اعتقال صحافيين في حالات متطرفة، كل ذلك يمس أكثر بحرية الصحافة في إسرائيل.

بيــد أن أنماط التغطيــة المنحازة بســبب مصالح سياســية لا تتجلى فقط في المواضيع الأمنية. وكما ســبق أن بينا في الأشهر الأخيرة، هناك اتجاهات مماثلة في طريقة التغطية في الصحافة ووسائل الإعلام الإســرائيلية، قائمة أيضا في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ســواء كان الحديث يدور على تقرير الفقر وأســعار المواد الغذائية، أو على برامج تلفزيونية عن المسلمين في أوروبا.

لذلــك، من الجديــر أن يشــكل المؤشــر الحالي (بشــأن حرية الصحافــة) مناســبة لوقفة مراجعة وحســاب للنفــس من جانب العامليــن والمهتمين بالصحافة ووســائل الإعلام في إســرائيل. وعوضا عن تركيز الانتباه على المكان الذي تحتله إسرائيل مقارنة مــع ألبانيا، كان من الأفضل لو انصب اهتمامنا على أســباب هبوط مســتوى حرية واستقلالية الصحافة ووسائل الإعلام في إسرائيل، ذلك بأن هاتين المسألتين هما اللتان ينبغي أن تثيرا قلقنا حقا.

باحث إسرائيلي متخصص في الشؤون التركية

الاعتذار الإسرائيلي لتركيا لن يُحدث تغييرا جوهريا في العلاقات!

قــال الباحث الإســرائيلي حــاي إيتان كوهيــن ينروجاك، المتخصص في الشــؤون التركيــة، إن الاعتذار الإســرائيلي لتركيا لــن يحدث تغييرًا جوهريًا في العلاقات بين الدولتين، وإن أدى إلى إنهاء الأزمة الدبلوماسية بينهما.

وجاء ذلك في مقال نشــره في الموقــع الإلكتروني لـ «مركز موشيه دايان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا» في جامعة تل أبيب الذي يعمل فيه قبل أســبوع، وأشار في مستهله إلى أنه في الماضي عرفت شبكة العلاقات بين إسرائيل وتركيا مراحل من الصعود والهبوط. أمّا اليوم فنستطيع القول إنه في شبكة العلاقات الحاليــة بين الدولتين تعتبر تركيــا هي المبادرة، وإسرائيل تقوم بردود فعل على مبادراتها. ففي كل مرة يجد فيها الأتراك أن من مصلحتهم توطيد العلاقات مع إســرائيل يبدأ التقارب بين الدولتين، وعندما يقررون تجميد العلاقات، مثلما جرى فــي أعقاب عملية «الرصاص المصبوب» في كانون الأول ٢٠٠٨، يبدأ التدهور في العلاقات بين الدولتين.

وأضاف أنه مــن أجل فهم أفضل لهــذه الخريطة المعقدة للعلاقات، يتعيــن علينا تحليل مبادىء السياســة الخارجية التركية حيال إســرائيل، وخصوصاً من وجهة نظر واضع هذه السياسة وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو.

فمنذ تسلّم أوغلو مهماته في وزارة الخارجية التركية، برزت انتقــادات داخل تركيا وخارجها بشــأن السياســة الخارجية التــي ينتهجها، ومــع ذلك يُعتقــد أنه الرجــل القوي الذي يضع الخطوط الأساســية للدبلوماســية التركية. وفي الواقع فــإن الجزء الأكبر من مواقفه، بما فــي ذلك العوامل التي أدت إلى التغييــر الذي طرأ على علاقة تركيا بإســرائيل، معروض في كتابه الذي يحمل عنوان «العمق الاســتراتيجي» (الصادر في ٢٠٠١). ففي نظــر أوغلو، فإن إســرائيل اليهودية ولبنان المســيحي لا ينتميان إلى البيئة «الطبيعية» للشرق الأوسط، كما أن العلاقة الوثيقة بين تركيا وإسرائيل تحدّ، في رأيه، من هامش المناورة الذي تملكه تركيا في المنطقة، والذي يستند إلى الإرث العثماني.

وقد دخل أوغلو الحياة السياسية العام ٢٠٠٢ في إثر انتصار حــزب العدالة والتنمية، وفــوز رجب طيب أردوغان برئاســة الحكومة التركية وتعيينه أوغلو مستشاراً للشؤون الخارجية. وفي العام ٢٠٠٩ عيــن أوغلو وزيراً للخارجية، ومنذ ذلك الحين بات هو الذي يقود السياسة الخارجية لبلده، والتي تستند إلى نظرية العثمانية ـ الجديدة التي تقوم على المزج بين الأفكار التركية والإســلام، وتهدف إلــى إعادة النفــوذ التركي إلى المناطق التي كانت خاضعة في الماضي للسلطنة العثمانية.

حتى نهاية ٢٠٠٨، لم يطرأ أي تغيير جوهري على العلاقات التركيــة ـ الإســرائيلية، وقد قامت تركيا بدور الوســيط في المفاوضــات التــي أجرتهــا إســرائيل مع ســورية في ذلك الوقــت. ولم تبدأ نقطة التحول إلاّ في أعقاب عملية «الرصاص المصبوب» التي اســتمرت من كانون الأول ٢٠٠٨ حتى كانون الثانــي ٢٠٠٩. فقبــل أيام على العملية قــام رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، إيهود أولمرت، بزيارة لتركيا، وعلى الرغم مــن العلاقــات الوطيدة بيــن البلدين، فإن أولمــرت لم يُطلع أردوغــان علــى نيته القيــام بالعملية. وفسّــر أردوغان هذه الخطوة على أنها طعن في الظهر، ســواء بالنسبة إلى مساعي الوســاطة التركية، أو إلى تخوّفه من أن يفســر العالم العربي زيارة أولمرت في ذلك الوقــت بالذات لتركيا على أنها بمثابة تنسيق بين المواقف قبيل العملية. وقد أثار فشل المفاوضات مع الســوريين خلال عملية «الرصاص المصبوب»، والخســائر الكبيرة التي تكبّدها الفلسطينيون جرّاء العملية، غضباً كبيراً في أنقرة التي حمّلت إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات مع الســوريين. ومنذ ذلك الوقت لا يترك حزب العدالة والتنمية فرصة من دون توجيه الانتقادات الشديدة إلى إسرائيل، وكان لمواقــف الحزب المؤيدة للفلســطينيين تأثير بارز في الرأي العام التركي. وبين الأدلة على ذلك، نجاح السلطة المسؤولة عن المسائل الدينية في جمع مبلغ ١٠ ملايين ليرة تركية (٢٠ مليون شيكل جديد) بعد عملية «الرصاص المصبوب» في إطار تقديم المساعدة للفلسطينيين.

وخلال قمــة دافوس التي عُقدت في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، وقــع أول حادث دبلوماســي عبّــر عن الغضــب التركي حيال إســرائيل، وذلك عندما غادر أردوغان قاعة الاجتماعات بصورة استعراضية بعد إدانته الشديدة لإســرائيل بوجود الرئيس شــمعون بيريس، وعاد فــوراً إلى بلــده. في الليلة نفســها وبواســطة حافلات خاصة أمّنتها بلدية إسطنبول، أخذ مؤيدو أردوغان بالتدفق إلى المطار لاســتقباله حاملين أعلاماً تجمع بين العلمَين التركي والفلســطيني. وقد أثبت هذا الاستقبال إلى جانب أمور أُخــرى أن تفجير اللقاء في دافوس كان خطوة خطط لها أردوغان مســبقاً، وأنها بداية سلســلة من الحوادث التي أثّرت سلباً في العلاقات بين الدولتين.

وفي تشــرين الأول ٢٠٠٩، عرض التلفزيون التركي الرسمي مسلسلاً صوّر الجنود الإســرائيليين مجرمين، وبعدها بأشهر عُرض مسلســل آخر عنوانــه «وادي الذئاب: فلســطين» صوّر إســرائيل بطريقة ســلبية للغاية. ووصلت الأزمة إلى ذروتها عندما دعا نائب وزير الخارجية، داني أيالون، الســفير التركي إلى لقاء توبيخ بعد عرض المسلســل، وأجلســه على كرســي منخفض، الأمر الذي فســرته تركيا على أنه يهدف إلى المسّ بكرامة السفير.

لكن، علــى الرغم من التوتر فــي العلاقات، فــإن الدولتين اســتمرتا في إقامة علاقــات طبيعية إلى حد مــا حتى وقوع أحــداث التعرض لأســطول المســاعدة لغزة في أيــار ٢٠١٠، والتي قُتل جرّاءها تسعة ناشــطين من منظمة IHH المؤيدة للفلســطينيين. وأدى ذلــك إلــى تدهور حادّ فــي العلاقات الخارجيــة بين الدولتين، وأحدث تغييــراً جذرياً في العقيدة الأمنية التركية حيال إســرائيل، إذ لأول مرة تدخل إسرائيل «الكتابَ الأحمر» الذي يحدد المخاطر التي تتهدد تركيا.

وشــكّل التقرير الصادر عن لجنة بالمر الدولية التي أقيمت لدراســة أحداث أسطول المســاعدة والصادر في أيلول ٢٠١١، علامة فارقة إضافية في العلاقات التركية ـ الإســرائيلية، ولا ســيما بعد أن اعتبر التقرير أن الحصار البحري المفروض على غزة شــرعي، وبذلك يكون قد طعن عملياً بمبررات شرعية عمل الأســطول. ويومها رفضت تركيا رفضــاً قاطعاً نتائج التقرير، وأعلن أوغلو فرض سلســلة من العقوبات على إسرائيل بينها تجميد الاتفاقات بين البلدين، وخصوصاً تأمين حرية الملاحة في البحر المتوسط، وخفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مســتوى الســكرتير الثاني فقط. وفي هذه الأثناء وضع أردوغان ثلاثة شــروط مــن أجل إعادة العلاقــات إلى ما كانت عليه هي: الاعتذار الإســرائيلي؛ دفع التعويضات إلى عائلات القتلى؛ رفع الحصار عن غزة.

وكشــفت هذه الأزمة أنه على الرغم من العلاقات العسكرية والتجارية والســياحية المزدهرة بين الدولتين، فإنها لم تؤدّ إلى قيــام علاقة صداقة حقيقية بينهمــا. ففي الماضي كان للجيش التركي تأثيــر كبير في هذه العلاقات، لكن كلما كان الجيــش يضعف، وكلما كانــت قوة حزب العدالــة والتنمية تزداد، كانت العلاقات التركية - الإسرائيلية تتضرر.

وأكد الباحث أن الاعتذار الإســرائيلي الــذي حدث في نهاية زيــارة الرئيس الأميركي باراك أوباما أنهى الأزمة رســمياً، لكن في تقديرنا أنه في ضوء المبادىء النظرية التي تســتند إليها السياســة الخارجيــة التركية، فإن هذا الاعتــذار لن يؤدي إلى تغيير جوهري في هذه العلاقات، وإنما إلى تهدئة مؤقتة فقط.

وثمة مشكلة أخرى تواجهها إسرائيل هي عدم شعبيتها حتى في أوســاط المعارضة العلمانيــة - الكمالية التركية، التي اعتبرت اعتذار إســرائيل بمثابــة تقوية لأردوغان في مواجهتهــا. وفي نظــر العديد من الكماليين الأتراك فإن إســرائيل اليوم هي شــريكة حزب العدالــة والتنمية في مشــروع «الشــرق الأوســط الجديد» الذي تتبنّــاه الولايات المتحــدة، والــذي يهدف إلى تشــجيع الإســلام المعتدل كنمــوذج يُحتذى في المنطقة بأكملهــا. وفي رأي مجموعة من التيار الكمالي، فإن إســرائيل وحــزب العدالة والتنمية يفتعلان الأزمات ظاهرياً، بينما هنــاك، وبعيداً عن الأنظار، تحالف فيما بينهما.

وختم قائلا:

بناء على ذلك، فــإن الفائدة من الاعتذار الإســرائيلي تظل مرهونة بعاملين أساسيين:

الأول، وجــود مبــادرة أميركية تعمل بصورة مســتمرة على ترميم العلاقات بين تركيا وإسرائيل على المدى البعيد. ومن المحتمل أن تؤدي الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس أوباما لإســرائيل، وتوطيــد العلاقات مع رئيس الحكومــة نتنياهو، والتدخل في الأزمة التركية - الإســرائيلية، إلى التخفيف من حدة الموقف التركي حيال إسرائيل مستقبلاً.

أمّــا العامل الثاني، فهــو قضية المواجهات المســتقبلية لإســرائيل. ففي حال طرأ تصعيد من الجنوب أو من الشــمال، فــإن العلاقات قد تتدهور مجدداً بين الدولتين إذا ما اضطرت إســرائيل إلى الرد على التصعيد. كما أن السياســة التركية المؤيدة للفلســطينيين من شــأنها أن تؤدي إلى التوتر في العلاقات بين البلدين في حال اســتمرار الجمود السياســي. وتجدر الإشــارة هنا إلى تطلّع تركيا إلى أداء دور الوسيط في النزاعات الإقليمية. ونفترض أنه على الرغم من فشل المحاولات التركية التوسط خلال عملية «عمود السحاب»، فإن أردوغان لن يضيع فرصة كي يكون وســيطاً بين «حماس» وإسرائيل. وفي الواقع فإن هدف تركيا الأســاس هو أن تؤدي دور«الأخ الأكبر» في قضايا المنطقة عامة، والقضايا التي تمسّ الفلسطينيين خاصة، وأن تكون اللاعب الأساس في حل أزمات المنطقة، الأمر الذي يعنــي أن العوامل التي تحدد محور العلاقات بين تركيا وإسرائيل ليست في يد القدس. أمّا بالنسبة إلى الاعتذار فإنه ســيُعتبر على المدى القصير حلاً، لكنه على المدى البعيد قد يرتد سلباً على إسرائيل.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تتخوّف من اقتناع الطلاب اليهود بالرواية الفلسطينية للنكبة!

قررت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، قبل نحو ثلاثة أعوام ونصف العام، جمع كل نسخ كتاب مادة التاريخ في المدارس، الذي كان صدر قبل ذلك ببضعة أسابيع، وهو بعنوان «نبني دولة في الشرق الأوسط»، علما أن الكتاب صدر بعد أن حصل على كل التصاريح المطلوبة. والسبب المركزي لجمع نسخ الكتاب، وفقا لصحيفة «هآرتس» في عددها الصادر يوم الجمعة الماضي، هو فرض الرقابة على الكتاب وإجراء تعديل فيه، لأنه تضمن تعبيرا عن الرواية الفلسطينية للنكبة. وبعد التعديل، وخاصة فيما يتعلق بحرب العام ١٩٤٨، تمت إعادة المصادقة على الكتاب.

وفي أعقاب إلغاء الصيغة الأولى للكتاب، قرر المحاضر في قسم التربية في جامعة حيفا، الدكتور تسفرير غولدبرغ، وهو أحد المشاركين في إعداده، محاولة التدقيق في تأثير أساليب تعليم مختلفة، مثل الأسلوب التقليدي الذي تتبعه وزارة التربية والتعليم وأسلوبين بديلين آخرين، على التماثل الوطني للطلاب اليهود والعرب، وعلى مدى تسامحهم وقدرتهم على التوصل إلى تفاهمات.

وقد تم الانتهاء من هذا البحث مؤخرا. وكانت النتيجة واضحة للغاية، وهي أن التماثل الوطني لم يُمس لدى تعلم رواية الجانب الآخر، بينما يؤدي أسلوب التعليم التقليدي، بموجب مبادئ وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، إلى التقوقع وانعدام الاهتمام بالآخر.

وأظهر البحث أن أسلوب التعليم التقليدي يقلل من القدرة على إجراء حوار، وأن على من لا يريد أو لا يؤمن بحل الصراع العربي - الإسرائيلي أن يدفع هذا الأسلوب ويفرض رقابة على الرواية التاريخية. ولهذا، منعت الوزارة التطرق إلى النكبة، في المدارس اليهودية بداية وبعد ذلك في المدارس العربية أيضا.

وقالت الصحيفة إن الوزارة استدعت مديرين تجرأوا على الانحراف عن الخط الرسمي، وأعادت كتابة كتب التدريس، وخاصة في موضوع المدنيات، وأرغمت المدارس اليهودية على أن يزور طلابها مواقع اعتبرتها تاريخية بالنسبة لليهود مثل مستوطنة «كريات أربع» في مدينة الخليل.

وشارك في البحث ١٨٠ طالبا يهوديا وعربيا من عشر مدارس. وتم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات تعلمت عن حرب العام ١٩٤٨ وولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين، بموجب أساليب تعليمية مختلفة. وقد أجاب الطلاب، قبل الدرس وبعده، على نماذج أسئلة مفصلة دققت في التماثل مع مجموعتهم القومية، وانفتاحهم تجاه روايات متناقضة للصراع ولأفكارهم حيال المسألة التاريخية. وبعد ذلك تم تقسيم الطلاب إلى أزواج ثنائية القومية وطولبوا بالبحث في مسألتين: من المسؤول عن نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهل بالإمكان التوصل إلى حل لها؟.

ودقق البحث في أساليب التعليم الثلاثة المطروحة. الأول هو الأسلوب الذي تعتمده وزارة التربية والتعليم ويقضي بتناول «الأحداث كما هي». وأشار البحث إلى أنه على الرغم من أن موضوع اللاجئين الفلسطينيين موجود في منهاج التعليم، لكن يتم تخصيص ساعة واحدة له فقط. كما أن الوزارة نبهت المعلمين بموجب أمر أصدرته بأن يتعاملوا بحذر مع هذا الموضوع.

والأسلوبان الآخران اللذان تعرض لهما البحث هما «التوجه المتعاطف» الذي يستند إلى كتاب تعليمي يشمل الروايتين الإسرائيلية - اليهودية والفلسطينية، و«التوجه النقدي» الذي يستند إلى الدراسة والتدقيق المتشكك في المصادر التاريخية التي تعطي تفسيرات مختلفة للأحداث.

واعتمدت تجربة الأسلوبين الأخيرين على تجربة سابقة، ألف فيها الباحثون دان بار - أون وإيال نافيه وسامي عدوان، كتابا تعليميا مشتركا لليهود والعرب. لكن وزارة التربية والتعليم في فترة الوزير السابق غدعون ساعر، وفترة سلفه ليمور ليفنات، حاربت هذا الكتاب والبحث.

وكانت ليفنات وساعر قد منعا، بتوصية من مدير السكرتارية التربوية في الوزارة، الدكتور تسفي تساميرت، المعروف بمواقفه اليمينية، استخدام كتاب تعليمي في المدارس اليهودية يتضمن الرواية الفلسطينية للنكبة. واعتبرت «هآرتس» أن «منعا جارفا كهذا من شأنه أن يرمز إلى الخوف من أن يؤدي كشف ادعاءات الفلسطينيين إلى اقتناع الطلاب بالرواية الفلسطينية وتقويض ثقتهم بالدولة».

لكن الدكتور غولدبرغ قال إنه «اتضح أن الأسلوبين غير التقليديين لا يقوضان المفهوم القومي للطلاب. وهذا يعني أن التوجهات الأخرى لا تجعل الطلاب مؤيدين للجانب الآخر، وعلى ما يبدو فإنهما لا يدفعان الطلاب إلى عدم التجند للجيش الإسرائيلي».

رغم ذلك، وجد البحث أن هناك فروقا حقيقية في كل ما يتعلق باهتمام الطلاب بالتعرف على الجانب الآخر. فبعد درس بالأسلوب التقليدي تراجع الاهتمام بالجانب الآخر، بينما تبين بعد درس بأسلوب «التوجه المتعاطف» أن هذا الاهتمام قد تزايد، وأنه تزايد بشكل أقل بقليل بعد درس بأسلوب «التوجه النقدي». كذلك، فإن الطلاب اليهود والعرب، الذين تعلموا بموجب الأسلوب التقليدي، توصلوا إلى أدنى درجة من التفاهم فيما بينهم حول الجانب المسؤول عن نشوء قضية اللاجئين، قياسا بالطلاب الذين تعلموا بموجب الأسلوبين الآخرين. ووصلت نسبة التفاهم بين الطلاب الذين تعلموا بموجب الأسلوب التقليدي إلى ٣٨٫٥٪، في حين وصلت نسبة التفاهم بين طلاب «التوجه المتعاطف» إلى ٥٣٫٣٪ وبين طلاب «التوجه النقدي» إلى ٧٥٪.

ولفتت الصحيفة إلى أن المشكلة في هذا البحث تنبع من عدد الطلاب القليل الذين شاركوا فيه، وهو ١٨٠ طالبا متطوعا فقط. لكن سبب ذلك يعود إلى أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية عارضت بشدة إجراء البحث ولم تصادق على إجرائه في المدارس. وبررت الوزارة رفضها لإجراء البحث بأنه يعتمد على كتاب لم تصادق عليه «ولا يعقل إجراء بحث بالاعتماد عليه».

وهناك تبرير آخر وضعته الوزارة لرفض إجراء البحث هو أن «استخدام مصطلح 'الرواية الإسرائيلية' ليس مقبولا على الجهات المهنية والمخوّلة في وزارة التربية والتعليم».

قصة «نتسيرت عيليت» تختصر خطط محاربة الوجود العربي

رئيس البلدية: «نتسيرت عيليت» لن تصبح «مدينة مختلطة» فقد تأسست من أجل تهويد الجليل!

مدخل

أقامت إسرائيل، في منتصف سنوات الخمسين من القرن الماضي، مدينة «نتسيرت عيليت» على أراض عربية مصادرة يملكها مواطنون عرب من مدينة الناصرة وقراها. وتعتبر هذه المدينة النموذج الأعلى للاستيطان اليهودي في البلاد. وتشمل معايير هذا النموذج الاستيطاني اليهودي إقامة مدن على أراض عربية مصادرة داخل منطقة عربية، تتواجد فيها مدن وقرى عربية؛ امتداد هذه المدن اليهودية على مساحة كبيرة جدا، تزيد عن مساحة التجمعات السكنية العربية المحيطة بها؛ منع توسع التجمعات العربية. وهناك معايير أخرى. ووفقا لنموذج «نتسيرت عيليت» تمت إقامة مدن مثل «كرميئيل» في منطقة الجليل، ومستوطنة «معاليه أدوميم» بين القدس وأريحا.

و«نتسيرت عيليت»، مثل «كرميئيل»، هي مدينة عصرية وجميلة: تقع على قمم الجبال، شوارعها واسعة، أحياؤها جميلة، تنتشر فيها الحدائق العامة، مرتبة، نظيفة، مريحة، جودة حياة عالية ويتم تطبيق القانون البلدي فيها بصورة كاملة.

في المقابل، فإن مدينة الناصرة، مثلا، هي مدينة قديمة وعريقة تاريخيا. لكن لهذه الأسباب بالذات، وبسبب التطورات التي طرأت عليها منذ النكبة، ونزوح آلاف اللاجئين من القرى المهجرة إليها، فإن البناء فيها عشوائي وغير منظم في معظم أحيائها، وتفتقر لمساحات عامة، خالية من الحدائق العامة، مكتظة وشوارعها ضيّقة ومزدحمة.

وعلى ضوء ضيق مساحات البناء في الناصرة، رغم إقامة أحياء جديدة وعصرية في العقد الأخير، إلا أن هذا ليس كافيا لاستيعاب الأجيال الجديدة من سكانها وسكان القرى المحيطة بها الذين انتقل العديد منهم للسكن في الناصرة على مر السنين الماضية. كذلك هناك ضائقة سكن، ناجمة عن مصادرة الأراضي، في القرى المحيطة بها. وتفيد المعطيات بأن مسطح الناصرة بالكاد يصل إلى ١٤ ألف دونم، وعدد سكانها يقارب الثمانين ألفا. بينما مسطح «نتسيرت عيليت» يزيد عن ٤٥ ألف دونم وعدد سكانها أقل من خمسين ألفا.

وكل هذه الأوضاع والضائقة التي تعاني منها الناصرة وقراها، والناجمة بالأساس عن سياسات التمييز والتخطيط الإسرائيلية، تدفع آلاف المواطنين العرب في المدينة وقراها إلى الانتقال للسكن في «نتسيرت عيليت».

وتفيد المعطيات الرسمية الإسرائيلية بأن نسبة السكان العرب في «نتسيرت عيليت» أكثر من ٢٠٪. وعدد أصحاب حق الاقتراع فيها يزيد عن ٦٥٠٠ عربي. وهناك عضوان عربيان في المجلس البلدي. لكن التقديرات تشير إلى أن عدد السكان العرب أكثر بكثير من المعطيات الرسمية، وبعض هذه التقديرات يفيد بأن عددهم ضعفا المعطيات الرسمية، خاصة وأن هناك الكثيرين الذين يستأجرون الشقق والفيللات في «نتسيرت عيليت»، لكنهم لا ينقلون مكان إقامتهم في السجلات الرسمية إلى هذه المدينة، وإنما تبقى إقامتهم مسجلة في الناصرة أو القرى القريبة التي جاؤوا منها.

«التهويد بطرق لا ينبغي الكشف عنها»!

تعتبر «نتسيرت عيليت» أبرز مخططات تهويد الجليل. لكن إسرائيل لم تنجح حتى الآن في تحقيق هدف هذا المخطط، وهو جعل أغلبية سكان الجليل من اليهود. وتشير المعطيات الرسمية الإسرائيلية إلى أن أكثر بقليل من نصف سكان الجليل هم من العرب وأقل من نصفهم بقليل من اليهود. وفي حالة «نتسيرت عيليت»، فإن التطورات والتغيّرات الديمغرافية التي طرأت عليها، أي زيادة نسبة العرب فيها، أدت إلى وضع مخططات عنصرية ضد العرب بهدف منع تزايدهم في المدينة، أو حتى أن يصبحوا أغلبية بين سكانها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قسما كبيرا من السكان اليهود في المدينة هم من المهاجرين الروس، الذين جاؤوا إلى إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية سنوات التسعين.

لكن كانت هذه مسألة وقت وحسب حتى يرشح عربي نفسه لرئاسة بلدية «نتسيرت عيليت». ورغم أن العرب فيها ما زالوا أقلية، ولم يحن الوقت لذلك، إلا أن عطا الله صايغ (٣٨ عاما)، من سكان «نتسيرت عيليت» ويعمل محاسبا في بلدية بيسان، أعلن، في بداية نيسان الحالي، عن ترشيح نفسه لرئاسة بلدية «نتسيرت عيليت» في الانتخابات المحلية، التي ستجري في شهر تشرين الأول المقبل.

وبمجرد الإعلان عن هذا الترشيح انطلقت التصريحات العنصرية من جانب مسؤولين ومواطنين يهود في المدينة. ونقل موقع «واللا» الالكتروني عن أحد السكان اليهود قوله «لن نسمح بأن يدير مدينتنا رئيس بلدية عربي... فوجود رئيس بلدية عربي قد يسبب احتكاكات كثيرة بين الوسطين»، معتبرا أن هناك وضعا حساسا بين اليهود والعرب يسود منذ سنوات طويلة وتم الحفاظ عليه.

وعقب رئيس بلدية «نتسيرت عيليت»، شمعون غابسو، على هذا الترشيح بتهكم، قائلا إن «هذه ظاهرة مرغوب فيها وناجعة، وتعدد الآراء والمرشحين هو جزء من الديمقراطية». لكنه أضاف أن «ثمة أهمية لكي نتذكر أن نتسيرت عيليت لن تكون مدينة مختلطة. ومن يعتقد ذلك فإنه مخطئ والطابع اليهودي للمدينة لن يتغير». وأشار إلى «أننا سنستوعب حوالي ثلاثة آلاف عائلة يهودية متدينة في المدينة، الأمر الذي يؤكد حقيقة أن هذه مدينة ذات طابع يهودي».

من جانبه، حذر عضو البلدية العربي، الدكتور شكري عواودة، من أن ترشيح صايغ نفسه لرئاسة البلدية قد يكون خطوة تم تنسيقها مع قادة البلدية «من أجل ضرب أصوات الوسط العربي وليتم تقاسمها بين عدة أحزاب». رغم ذلك رحب عواودة باحتمال تغيير الحكم الحالي في المدينة.

وكان رئيس البلدية غابسو قد كتب في منشور وزعه في المدينة أنه «نفذنا المستحيل، وكبحنا التراجع الديمغرافي» وأنه «حافظنا على الأغلبية اليهودية في نتسيرت عيليت بطرق لا ينبغي الكشف عنها»، وطالب بعدم السماح للعرب بالسكن أينما يريدون.

وعلى أثر ذلك قدم عضو الكنيست إيلان غيلئون، من حزب ميرتس، شكوى إلى مراقب الدولة، وصف فيها أقوال غابسو بأنها «عنصرية وتنكل بسكان المدينة العرب». وحذر غيلئون من أن «تصريحات وأفعال غابسو تنطوي على تشجيع العنف والتحريض على العنصرية».

وفي موازاة ذلك أعلن غابسو في مقابلات صحافية، وبينها مقابلات أجرتها معه صحف عربية محلية، أنه يسعى إلى تغيير اسم المدينة من أجل عدم ربطها بمدينة الناصرة العربية. ويشار إلى أن «نتسيرت عيليت» تعني «الناصرة العليا». وقال غابسو إن هناك لجنة تعمل على وضع اسم جديد للمدينة، ويرجح أن يكون هذا الاسم «هود هَجليل».

معارضة إقامة مدرسة لـ ١٩٠٠ طالب عربي

في إطار سياسته العنصرية ضد السكان العرب في «نتسيرت عيليت»، أعلن غابسو عن معارضته لإقامة مدرسة عربية في المدينة. وجاء ذلك بعد أن طالب سكان عرب غابسو بإقامة مدرسة لخدمة الطلاب العرب في المدينة البالغ عددهم قرابة ١٩٠٠ طالب، يضطرون جميعهم إلى الدراسة في مدارس مدينة الناصرة. واعتبر غابسو أنه «تقف وراء هذه المطالبة مقولة سياسية استفزازية، غايتها المس بالوضع القائم» والإيحاء بأن البلدية تقدم مثل هذه الخدمات لليهود فقط.

وكان المحامي أشرف إلياس، من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، قد بعث برسالة إلى غابسو، في بداية العام الحالي، قال فيها إن حوالي ٢٠٪ من بين ٥٢ ألف مواطن في «نتسيرت عيليت» هم من العرب، وهناك حوالي ١٩٠٠ طالب يضطرون إلى التعلم في مدارس خارج المدينة، وتذهب غالبيتهم إلى مدارس في الناصرة. وأوضح المحامي أنه على ضوء القدرة المحدودة للمدارس الحكومية في الناصرة لاستيعاب الطلاب العرب من «نتسيرت عيليت»، فإن غالبية هؤلاء الطلاب تضطر إلى الدراسة في المدارس الأهلية الخاصة وتكبد تكاليف كبيرة.

وشدد المحامي إلياس على أن «عدم وجود إطار تعليمي مناسب يمس بحق سكان المدينة العرب في وجود مؤسسة تعليمية قريبة ويمس بالمساواة في رصد موارد عامة بلدية لهم».

ورد غابسو على إلياس برسالة قال فيها إن «نتسيرت عيليت هي مدينة تأسست من أجل تهويد الجليل. وهذه هي غايتها في الماضي وما زالت هذه غايتها في الحاضر ونحن نطبق هذه المهمة يوميا. وسكان المدينة، وأنا في مقدمتهم، ندعم بأغلبية كبيرة مبدأ أن نتسيرت عيليت يجب أن تحافظ على مهمتها هذه».

وعقب رئيس دائرة حقوق الأقلية العربية في جمعية حقوق المواطن، المحامي عوني بنا، على رد غابسو، بالقول لصحيفة «هآرتس»، في ١٧ كانون الثاني الماضي، إن «رد الفعل الغاضب من جانب رئيس البلدية يعبر عن توجه خطير لا ينفي فقط وجوب وجود مؤسسات تعليم عربية في نتسيرت عيليت، وإنما ينفي شرعية وجود سكان عرب في المدينة. ومطلب الأهالي، بأن يتعلم أولادهم في المدينة التي يسكنون فيها، هو حق أساس ولا يوجد أي رئيس بلدية بإمكانه نفي ذلك».

المطالبة بالإعلان عن الناصرة «مدينة معادية»

تعمد غابسو، بدعم من أحزاب يمينية في ائتلافه البلدي، وبضمنه حزب «إسرائيل بيتنا»، التحريض ضد كل ما هو عربي. وطالب غابسو وزير الداخلية السابق، إيلي يشاي، في تشرين الثاني الماضي، بالإعلان عن مدينة الناصرة بأنها «مدينة معادية لدولة إسرائيل»، ووقف التمويل الحكومي لها.

وكتب غابسو في رسالة إلى يشاي أن بلدية الناصرة هي «طابور خامس» وأن «المدينة كلها تحولت إلى عشِ إرهابي في قلب الجليل، وإلى مركز لنشر الكراهية لإسرائيل ومؤيد وداعم لأي حملة معادية لإسرائيل، وينتظر الوقت المناسب من أجل طعن الدولة في ظهرها». وجاءت رسالة غابسو في أعقاب مظاهرة في الناصرة ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال عملية «عمود السحاب» العسكرية.

واعتبر غابسو في رسالته إلى يشاي أن «التظاهرة هي تعبير واضح عن أن الحكم المحلي في المدينة يشكل خطرا في فترات السلم وتهديدا حقيقيا في فترات الحرب. وليس جميع سكان الناصرة هم هكذا، لكن أولئك الذين يركبون أمواج الكراهية لإسرائيلية يتكاثرون وتتزايد قوتهم، وهم الذين يضعون الخطاب العام في المدينة. وينبغي التذكير بأن [عضو الكنيست العربية] المخربة حنين زعبي هي من سكان هذه المدينة».

ودعا غابسو إلى ترحيل سكان من الناصرة إلى غزة. وكتب أن «مكان سكان الناصرة الكارهين لإسرائيل في غزة وليس هنا، وبالمقابل يجب الاعتناء بالسكان الذين يرغبون في وجود مدينة تحترم ماضيها ومكانتها التاريخية، وكمدينة سياحة وأخوة وسلام ومخلصة للدولة». لكنه أضاف «بما أنه لا يمكن تنفيذ خطوة كهذه، فإنه ينبغي وقف ضخ أموال الدولة للمدينة». ووصف غابسو رئيس بلدية الناصرة، رامز جرايسي، بأنه «محرض ويستخدم أموال الجهاز البلدي من أجل تنظيم نشاط تآمري ضد الدولة».

مستشار البلدية مستوطن متطرف

أفاد تقرير نشرته «هآرتس»، في ١٠ كانون الثاني الماضي، بأن هيلل هوروفيتس، وهو أحد غلاة المستوطنين في البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل، يعمل مستشارا لبلدية «نتسيرت عيليت»، ويتلقى من البلدية راتبا موازيا لراتب مدير دائرة، علما أنه يكاد لا يتواجد في مكاتب البلدية. وقد وجد تحقيق أجراه مراقب الدولة الإسرائيلي وجود خلل في مبادرة غابسو إلى تشغيل هذا المستوطن.

ويشار إلى أن هوروفيتس هو المرشح الـ ١٣ في قائمة حزب اليمين المتطرف «البيت اليهودي» لانتخابات الكنيست التي جرت في ٢٢ كانون الثاني الماضي. وقد حصل هذا الحزب على ١٢ مقعدا في الكنيست.

ويعمل هوروفيتس كمستشار لرئيس بلدية «نتسيرت عيليت» لشؤون الاستيطان. وعلى ما يبدو أن غابسو عيّر عمليا عن طبيعة عمل هوروفيتس من خلال تصريحه بأنه يجري تهويد المدينة بطرق لا ينبغي الكشف عنها. إذ أنه وفقا لـ «هآرتس»، فإن المجلس البلدي في المدينة لم يتلق أبدا تقارير حول المهمات التي نفذها هوروفيتس في إطار وظيفته. كما أنه لم يقدم أوراق عمل أو تقارير تدل على نتائج عمله.

لكن أنباء ترددت في صحف محلية في منطقة الجليل، أشارت إلى أن هوروفيتس، ومعه عضو الكنيست المستوطن أوري أريئيل من حزب «البيت اليهودي» والذي أصبح الآن وزيرا للإسكان، ساعدا البلدية في إقامة «بيشيفاه»، أي معهد لليهود الحريديم، تمهيدا لتجنيدهم للجيش الإسرائيلي. وقالت «هآرتس» إن أريئيل يعتبر «الروح الحية في مشروع الحفاظ على الطابع اليهودي لنتسيرت عيليت». وكانت البلدية قد منحت أريئيل في العام ٢٠١٠ لقب «عزيز المدينة». وهوروفيتس هو «الساعد الأيمن لنشاط أريئيل في نتسيرت عيليت».

وأضافت الصحيفة أن منصب مستشار رئيس البلدية لشؤون الاستيطان هو منصب غير مألوف في الحكم المحلي، لكن تبين من تقرير مراقب الدولة أن غابسو حارب من أجل تعيين هوروفيتس في منصبه. ووصفت البلدية هذه الوظيفة في مناقصة نشرتها في شباط العام ٢٠١٠ بأن على من يتولاها أن «ينسق مع الوزارات ويبادر إلى أنشطة من أجل الاستيطان في المدينة، ودفع خطوات ترمي إلى تطوير المدينة وتسويق مشاريع وتجنيد موارد ومحفزات».

وقال خصم غابسو وعضو المعارضة في المجلس البلدي، زئيف هيرتمان، إن «هذه وظيفة خلقها غابسو من لا شيء. وقد عيّن غابسو هوروفيتس في هذه الوظيفة، لأن مؤهلات الأخير تنحصر في أنه ينتمي إلى حزب صديقه أوري أريئيل. وهذه وظيفة لا توجد أية حاجة لها وهي وظيفة غريبة ولا توجد سابقة لها. وهي مجرد إعطاء راتب لشخص سياسي ووصف الوظيفة هو لمجرد التضليل. فنحن مدينة ولسنا بؤرة استيطانية عشوائية ولسنا بحاجة إلى وظيفة كهذه».

وأشارت «هآرتس» إلى أنه على الرغم من أن محاسب البلدية لم يصادق على تشغيل هوروفيتس إلا أن غابسو وقع مع الأخير اتفاق عمل. والمثير في الأمر هو أن وزارة الداخلية دعمت غابسو، وصادق مدير قسم القوى العاملة في الوزارة على تشغيل هوروفيتس مستشارا لغابسو لشؤون الاستيطان. وأكد موظف كبير في البلدية أن «هوروفيتس شوهد في مبنى البلدية مرات معدودة فقط، كما أنه لا يوقع على حضوره إلى العمل كما هو مطلوب من جميع الموظفين الكبار والصغار، لأن رئيس البلدية أعفاه من ذلك».

وقالت الصحيفة إن أحد المشاريع التي شارك هوروفيتس في تنفيذها هو إسكان عائلات مستوطنين في «نتسيرت عيليت». وكانت هذه العائلات تقطن في مستوطنات قطاع غزة قبل إخلائها في العام ٢٠٠٥. وقد تعرضت بلدية «نتسيرت عيليت» لانتقادات شديدة من جانب مراقب الدولة حول أدائها في هذا المشروع، لأن البلدية أسكنت هذه العائلات في مبنى مدرسة مهجور. لكن في هذه المرة أيضا وقفت المؤسسات الإسرائيلية إلى جانب مشاريع غابسو. وأعلنت «الكيرن كييمت»، أو «الصندوق الدائم لإسرائيل»، عن مناقصة لتنفيذ أعمال ترميم لكي تصبح بناية المدرسة ملائمة للسكن، بتكلفة بلغت ٢٫١ مليون شيكل. وبدأت أعمال الترميم وإسكان المستوطنين من دون الحصول على التصاريح اللازمة من البلدية. كما تبين أن البلدية سددت تكاليف استهلاك الكهرباء.

وعمل هوروفيتس في مشروع آخر، وهو إقامة «بيشيفاه» في حي «هار يونا» الذي غالبية سكانه من العرب. وقد تمت إقامة «البيشيفاه» في مركز جماهيري نشط، لكن تم تغيير غاية عمل المركز من أجل تحويله إلى «بيشيفاه». وتم نقل نشاط هذا المركز الجماهيري إلى مركز مشابه آخر.

ونقلت «هآرتس» عن نائب رئيس البلدية السابق، أليكس غدلين، وصفه ما حدث بأنه «أدخلوا بيشيفاه ثانوية إلى المركز الجماهيري. إن هذا مبنى فخم، وكان يستخدمه أولاد حي بأكمله. والآن أصبح ابني، وأنا أسكن في الحي، يذهب إلى ملجأ نتن، بدلا من الذهاب إلى المركز الجماهيري. وتم إدخال الحريديم إلى مبنى المركز الجماهيري الفخم من دون تصريح رسمي وهم يسكنون فيه. فمن يتحمل المسؤولية عن هذا الوضع؟».

وقال شكري عواودة، الذي يرأس لجنة المراقبة في البلدية، إن «مهمة المستشار لشؤون الاستيطان هي الحصول على أموال لصالح الجمهور اليميني كي يقول 'إنني أجلب اليهود إلى المدينة'».

«إسرائيل التي تكره الغرباء لا تريد قبول الحريديم كما هم»...

تحليلات صحافية: نتنياهو لا يطفئ لهيب الهجوم الشديد على الحريديم كي يفشل وزير المالية!

ألقى رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، الأسبوع الماضي، خطابا شديد اللهجة هاجم فيه الحريديم (اليهود المتشددين دينيًا)، وطالبهم بالخروج إلى العمل، وهدد بتقليص المخصصات المالية التي يحصلون عليها.

وفي موازاة ذلك، تعهد لبيد، في اليوم التالي، بإنزال ضربات اقتصادية ستستهدف، بالأساس، الطبقة الوسطى.

ورأى البعض أن لبيد يحاول أن يغلف الضربات الاقتصادية بمهاجمة الحريديم، وأن هذا الهجوم يهدف إلى صرف الأنظار عن الضربات الاقتصادية المتوقعة.

ونوّه بعض آخر بأن لبيد تجنب الحديث عن الميزانيات الهائلة التي تُصرف على الاستيطان في المناطق المحتلة كي لا يثير غضب شريكه رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت.

من السابق لأوانه أن نخوض في هذا التقرير في تفاصيل الضربات الاقتصادية. لكن تكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن لبيد يعتزم، حسبما رشح من خطة الميزانية العامة الجديدة للعامين الحالي والمقبل، تقليص ميزانيات الوزارات بمبلغ ٢٦ مليار شيكل، ورفع أعباء الضرائب بمبلغ يتراوح ما بين ١٥ - ١٧ مليار شيكل. ولا شك في أن هذه الأرقام مرشحة للتغيير، ولذا فإنه لا حاجة، في هذه الأثناء، إلى الخوض في تفاصيل الميزانية، إذ سيستمر النقاش حول بنودها حتى موعد إقرارها.

رغم ذلك، فإن لبيد رسم ملامح عامة لرؤيته وسياسته الاقتصادية فيما يتعلق بالحريديم. وهذه الملامح تنسجم مع الرؤية التي طرحها خلال حملته الانتخابية.

وفي إطار ذلك أعلن أنه سيقلص حجم الميزانيات المخصصة للمؤسسات الدينية الحريدية، وسيسعى لإدخال تعديلات على جهاز التربية والتعليم في المجتمع الحريدي، وتقليص مخصصات الأولاد، وهي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تراجع دخل العائلات الحريدية الكثيرة الأولاد المنتشرة في هذا المجتمع.

من جانبهم، رد الحريديم على لبيد بهجوم مضاد، في الكنيست ومن خلال صحفهم وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية، بصورة بدا معها كما لو أن الصراع العلماني - الديني في إسرائيل قد عاد إلى الصدارة.

وفي خضم ذلك طرح كثير من المحللين سؤالا يتعلق بموقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إزاء هذا الهجوم. وأشار بعضهم إلى أنه يبدو أنه لا يوجد موقف. والأصح أن نتنياهو لم يعقب على الخطوات الاقتصادية تجاه الحريديم. لكن ثمة محللين يشيرون إلى أن نتنياهو ينظر إلى لبيد على أنه خصم سياسي، قبل أن يكون وزير ماليته، وإلى أنه «كلما أشعل لبيد عود ثقاب فإن نتنياهو سيسكب نفطا».

وبهذا الشكل سيظهر لبيد كوزير مالية فاشل، وسيحاول نتنياهو إضعاف هذا الخصم، خاصة وأن لبيد، في نظر الكثير من الإسرائيليين والمحللين، قد يخوض الانتخابات العامة المقبلة كمرشح لرئاسة الحكومة.

وفي هذه الأثناء لا يزال لبيد محافظا على تحالفه مع الوزير نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، ويعتبر عدد نواب هذين الحزبين أكبر من عدد نواب الكتلة الحاكمة الآن «الليكود بيتنا»، المؤلفة من تحالف حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا».

تقليص ميزانيات ومخصصات الحريديم وإدخال تغييرات على جهازهم التعليمي

يشكل جهاز التعليم أحد أهم المؤسسات في المجتمع الحريدي. وهذا الجهاز منفصل بالكامل، أيضًا من حيث المضامين، عن جهاز التعليم الإسرائيلي. ويضم هذا الجهاز مؤسسات تعليمية من سن الطفولة المبكرة مرورا بالمدارس الابتدائية وحتى المدارس والمعاهد الدينية العليا، «الييشيفوت». ولا يتعلم فيها سوى الحريديم. ويركز هذا الجهاز على تعليم المواضيع الدينية ودراسة التوراة وغيرها من الكتب الدينية اليهودية. وتمكن الحزبان الحريديان، شاس و«يهدوت هتوراة»، طوال الأعوام الماضية التي كانا يشاركان فيها في الائتلاف الحكومي، من الحصول على ميزانيات كبيرة لهذه المؤسسات.

ولدى تشكيل حكومة نتنياهو الحالية، أصر تحالف لبيد وبينيت على الموافقة على الانضمام إلى الائتلاف شرط عدم ضم الحزبين الحريديين إليه. وقد وافق نتنياهو على هذا الشرط مرغما، لكنه ألمح إلى إمكانية ضم الحريديم إلى الائتلاف لاحقا، فنتنياهو يعتبرهم شركاء طبيعيين له.

وكشفت صحيفة «معاريف» عن أن لبيد يعتزم تقليص مبلغ ٣٤٠ مليون شيكل من ميزانية «الييشيفوت»، ليصبح حجم هذه الميزانية ٧٠٠ مليون شيكل بدلا من مليار و٤٠ مليون شيكل.

واقترحت هذا التقليص «لجنة بيري»، برئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلي يعقوب بيري، من حزب «يوجد مستقبل». ومهمة هذه اللجنة هي طرح مشروع قانون يستند إلى شعار «المساواة في تحمل العبء»، الذي تضمنته الاتفاقيات الائتلافية.

وفسرت اللجنة قرارها بتقليص ميزانية «الييشيفوت»، بأنه كان متبعا حتى اليوم إرجاء تجنيد طلاب «الييشيفوت» إلى حين بلوغهم سن ٢٨ عاما، وعندها يحصلون على إعفاء من الخدمة العسكرية. وكانت خزينة الدولة تمول طلاب «الييشيفوت». لكن بموجب اقتراح «لجنة بيري»، فإنه ابتداء من شهر آب المقبل، سيحصل طلاب «الييشيفوت» على إعفاء من الخدمة لدى بلوغهم سن ٢٢ عاما. وأوصت اللجنة بوقف الدعم الحكومي لهذه السنوات الست، بين سن ٢٢ - ٢٨ عاما، وهذا هو الجزء من ميزانية «الييشيفوت» الذي ستتوقف خزينة الدولة عن تمويله.

وأوضحت «لجنة بيري» أن الهدف من هذا الاقتراح هو أنه «بدلا من أن يتعامل الجيش مع أي حريدي يتراوح سنه ما بين ١٨ إلى ٢٨ عاما، فإنه سيتم التعامل معه بين سن ١٨ إلى ٢٢ عاما. ومن بين أهداف هذا الطرح هو دفع الحريديم إلى التجند للجيش والدخول إلى سوق العمل لاحقا».

واتهم لبيد الحريديم، خلال جلسة الهيئة العامة للكنيست، الأسبوع الماضي، بأنهم أحد أسباب العجز المالي الكبير في الميزانية.

وقال لبيد مخاطبا النواب الحريديم «أنتم لا تديرون الدولة بعد اليوم، ولن نأخذ الأوامر منكم. أين كنتم في السنوات الأخيرة، على المريخ؟ لقد كنتم في الحكومة عندما نشأ هذا العجز. والعجز مسجل على اسمكم».

وأضاف لبيد مخاطبا الحريديم: «عندما ينجب أحدكم طفلا، فإنه يكون الإنسان الأول المسؤول عنه. وإنجاب طفل هو مسؤولية كبيرة، وعلى كل منكم أن لا ينجب طفلا ويعتبر أن أشخاصا آخرين سينفقون عليه، وإنما عليه أن يدرك أن إعالته هي واجب عليه».

كذلك طالب لبيد بتعديل مناهج التعليم في المؤسسات التعليمية الحريدية، من خلال إدخال مواضيع أساسية لا تُدرّس فيها، وهي الرياضيات واللغتان العبرية والانكليزية.

حزب العمل يهاجم لبيد

هاجم نواب حزب العمل لبيد على ضوء سياسته الاقتصادية وخاصة الضربات الاقتصادية المتوقعة.

ورأت زعيمة العمل والمعارضة، شيلي يحيموفيتش، أن «لبيد يبدو كما لو أنه يستعرض سياسته أمام نتنياهو، لكن هذه هي السياسة التي رسمها نتنياهو بنفسه. وسيكون هناك عبء ثقيل ولا يمكن تحمله على الطبقة الوسطى والفقراء على حد سواء. والمهمة الكبيرة الملقاة علينا هي مواجهة الميزانية العامة وقانون التسويات [الذي يرافق إقرار الميزانية] بنشاط وحكمة وإحباط المهمات الشريرة. وهذه المسؤولية ملقاة على كاهلنا فقط من أجل مواجهة حكومة تسير في خط واضح، هو خط نتنياهو، وحتى أنها تزيد تطرفه أكثر».

من جانبه اعتبر عضو الكنيست عن حزب العمل إسحق هرتسوغ، أن لبيد يهاجم الحريديم كي يصرف الأنظار عن الضربات الاقتصادية القادمة.

وقال هرتسوغ لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «على وزير المالية أن يقرر ما إذا كان يخوض حملة دعائية أم أنه وزير مالية. وفي هذه المرحلة يخوض لبيد حملة دعائية، والجميع يبدون متحمسين من تصريحاته [ضد الحريديم]. لكن دعونا ننظر إلى جوهر الأمر. هل هو يدفع إلى الأمام النمو الاقتصادي في إسرائيل أو تحسين مستوى التشغيل؟ كلا، أبدا».

الحريديم يرفضون خطة وزير المالية

من جانبها ردت الصحف الحريدية بهجوم شديد على لبيد. وعمدت صحيفة «ياتيد نئمان»، التي تمثل الحريديم الليتوانيين وهم أكبر مجموعة حريدية، إلى وصف الحكومة بأنها «حكومة كراهية وإقصاء الحريديم». وأضافت أن «لبيد جاء إلى السياسة من الإعلام وهو يدرك أن عليه التغطية على الضربات الاقتصادية وخطواته لن تلقى تأييدا واسعا. ولذلك هو يتستر عليها بواسطة هجوم ضد الحريديم. وهذه خطوة شعبوية والإعلام [العلماني] يوافق عليها. والحقيقة هي أن هذا اختراع ليس مسجلا على اسمه، وإنما هو تِركة تلقاها من والده المرحوم»، في إشارة إلى الوزير السابق يوسف لبيد الذي كان معروفا بمواقفه ضد الحريديم.

وفي ردها على محاولات الحكومة تعديل المنهاج التعليمي في المدارس الحريدية نشرت الصحيفة الحريدية كاريكاتورا يظهر فيه لبيد كمجرم علماني، ويعرض على الحريديم تعاطي المخدرات، وتعلم مواضيع غير دينية، ويهددهم بعصا.

ونقلت صحيفة «هموديع» عن عضو الكنيست مناحيم موزيس، من «يهدوت هتوراه»، قوله «لن نغير تراثنا وتعليمنا، وذلك على الرغم من أنهم يهددون بمعاقبة أحفادي إذا لم يتعلموا المواضيع غير الدينية».

«الحريديم طفيليون»!

وقال نائب وزير المالية الإسرائيلي، ميكي ليفي، من حزب «يوجد مستقبل»، في مقابلة أجرتها معه إذاعة حريدية، إن على الحريديم الاندماج في سوق العمل وألا يكونوا «طفيليين على الجمهور الإسرائيلي».

ورد عليه رئيس حزب شاس، إيلي يشاي: «ماذا كنا سنرد على مقولة كهذه لو أنها صدرت في ألمانيا؟» في إشارة إلى العداء للسامية. وسرعان ما بادر ليفي إلى الاعتذار عن أقواله هذه.

وعقب على ذلك المحلل البارز في صحيفة «غلوبس» الاقتصادية المسائية، ماتي غولان، بالقول إنه «من الواضح أن الكثيرين من الحريديم هم طفيليون، ولن أعتذر عن هذا القول، لأن هذا هو تعريف دقيق لأولئك الذين يرفضون التجند للجيش والخروج إلى سوق العمل، وبشكل عام فإنهم يرون أنفسهم كأصحاب حقوق زائدة بسبب تدينهم وحريديتهم وقوتهم الانتخابية».

من جانبه اعتبر الأديب والصحافي إيتمار هندلمان سميث، في مقال نشره في صحيفة «هآرتس» اليوم الخميس، أنه من خلال الهجوم على الحريديم «يريد المجتمع الإسرائيلي عمليا ضم الجمهور الحريدي إليه بالقوة. ويريد المجتمع الإسرائيلي إكراه الحريديم على أن يكونوا 'مثل الجميع'. والتيار الإسرائيلي العام ليس مستعدا لأن يستمر في تقبل الحريديم 'كما هم'، فهم الممثلون الصادقون لـ 'اليهودي القديم' في الشتات. إنهم يبدون مختلفين، ولباسهم مختلف، ويتحدثون بشكل مختلف، وبالأساس هم يفكرون ويعيشون بشكل مختلف. ولا تستطيع إسرائيل، وهي مجتمع يكره كل شيء غريب، مثل العرب والأفارقة، أن تتحمل الحريديم 'كما هم'».

وأكدت الكاتبة في «غلوبس»، رونا حزكيا، أن «العلمانيين في إسرائيل استمعوا إلى خطاب لبيد وشعروا بأنهم هم أنفسهم الذين يتحدثون».

وانتقدت الكاتبة رئيسة حزب العمل يحيموفيتش التي قالت بأن «خطاب لبيد كان جديدا بالنسبة إلى أذن المواطن العلماني، وأذن الحريدي أيضا. ولذلك فإن الرد المتوقع جدا من جانب يحيموفيتش بأن 'نتنياهو رسم الخطة الاقتصادية، ولبيد كررها عمليا' لا علاقة له بالواقع، وهي لا تزال تستخدم نماذج ردود الفعل من العام الماضي».

ورأت الكاتبة كذلك أن «أقوال لبيد لم تخرج من فم نائب في الائتلاف الحكومي منذ فترة طويلة» لأن الحريديم كانوا شريكا مركزيا في الحكومات السابقة.

لكن حزكيا لفتت في نهاية مقالها إلى أمر هام، يحاول لبيد التهرب منه، فكتبت أن تعقيب رئيسة حزب العمل الضعيف على تصريحات لبيد بشأن الضربات الاقتصادية، «إنما يؤكد أن المعارضة يجب أن تبدأ التصرف بموجب 'قوانين السياسة الجديدة'، والتساؤل مثلا: متى سيبدأ لبيد في التحدث بهذا الشكل إلى شركائه المستوطنين؟»، في إشارة إلى حزب «البيت اليهودي»، وإلى ضرورة تقليص الميزانيات الهائلة التي ترصد للاستيطان في المناطق المحتلة، ويتجنب وزير المالية التحدث عنها مركزًا هجومه على الحريديم.

اليمين يؤسس حركة جديدة لحقوق الإنسان «لإنهاء احتكار اليسار المتطرف» لهذه المسألة

«حركة حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض» لتحسين صورة إسرائيل!

بقلم: سليم سلامة

أعلن «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، مؤخرا، عن تأسيس ما يسمى «حركة حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض» («لونا القومية اليهودية»، اللذان شكّلا فيما بعد لونيّ علم الحركة الصهيونية، ثم لونيّ علم دولة إسرائيل)، والتي «تضم ثلاث منظمات تهتم كل منها بجانب مختلف من مسألة صَون كرامة الإنسان وحريته».

وأوضح «المعهد» في الوثيقة التأسيسية لحركة «حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض»، والتي نشرها على موقعه على الشبكة العنكبوتية في منتصف شهر آذار المنصرم، أن هذه «الحركة تجسد مفهوما قوميا ليبراليا مجردا من السياقات السياسية».

وتتمثل أهداف هذه الحركة، طبقا للوثيقة التأسيسية، في: «الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها؛ التركيز على تحسين أداء السلطات الرسمية في هذا الموضوع، من خلال إجراء رقابة بناءة؛ إنهاء احتكار اليسار المتطرف لمسألة حقوق الإنسان في دولة إسرائيل؛ تحسين صورة دولة إسرائيل؛ إثارة نقاش عام حول مكانة منظمات حقوق الإنسان اليوم؛ منع استغلال موضوعة حقوق الإنسان لخدمة أهداف سياسية».

«بديل للأجسام التي تسيء إلى سمعة إسرائيل في العالم»!

وتعيد خطوة «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» هذه إلى واجهة النقاش العام في إسرائيل سؤالا أوليا وجوهريا، تتوالد من البحث فيه سلسلة لا نهائية من الأسئلة، هو: هل يمكن الحديث عن «حقوق إنسان» في ظل الاحتلال؟ ومن بين الأسئلة المتفرعة عن هذا السؤال والمترتبة عليه: هل يسعى «الدفاع عن حقوق الإنسان» في ظل سلطة الاحتلال وتحت نيره إلى حماية الإنسان، صون حقوقه والذود عن كرامته، أم إلى تبييض صفحة الاحتلال وتصويره احتلالا متنورا، تقدميا وإنسانيا؟؟

هذه الأسئلة وغيرها، مما يترتب عليها ويَشتق منها، تفرضها هوية الجهة المبادِرة إلى تأسيس هذه «الحركة الحقوقية»، كما تستدعيها جملة الأهداف العينية المحددة التي وضعتها هذه الجهة لهذه الحركة، وأبرزها ثلاثة أهداف، كما أوردناها أعلاه: ١. إنهاء احتكار اليسار المتطرف لمسألة حقوق الإنسان في إسرائيل. ٢. منع استغلال موضوعة حقوق الإنسان لخدمة أهداف سياسية. ٣. تحسين صورة دولة إسرائيل.

وتُعرّف الجهة المبادِرة («معهد الإستراتيجيا الصهيونية») على ذاتها، وعلى هويتها الفكرية - السياسية، من خلال المقدمة التي ساقتها في الوثيقة التأسيسية لهذه الحركة الجديدة، إذ تقتبس في مستهلها تصريحا لمناحيم بيغن، زعيم الجناح اليميني الممثل بحركة «حيروت» («الليكود»، لاحقا) يؤكد فيه «أولوية حقوق الإنسان على نمط الحياة البشري المسمى دولةً»، ثم تقول: إن أحد التحديات الهامة التي تقف أمام دولة إسرائيل، نظرا إلى كونها دولة يهودية ديمقراطية، هو الحفاظ على حقوق الإنسان. فمع إقامة الدولة، تم التعبير عن قدسية حقوق الإنسان بوصفها قيمة أساسية: «دولة إسرائيل ستضمن المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها، دون تمييز على أساس الدين، العرق أو الجنس. وستضمن حرية العبادة، الضمير، اللغة، التعليم والثقافة. وستحافظ على الأماكن المقدسة لأبناء جميع الديانات وستكون وفيّة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة» [وثيقة استقلال دولة إسرائيل، المادة ١٣].

وتضيف الوثيقة التأسيسية في توضيح المرتكزات الفكرية - السياسية التي ينطلق منها «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» فتقول: «يسعى معهد الإستراتيجيا الصهيونية إلى الإسهام في ازدهار دولة إسرائيل باعتبارها دولة قومية للشعب اليهودي، سوية مع المحافظة على قيَمِها كدولة يهودية ديمقراطية، وذلك انطلاقا من القناعة بأن الصهيونية هي التي تضمن وجودنا كشعب حُرّ، سياديّ وأخلاقيّ تشكل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ منه، وانطلاقا من الوعي بأن التطلع نحو تطبيق حقوق الإنسان لليهود يرتبط، ارتباطا وثيقا، بمنح حقوق إنسان للسكان الخاضعين لسيطرة الدولة».

وتشرح الوثيقة التأسيسية الخلفيات والأسباب التي دفعت باتجاه تأسيس «حركة حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض»، فتقول: «خلال السنوات الأخيرة، نشأ في دولة إسرائيل احتكاران أساسهما خاطئ: الأول، هو الربط بين اليمين وبين الصهيونية. والثاني، هو الربط بين اليسار وبين حقوق الإنسان. ونحن، في معهد الإستراتيجيا الصهيونية، نؤمن بأن حقوق الإنسان هي ضرورة ديمقراطية وأخلاقية، من اليمين ومن اليسار، كما الصهيونية وتطبيقها أيضا».

وتضيف: «ينشط في إسرائيل عدد من منظمات حقوق الإنسان التي تنظم فعاليات سياسية هامة من أجل حقوق الإنسان ذات العلاقة بالنزاع العربي - اليهودي ودفاعا عن حقوق السكان الفلسطينيين، لكنها في الوقت نفسه تنفي شرعية إسرائيل كدولة يهودية وتشارك في حملات المقاطعة (BDS) وحملات أخرى معادية لها. وغالبية هذه المنظمات تحظى بتمويل من دول أجنبية ذات أجندات مؤيدة للفلسطينيين»!

ولهذا، يعلن «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» أنه «أقام حركة حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض بدافع الحرص الحقيقي والصادق على حقوق الإنسان، انطلاقا من الإيمان بالحاجة الأخلاقية، بمعزل عن الطروحات السياسية ومن منطلق الرغبة في بلورة بديل للأجسام والأطراف التي تسيء إلى سمعة دولة إسرائيل في العالم»!

إيمان بتفوّق الجيش الإسرائيلي أخلاقيا!

وتبيّن الوثيقة التأسيسية الهيكلية التنظيمية لهذه الحركة الجديدة أنها مكونة من ثلاث منظمات، هي:

١. منظمة «المعابر بالأزرق والأبيض» - وهي «تنظيم يضم متطوعين من مناطق «يهودا والسامرة» (أي: مستوطنين يهود!!) ومناطق أخرى ينشطون من أجل مراقبة قوانين الأخلاق بين جنود الجيش الإسرائيلي على الحواجز. وستقوم هذه المنظمة بتوثيق النشاط الذي يجري على حواجز الجيش بغية تحسين نقاط الاحتكاك بين الجيش وبين العابرين في الحواجز، قدر المستطاع. كما ستحافظ هذه المنظمة على علاقة دائمة مع الجيش ومع الإدارة المدنية، وستقدم التقارير إلى الجهات المعنية في الحالات التي يتصرف فيها جنود الجيش خلافا للقانون».

٢. منظمة «طهارة السلاح» - وهي «ترتكز على فكرة ومبدأ «طهارة السلاح في الجيش الإسرائيلي». ويتركز عملها في التحديات التي يواجهها جنود الجيش خلال عملياتهم العسكرية، انطلاقا من الفهم بأن الاستثناءات والحالات الشاذة هي جزء طبيعي يتطلب علاجا من جانب السلطات المختصة والمخولة. وتؤمن هذه المنظمة بتفوق الجيش الإسرائيلي الأخلاقي، ولذا فستحرص على تجميع وتركيز المعطيات حول الأحداث ونقلها إلى جهات التحقيق المختصة في الجيش (النائب العسكري العام) بصورة دائمة، كما ستعمل على تثقيف وتوعية جميع مواطني إسرائيل على قيم طهارة السلاح، مراقبة الحالات الشاذة بين جنود الجيش ومعالجة كل حالة منها على انفراد وبصورة عينية، من دون إثارة حملة تحريض معادية لإسرائيل، موجَّهة وشاملة، في وسائل الإعلام الأجنبية وفي جامعات العالم».

٣. منظمة «الطب الأخلاقي» - تقام هذه المنظمة «انطلاقا من الوعي بأن من واجب دولة إسرائيل ضمان الحق في الصحة بصورة متساوية لجميع السكان، بغض النظر عن الدين، العِرق أو الجنس».

وتختتم الوثيقة التأسيسية بالتأكيد على أن حركة «حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض سوف تعتمد في نشاطها على المتطوعين، من خلال التعاون مع سلطات الدولة وأجهزة الأمن، من أجل تعزيز دولة إسرائيل ومن أجل تحسين صورتها».

وتزيد في توضيح هوية هذه «الحركة الحقوقية»، الفكرية - السياسية، وحزمة غاياتها، أكثر فأكثر، هوية الشخص الذي يشكل الدينامو الأساس وراء الفكرة وإخراجها إلى حيز الوجود، وهو الشخص الذي يتولى، أيضا، رئاسة «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» نفسه. وهو شخص يدعى يوعاز هندل، أشغل منصب رئيس «الطاقم الإعلامي القومي» في ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الحكومة السابقة، واستقال من منصبه هذا في أعقاب «فضيحة نتان إيشل»، التي كان هو شخصيا وراء الكشف عنها في كانون الثاني ٢٠١٢. (نتان إيشل كان يشغل منصب رئيس طاقم الموظفين في مكتب رئيس الحكومة نتنياهو. وقد اضطر إلى تقديم استقالته في أعقاب إدانته، تأديبيا، بالتحرش الجنسي ضد إحدى موظفات مكتب رئيس الحكومة. وكان هندل، سوية مع اثنين آخرين هما سكرتير الحكومة، تسفي هاوزر، والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة، يوحنان لوكير، قد توجهوا إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، بشكوى ضد إيشل بعد حصولهم على معلومات حول التحرش. وفي أعقاب ذلك، قال نتنياهو إنه فقد الثقة بهندل، لأنه توجه إلى المستشار القانوني من وراء ظهره ودون أن يبلغه بالأمر مسبقا، وهو ما دفع هندل إلى تقديم استقالته من منصبه).

وكان يوعاز هندل قد أعلن عن فكرة تأسيس «حركة حقوق الإنسان بالأزرق والأبيض» من خلال صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، منبّها إلى أن هذه الحركة تشكل «الصيغة اليمينية للمنظمات اليسارية «محسوم ووتش» (نساء من أجل حقوق الإنسان)، «لنكسر الصمت» و«أطباء من أجل حقوق الإنسان».... وخلافا للمنظمات اليسارية، ستعمل هذه الحركة الجديدة بالتعاون التام مع سلطات الجيش».

وأوضح هندل أن حركته هذه تضم، في هذه المرحلة، نحو ٢٠ متطوعا، هم في غالبيتهم الساحقة من أصدقائه ومعارفه الشخصيين - جنود احتياط من وحدة الكوماندوس البحري في سلاح البحرية الإسرائيلي، نشطاء في «المنتدى القومي - الليبرالي» التابع لحزب الليكود وطلاب جامعيون من جامعتي بار إيلان وأريئيل (في مستوطنة أريئيل). وأضاف أن جزءا كبيرا من النشطاء «يعتمرون الطواقي الدينية ويتموقعون، من الناحية السياسية، في الفضاء الممتد من حزب البيت اليهودي (نفتالي بينيت) وحتى حزب يش عتيد (يئير لبيد)».

وكشف هندل عن أنه التقى، مؤخرا، مع الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، يوآف مردخاي، ومع موظفين كبار في النيابة العسكرية واتفق معهم على سبل التعاون في نقل المعلومات ومعالجة الشكاوى التي ستنقلها الحركة إلى الجيش، مؤكدا على أن «الحركة لن تنشر في وسائل الإعلام مضامين الشكاوى التي ستصل إليها»!!

محاولة يمينية لتبييض وجه الاحتلال!

لا يبذل أصحاب هذه المبادرة، أشخاصا ومؤسسة، أدنى جهد للتمويه أو المراوغة، بل يضعون الأمور على حقيقتها دون أية رتوش: إنها مبادرة يمينية تسعى إلى وضع حدّ لـ «احتكار اليسار» لموضوعة حقوق الإنسان في إسرائيل، وإلى مقاومة التشهير بسمعة إسرائيل في العالم وتحسين صورتها، وإلى مقاومة حملات المقاطعة الدولية ضد إسرائيل. وكل ذلك من خلال الكشف عن «الممارسات الشاذة» التي تصدر عن جنود الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين (هي «شاذة»، لأن الحركة تنطلق من الإيمان بتفوق الجيش الإسرائيلي أخلاقيا!) ومعالجتها مع «السلطات العسكرية المختصة»، من دون النشر عنها في وسائل الإعلام.

وبكلمات أخرى، بسيطة: إنها مبادرة يمينية لإقناع الرأي العام، المحلي أولا والعالمي تاليا، بأن ليس ثمة تناقض بين الاحتلال وبين حقوق الإنسان، لا بل بالإمكان «مراقبة التجاوزات ومعالجتها»، ثم «ضمان حقوق الإنسان» في ظل الاحتلال وتحت نيره.

إنها محاولة يمينية للتصدي لأطروحات اليسار الإسرائيلي ومقاومتها، من خلال تبييض وجه الاحتلال وتصويره احتلالا متنورا، تقدميا وإنسانيا، يمكن العيش في فيئه والتعايش السلمي معه! وهو ما يضع اليسار الإسرائيلي أمام تحدّ جديد يتمثل، كما يرى ينيف إيتسكوفيتش («هآرتس» - ٤/١٨)، في «العودة إلى الأسس المبدئية في معارضة الاحتلال ومقاومته: ليس بسبب الأموال التي تذهب إلى المستوطنات، وليس بسبب صورة إسرائيل في العالم، وليس بسبب كوننا واثقين من أن السلام سيصمد مئات السنين، بل لأنه من غير المعقول أن تبقى إسرائيل دولة محتلة ومستوطِنة طيلة ٤٦ عاما من أصل سنوات استقلالها الـ ٦٥. وبدلا من استخدام حجج انهزامية ودفاعية، يتوجب على اليسار شن هجوم ومقاومة الاحتلال، مبدئيا وعمليا. فواقع الاحتلال، في حد ذاته، يتناقض مع الأخلاق، من أساسها، ومع الصهيونية، في جوهرها، ولا هدف له سوى خدمة مصالح سياسية واضحة لأقلية صغيرة. ولهذا، فإن إصلاح الاحتلال لا يتم بالأزرق والأبيض، وإنما بالأخضر والأحمر والأبيض والأسود»!

الجيش الإسرائيلي يبحث عن بدائل لقنابل الفوسفور لأن «آثارها تظهر في الصور بشكل سيئ»!

بقلم: عيدان لانداو (*)

خيّم قدر من السوداوية المشوبة بالحنين على العنوان الذي ظهر في صحيفة «معاريف» يوم الخميس الماضي (٢٠١٣/٤/٢٥)، والذي جاء فيه أن الجيش الإسرائيلي قرر التخلي عن استخدام السلاح الفوسفوري في أعقاب انتقادات في الساحة الدولية.

وبحسب الصحيفة فإن الجيش الإسرائيلي قرّر أخيرا البحث عن بدائل لقنابل الفوسفور الأبيض.

وقد أوضح ضابط كبير في القوات البرية للصحيفة أن آثار هذه القنابل الفوسفورية تظهر بصورة سيئة في الصور، كما لاحظنا في عملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩). و«لذلك- أضاف- قررنا تقليص استخدام الفوسفور ولن نتزود به أكثر، ما عدا الموجود في المخازن».

هذا الخبر فاجأني في الحقيقة.. الجيش الإسرائيلي قرر التخلي عن الفوسفور، لأنه لا يظهر بشكل جيد في الصور! لكن مهلا، فالجيش الإسرائيلي (ادعى أنه) لم يستخدم الفوسفور مطلقا في عملية «الرصاص المصبوب».. أليس كذلك؟! وكيف يمكن التخلي عن شيء لم يكن أصلا في حوزتنا؟! السلاح الكيميائي، هذا موجود عند السوريين.. ليس عندنا! حسنا، يبدو أن الجيش الإسرائيلي عاد وتذكر أن الأمر التبس عليه، وأنه استخدم الفوسفور في الواقع، ولكن «فقط في مناطق مفتوحة، وليس ضد الناس»! حسنا بعد ذلك (أي قبل ذلك) عاد الجيش الإسرائيلي وتذكر أنه ارتبك مجدداً، وأنه أطلق في الحقيقة قنابل فوسفورية في منطقة مأهولة بالسكان.. ٢٠٠ قنبلة- هذا كل ما في الأمر. لكن ذلك كان فقط لغرض «التمويه» ولا ضير في ذلك، وإذا ما حصل خلل فهو ضئيل وليس مقصوداً.

كل ذلك، لا بأس به باستثناء واقعة بسيطة وهي أن ١٢ فلسطينيا من غزة لقوا حتفهم المرعب، واحترقوا حتى الموت جراء القنابل الفوسفورية، ومن بينهم ٣ نساء و٦ أطفال وطفلة رضيعة عمرها ١٥ شهرا. كما أصيب عشرات غيرهم بحروق خطيرة من مادة تستمر في الاشتعال حتى تصل إلى العظم.. والأطباء في غزة وقفوا عاجزين إزاء هذه الحروق التي لم يشهدوا مثيلا لها من قبل. وإسرائيل لم تعطهم مهلة للاستعداد، فقنابل الفوسفور الأبيض أصابت أيضا مستشفى «القدس» وتسببت باحتراق الطابقين العلويين كليا.

هذه الحقائق تكشفت في أول يومين من عملية «الرصاص المصبوب».. فقد نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تحقيقا مفصلا وعميقا حول استخدام الجيش الإسرائيلي للفوسفور الأبيض وحول ما يخلفه من نتائج وآثار خطيرة. كذلك فقد أكد جنود إسرائيليون عملوا في غزة حقيقة ما جرى من استخدام واسع للفوسفور الأبيض، ومن ضمن ذلك إطلاق مباشر لقنابل الفوسفور على بيوت اشتبه في أنها ملغمة (وليس لأغراض «التمويه»).

والحقيقة أن نتائج كل ذلك لم تظهر بشكل جيد في الصور.. ذلك هو السبب لتخلي الجيش عن الفوسفور، وليس مثلا الجحيم الذي مر على رائدة أبو حليمة منذ لحظة احتراقها بالفوسفور وفقدانها لخمسة من أفراد أسرتها، وحتى موتها بعد شهرين ونصف الشهر من العذاب. وقد أمكن لرائدة أن تدلي بشهادة وأن تظهر في الصور التي التقطت لها بشكل «غير جيد» قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة، مما «شوش وأثقل كثيرا على الدعاية الإسرائيلية»، كما قال مراسل صحيفة «معاريف».

وقد طبقت دروس عملية «الرصاص المصبوب»، بل على الأدق دروس «لجنة غولدستون»، جزئيا، في عملية «عمود السحاب» (الهجوم الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢). فسحب الدخان التي تصاعدت فوق غزة، قبل خمسة أشهر، لم تكن نتيجة لاستخدام قنابل الفوسفور الأبيض، ولكن غرض استخدامها كان مشابها: «للتمويه»! حتى لا يرى ولا يصور أحد. وقد عمل ذلك «بشكل ممتاز» مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي لا تنقل ولا تصور أصلا ما يجري في غزة، سواء في أيام الهدوء أو في أيام القتال، وبالتالي لا خوف من أن تظهر صور بشكل «غير جيد». لكن ذلك لم ينطل تماما على وسائل الإعلام الأجنبية، على الرغم وربما بسبب التلويح الغليظ الذي وجهه الجيش الإسرائيلي على شكل «صواريخ ضد مراسلين صحافيين». وهكذا تتسع الفجوة بين التصور الذاتي للإسرائيليين وبين الصور المرتسمة في العالم.

وماذا الآن؟

ثمة خبراء في الصناعات الحربية الإسرائيلية يعكفون على التفكير في كيفية صنع السلاح العجيب القادم، سلاح يجتث من رأس الغزيين «فكرة الحرية»، ويظهر في الوقت ذاته «بشكل جيد في الصور». وقد تمت المصادقة على خطط التطوير، والميزانيات على الطريق، والتوقيع هو مسألة وقت فقط، ففي «مختبر غزة» تعتبر التجارب جزءا من المعركة.

لكن هذا السلاح أيضا سيبوء بالفشل، وكذلك السلاح الذي سيأتي بعده. فطالما كانت لدينا أعين نرى بها، فإن أي شيء تفعله إسرائيل في غزة لن يظهر بشكل جيد في الصور. وعليه، ربما كان يتعين على خبراء سلطة تطوير الوسائل القتالية أن يغيروا مسار جهودهم وأن يفكروا في جذر المشكلة، وبعبارة أخرى عليهم أن يعالجوا من يشاهد ويرى بأعينه!!

(*) أستاذ جامعي. ترجمة خاصة.

رائدة أبو حليمة، إحدى ضحايا الفوسفور الأبيض، قبل فترة قصيرة من موتها. (تصوير: بتسيلم)

تقرير لـ «مركز كيشف لحماية الديمقراطية في إسرائيل»:

البيانات الرسمية أخفت الحقيقة حول نسب نجاح منظومة «القبة الحديدية» خلال عملية «عمود السحاب»!

تعريف

أصدر «مركز كيشف لحماية الديمقراطية في إسرائيل» الأسبوع الفائت تقريرًا جديدًا تناول فيه موضوع تعاطي وسائل الإعلام في إسرائيل مع مسألة نسبة النجاح التي أحرزتها منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ خلال العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة ضد قطاع غزة. هنا ترجمة كاملة لهذا التقرير:

ليست هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تتحوّل فيها منظومة سلاح معينة إلى «حامي حمى الأمة»، لكن يبدو أنه كانت هناك هذه المرة أسباب وجيهة لذلك. فقد تحولت منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ في أثناء عملية «عمود السحاب» (العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢) إلى درع الحماية الأخير لجنوب إسرائيل، المقصوف بالصواريخ، حيث أنقذت حياة السكان وأعادت الاعتبار والهيبة لرجالات السياسة وغدت محل إجماع قومي، وأصبح مهندسو هذه المنظومة محط اهتمام وسائل الإعلام التي تسابقت على إجراء المقابلات معهم، وسارع السياسيون إلى التقاط صور لهم بجانبها، بل وكانت أول هدف يتفقده الرئيس الأميركي باراك أوباما في أثناء زيارته الأخيرة لإسرائيل.

بنيت هالة منظومة «القبة الحديدية» خلال عملية «عمود السحاب» والتي بلغت فيها نسبة نجاح المنظومة (في اعتراض صواريخ المقاومة) وفقا لما نشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية حوالي ٩٠٪، وهي نسبة ليس لها نظير في تاريخ منظومات اعتراض الصواريخ. وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه المعطيات من مبالغة مفرطة، إلا إنها أخذت على عواهنها من قبل وسائل الإعلام والجمهور- في إسرائيل على الأقل- دون أدنى اعتراض من جانب أحد.

في التاسع من آذار ٢٠١٣ نشرت صحيفة «هآرتس» على موقعها الالكتروني مقالا قصيرا تحت عنوان «كم هو عدد الصواريخ التي اعترضتها حقا منظومة القبة الحديدية؟»، وقد استعرض المقال بحثا أجراه البروفسور ثيودور بوستول من جامعة MIT الأميركية المرموقة، أكد فيه أن نسبة نجاح «القبة الحديدية» في عملية «عمود السحاب» لم تتجاوز ٥٪ إلى ١٠٪ فقط، وذلك بناء على تحليل مئات الساعات من أفلام الفيديو التي شوهدت فيها عمليات اعتراض المنظومة خلال العملية العسكرية المذكورة. وختم المقال المنشور في صحيفة «هآرتس» بعبارة تتحدث عن فشل ذريع سابق لمنظومة اعتراض صواريخ جاء فيها: «من الصعب في الحقيقة استيعاب نقد لاذع لمعطيات الجيش، ولكن قبل دحض استنتاجات العلماء جدير بنا أن نتذكر بأنه أعلن في نهاية حرب الخليج الأولى أن نسبة نجاح صواريخ باتريوت في عمليات الاعتراض بلغت ٩٦٪، ولكن بعد بحث عميق أجراه البروفسور بوستول اتضح أن نسبة النجاح كانت صفرًا».

صراع وتنافس

كان الصراع بين مطوري منظومات الأسلحة المختلفة في العقد الأخير أحد الصراعات التي أدت إلى انقسام في صفوف المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل. وقد دار هذا الصراع حول الأموال (طلبيات الجيش الإسرائيلي وإمكانية تصدير المنظومة مستقبلا إلى دول أخرى) والسمعة المهنية (بين المنتجين وبين رجال المهنة) والمكانة السياسية (في الجيش والسياسة الإسرائيلية وحتى في الإدارة الأميركية) من دون أن يحسم أي طرف هذا الصراع لصالحه، وفقا لما جاء في تقرير لرفيف دوركر، المحلل السياسي في القناة التلفزيونية العاشرة.

ويقول دروكر إن مطوري منظومة الليزر «ناوتيلوس»، وهي المنظومة المنافسة لـ «القبة الحديدية»، كانوا مستعدين لإقامة جمعيات والاستعانة برجال علاقات عامة وممارسة الضغوط على رؤساء سلطات وأجهزة حكومية وذلك من أجل دفع العمل قدما في مشروع منظومتهم الاعتراضية وتحقيق المكاسب من وراء ذلك. ويمكن التكهن بأن مطوري منظومة «القبة الحديدية» اتبعوا أيضا أساليب مشابهة في إطار هذا الصراع والتنافس. وكان تقرير مراقب الدولة قد تطرق بتوسع إلى عملية اتخاذ القرارات التي أدت إلى التزود بمنظومة «القبة الحديدية»، والتي اتضح أنها كانت عملية بعيدة جداً عن قواعد الإدارة السلمية.

التناقض في الأرقام

في إطار توجهنا نحو تفحص المعطيات بأنفسنا انطلقنا من السؤال الحاسم الأول وهو: كم كانت حقا نسب نجاح «القبة الحديدية» في أثناء عملية «عمود السحاب»؟ أو بكلمات أبسط: ما هو عدد الصواريخ التي حاولت المنظومة اعتراضها وما هو عدد الصواريخ التي أسقطتها بالفعل؟

وفقا للموقع الالكتروني للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، فقد أبلغ في أثناء القتال عن نسبة ٩٠٪ نجاح، وهو الرقم الذي اقتبس أيضا في وسائل الإعلام الإسرائيلية والعالمية.

وفي نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٢ أعلن عن رقم جديد بلغت بموجبه نسبة نجاح المنظومة ٨٧٪، وبعد ذلك تحدث قائد الدفاع الجوي في الجيش الإسرائيلي، البريغادير شاحر شوحط، خلال مؤتمر عقد في شهر شباط الماضي، عن نسبة نجاح بلغت ٨٤٪، وهي النسبة التي يتحدث عنها حاليا الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي.

إذن، فإن الأرقام الرسمية للجيش تتحدث عن نسبة نجاح تتراوح بين ٨٤٪ و٩٠٪، وهي أرقام بعيدة جداً عن الأرقام التي تحدث عنها العلماء والخبراء من جامعة MIT الأميركية، والتي تراوحت بموجبها نسبة نجاح منظومة «القبة الحديدية» في أثناء عملية «عمود السحاب» ما بين ٥٪ و١٠٪.

بغية الكشف عن نسب النجاح الحقيقية ينبغي أولا معرفة عدد الصواريخ (الفلسطينية) التي لم تتمكن منظومة «القبة الحديدية» من رصدها ومن محاولة اعتراضها. ولقد جرى تشغيل المنظومة في الحالات التي لاح فيها خطر إصابة مناطق مأهولة بالسكان، وبالتالي فإن الصواريخ التي لم تنجح المنظومة في اعتراضها سقطت في مثل هذه المناطق. وعليه، ما هو العدد الإجمالي للصواريخ التي سقطت في مناطق مبنية أو مأهولة؟. يدعي المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي منذ انتهاء عملية «عمود السحاب» أنه سجل ٥٨ حادث سقوط صواريخ في مناطق مبنية خلال العملية العسكرية الأخيرة في غزة. وقد اقتبست وسائل الإعلام الإسرائيلية هذا الرقم من دون أي تمحيص. ومع ذلك فقد تحدثت تقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال العملية ذاتها عن ما لا يقل عن ١٠٤ حالات سقوط صواريخ مثبتة في مناطق مدنية مأهولة في جنوبي إسرائيل، وهو رقم قريب جداً من بيانات الشرطة الإسرائيلية التي تولى خبراء المتفجرات التابعون لها معالجة بقايا الصواريخ، والتي تحدثت عن ١٠٩ حالات سقوط صواريخ في مناطق مبنية.

إذن، فيما يتعلق بإجمال عدد الصواريخ التي أصابت مناطق مبنية، نجد أن عدد حالات السقوط التي أعلن عنها في وسائل الإعلام في زمن حقيقي مطابق تقريبا للعدد الذي أعلنت عنه الشرطة الإسرائيلية، وهو ضعفا الرقم النهائي الذي أعلن عنه المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي. ظاهريا يبدو أن المتحدث العسكري أخطأ في الأرقام التي أبلغها لوسائل الإعلام حول عدد الصواريخ التي سقطت في مناطق مبنية، فيما لم تكلف وسائل الإعلام نفسها عناء تفحص ما إذا كانت الأرقام التي يعلن المتحدث العسكري عنها تتسق بصورة منطقية مع المعطيات التي كانت في حوزتها وأبلغ الجمهور بها.

وفيما يلي مثال واحد من أمثلة كثيرة: مساء يوم السبت، ١٧ تشرين الثاني (٢٠١٢)، أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي عن ٣٣ حالة سقوط صواريخ في مناطق مبنية في إسرائيل لغاية تلك المرحلة من القتال. وبعد مرور يومين تحدث الناطق العسكري ذاته عن ٣٧ حالة سقوط، أي بإضافة ٤ حالات سقوط في مناطق مبنية في جنوبي إسرائيل خلال يومين. غير أنه اتضح من خلال فحصنا لتقارير وسائل الإعلام، أنه سجلت خلال اليومين المذكورين ما لا يقل عن ٢٥ حالة إصابة مباشرة في مناطق مبنية في عسقلان وأسدود وسديروت وبئر السبع، وهي حالات لا شك في أنها كانت معروفة للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. كذلك سجل أيضا تناقض مشابه في الأرقام التي أرسلها المتحدث العسكري إلى وسائل الإعلام فيما يتعلق بمجموع الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل (خلال العملية العسكرية الأخيرة) وربما أيضا فيما يتعلق بعمليات الاعتراض التي قامت بها منظومة «القبة الحديدية».

إلى ذلك فإن عدد الإصابات المنخفض الذي تحدث عنه الناطق العسكري لا يتماشى مع معطيات أخرى، مثلا تلك التي أعلنت عنها سلطة ضريبة الأملاك، والتي أفادت عن ٣١٦٥ دعوى تعويض قدمت لها جراء ضرر مباشر لحق بممتلكات مدنية. وفيما لو افترضنا أن معطيات الجيش الإسرائيلي التي تحدثت عن ٥٨ حالة سقوط صواريخ، كانت صحيحة، فسوف نجد إذن أن سقوط صاروخ قسام واحد على مدينة إسرائيلية يلحق ضررا مباشرا، وفقا لمعطيات ضريبة الأملاك، بـ ٣٦ شقة سكنية وبـ ١٨ سيارة بالمتوسط. وهذه المعطيات تثير على الأقل علامة استفهام، ذلك لأنها أعلى بكثير من المعطيات التي سجلت في أثناء حوادث حرب سابقة، ومن ضمنها حرب لبنان الثانية.

أين الحقيقة في نسبة النجاح؟!

يتضح إذن أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي قلل في تقاريره وبلاغاته عدد المرات التي فشلت فيها منظومة «القبة الحديدية» في اعتراض الصواريخ الفلسطينية بنسبة النصف تقريبا، وفي المقابل «حسن» نسب نجاح المنظومة بصورة ملموسة، وهو تحسين على الورق لا يتفق مع الواقع، وفقما يتضح أيضا من بحث البروفسور بوستول. وتثير الأرقام التي أوردناها نقاشا جوهريا يتعلق، من ضمن أشياء أخرى، بنجاعة منظومة «القبة الحديدية» في حماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

الهجوم العسكري الواسع على قطاع غزة في أواخر ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩

لو عدنا قليلا إلى عملية «الرصاص المصبوب». فسوف نجد أن من الملفت للانتباه أن عدد الطلبات التي قدمت لـ «ضريبة الأملاك» (طلبات تعويض عن ضرر) في أعقاب عملية «عمود السحاب» (٣١٦٥ طلبا) أعلى كثيرا من عدد الطلبات التي قدمت بعد عملية «الرصاص المصبوب»، علما أن منظومة «القبة الحديدية» لم تكن موجودة وقتئذ. بالإضافة إلى ذلك فإن عدد المصابين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية لم يتغير بصورة جوهرية في أعقاب نشر بطاريات «القبة الحديدية»، حتى حين يؤخذ في الحسبان عدد الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل.. ووفقا لمعطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) فقد أطلق على إسرائيل في العام ٢٠٠٨، أي قبل نشر منظومة «القبة الحديدية»، حوالي ٢٠٠٠ صاروخ تسببت بسقوط ٥ قتلى.

وبعد نشر «القبة الحديدية»، وخلال عملية «عمود السحاب» التي استمرت ٨ أيام، أطلق على إسرائيل، وفقا لمعطيات المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، ١٥٠٠ صاروخ تسببت بسقوط ٦ قتلى إسرائيليين وجرح ٢٤٠ آخرين.

مأزق وسائل الإعلام

تواجه وسائل الإعلام الإسرائيلية صعوبة في التعامل مع المعلومات التي تتلقاها من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، نظرا إلى أن هذا الأخير يكون في الكثير من الأحيان الجهة الوحيدة المحتكرة للمعلومات، بل ويتحول هو نفسه إلى «وسيلة إعلام».

وتشكل الحالة موضع هذا التقرير، والتي أعطيت فيها معطيات غير دقيقة بشأن عدد الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل، مثالا إضافيا على ذلك، بل وشاذا مقارنة مع المعتاد.

لقد كان لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من جهتها عدة أسباب لـ «تحسين» المعطيات المتعلقة بأداء منظومة «القبة الحديدية».

أولا، رأوا في الجيش الإسرائيلي أن هناك أهمية عليا للإعلان عن معطيات اعتراض جيدة في زمن حقيقي، نظرا إلى أن الأمر تسبب بارتباك لدى حركة «حماس» من جهة، وعزز من «صمود» الجبهة الداخلية الإسرائيلية من جهة أخرى. وكما هو معروف فقد تحولت الحرب النفسية إلى واحدة من المسائل المركزية سواء في سلوك المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أو في سلوك الفصائل المسلحة في قطاع غزة.

ثانيا، هناك مصلحة لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في تقديم إحصائية إجمالية إيجابية لمعطيات النجاح في عمل وأداء منظومة «القبة الحديدية»، سواء من أجل دفع مبيعات مستقبلية للمنظومة إلى دول أخرى، أو من أجل زيادة فرص الحصول على دعم أميركي لمنظومات إضافية في مراحل التطوير.

أما وسائل الإعلام الإسرائيلية فقد كان من الصعب جدا عليها أن تفحص في زمن حقيقي الأرقام التي زودها بها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. وقد تحولت هذه الأرقام، التي كانت من ناحية عملية الحدث المركزي خلال ساعات البث الطويلة في أثناء عملية «عمود السحاب»، إلى واقع، لكن من دون أن تخضع إلى أي فحص أو تدقيق.

ومن المؤسف أن مسألة نجاح منظومة القبة الحديدية» ليست حالة شاذة في عملية «عمود السحاب»، التي بدأت بتضليل إعلامي مقصود من جانب المستويين العسكري والسياسي، حيث أرسل الوزير بيني بيغن للكذب على وسائل الإعلام قبل وقت قصير من بدء هذه العملية العسكرية مدعيا أن الحكومة قررت ضبط النفس وعدم شن عملية عسكرية في قطاع غزة.

وبذلك تحول مواطنو إسرائيل مرة أخرى إلى بيادق في حرب وصراع بين جهات ذات مصالح. فمن جهة، استغل رؤساء سلطات محلية في جنوبي إسرائيل من جانب مطوري منظومة «ناوتيلوس» الاعتراضية الليزرية، في لحظة ضعف، حيث تم إقناعهم بالتوقيع على عريضة تؤيد التزود بهذه المنظومة. ومن جهة أخرى وبعد عامين، تلقى مواطنو إسرائيل كافة طوال ثمانية أيام استغرقتها عملية «عمود السحاب» معطيات غير دقيقة حول أداء منظومة «القبة الحديدية». وقد جرى كل ذلك بواسطة وسائل إعلام وقعت ضحية لساعات البث الطويلة التي قامت بها هي ذاتها. وبين اعتبارات الحرب النفسية، ومصالح مطوري المنظومات الاعتراضية المرتبطة بالمال والنفوذ السياسي، وفي خضم التغطية المكثفة في زمن الحرب، والصعوبة التي يواجهها الصحافيون في التشكيك بمعلومات يزودهم بها الناطق الرسمي باسم الجيش، تلقى الجمهور الإسرائيلي معلومات مغلوطة، غاب كليا النقاش بشأن انعكاساتها.

[ترجمة: سعيد عياش]

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

الخارطة السياسية في إسرائيل
انتخابات 2013
برهوم جرايسي

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»